

الاشتراكية

تأليف

نقولا الحداد

نشرته

ادارة مجلة الهلال

مطبعة الهلال بشارع نوبار نمرة ٤ بمصر

سنة ١٩٢٠

الاشتراكية

تأليف

نقولا الحداد

نشرته

ادارة مجلة الهلال

مطبعة الهلال بشارع نوبار نمرة ٤ بمصر

سنة ١٩٢٠

كلمة

من ادارة الهلال

قد أصبح للاشتراكية شأن عظيم في حياة الشعوب الغربية ولا سيما بعد الحرب العظمى فجدير بقراء العربية ان يطلعوا على حقيقة هذا المذهب وقضاياه ومراميه الى غير ذلك من المباحث الخطيرة الدائرة على اصلاح المجتمع العمراني . ولما كانت اللغة العربية مفتقرة الى كتاب في هذا الموضوع طلبنا الى الكاتب الاجتماعي نقولا افندي الحداد وضع مؤلف وجيز لسد هذا النقص وها هو ذلك المؤلف نقدمه الى القراء ويقيننا انه يقع لديهم موقعاً حسناً ويعينهم على فهم دقائق المشكلة الاجتماعية الكبرى — سواء وافقوا على العقيدة الاشتراكية أو لم يوافقوا . فان غاية هذا الكتاب شرح تلك العقيدة اعتماداً على كتابات زعمائها وبيان حججهم ونظرياتهم وطرق تطبيقها الخ - وليست غايته نشر الدعوة الاشتراكية أو الحث على الانخراط في سلك الاحزاب الاشتراكية

ادارة الهلال

مقدمة

ليس في هذا الـكتيّب متسع لتفصيل تاريخ العقيدة الاشتراكية وتطوراتها وشرح مبادىء الاشتراكين ومذاهبهم المختلفة . لان الغرض الاساسي منه بيان روح العقيدة الاشتراكية الحديثة التي اجمع عليها السواد الاعظم من أصحاب الحركة الاشتراكية في اوروبا واميركا

نعم ان برامج الاحزاب السياسية الاشتراكيـة في الممالك الديموقراطية تختلف اختلافات متعدّدة وبعض هذه الاختلافات جوهري . على ان روح العقيدة التي تحيي ابدان هذه الاحزاب واحدة . وليست الفروق التي بينها الا من الوجهات السياسية التي ترمي الى كيفية تنفيذ النظام الاشتراكي واحلاله محل النظام الافرادي الحاضر

إن الفكرة الاشتراكية بنت العقل المنطقي أي انها نظرية عقلية تقتضيها الاحوال الاجتماعية . ولهـذا لا يستلزم تفهمها تعمُّلاً ولا اعنات فكر . وما تضاربت الآراء والاقوال فيها في ادوار نشوئها وتطوّرها الا لان النظام الافرادي الحاضر أصبح على التمادي أصيلاً في العقل الاجتماعي . واحلال الدخيل مهما كان صواباً مكان الاصيل مهما كان خطاءً لا يتسنّى بسهولة . ولهذا تعذّر على العقل الاجتماعي جحود عقيدة الافرادية واعتناق عقيدة الاشتراكية دفعة واحدة . هذا هو سرّ تدرُّج الحركة الاشتراكية وتطورها وسبب التضارب في آراء أهل الحركة واختلاف مذاهبهم حتى يخيل لك انهم كانوا يخبطون خبط عشواء الى ان بزغت ذكاء واهتـدوا اخيراً في ضيائها الى العقيدة بعد ان تمحّصت وتصفَّـت وتنقت من شوائب الترّهات والاباطيل

وردت فيما تقدم عبارتان قد تغمضان على بعض القراء وهما «النظام الافرادي» « والعقيدة الافرادية » فلا بد من تفسيرهما حتى لا يتعثر القاريء في تفهم مباحثنا ونحن نتوخى فيها البساطة وتقريبها الى الافهام . فالمراد من « الافرادية » النظام الحاضر الذي يطلق العنان لسنة التنازع بين الافراد بحيث يؤذن للقوي ان يتمتع بقيمة تعب الضعيف أو على الاقل يخوله حق مقاسمته قيمة عمله وبعبارة اخرى يسمح للقوي ان يعيش عالة على الضعيف . وهي نقيض الاشتراكية التي تقضي بان يتمتع كل فرد بقيمة تعبه كلها على اعتبار أن الناس وهم مشتركون في الاعمال يجب ان يتقاسموا

ثمراتها كلٌّ على قدر قيمة عمله كما سينجلي ذلك في الفصول التالية . وكلما وردت لفظة الافرادية في هذا الـكتيّب كان المعنيُّ بها نقيض الاشتراكية

وهنا لابد من استدراك أمر قبل أن يُغرس في ذهن القارىء تفادياً لما يوهمه من تشويه روح الاشتراكية وهو أن روح الاشتراكية منافية للحق الفردي وقاتلة لحرية الفرد وماحقة للاعمال الـكبيرة التي لا تقوم الا باشتراك متمولين واستخدام عمال الى غير ذلك . والحقيقة عكس ذلك . فسيرى القارىء في مباحث هذا السفر الصغير أن النظام الاشتراكي أشد احياءً للاعمال الخطيرة الـكبيرة من النظام الافرادي. فهو اشتراكي في الاعمال كما هو اشتراكي في ثمراتها . وسينجلي له ان المتمولين انفسهم اصبحوا ضحية النظام الافرادي كالعمال . وان نوائب النظام الحاضر منقضة على الرؤوس العالية قبل الرؤوس السافلة . وان النظام الاشتراكي كافل لسعادة الضعفاء من غير انقاص شيء من سعادة الاقوياء ما دامت الـكرة الارضية رحيبة لاهلها وفي مواردها الطبيعية ما يعوّن اضعاف السلالة البشرية الحاضرة

ولما كنا نعتقد ان هذا الـكتاب هو أول كتاب ينشر في العربيـة مختصاً « بالاشتراكية » (ولا ندري ان كان قد نشر كتاب قبله) رأينا من الواجب ان يكون على غاية من البساطة وسهولة المأخذ حتى يفهمه اي قارىء ولاسيما لان الحركة الاشتراكية لم تنتشر في اقطارنا الشرقية بعد وقل العالمون بها وعبادتها من العامة لان الاشتراكية ضرب من الديموقراطية وهي سائرة وراءها . والديموقراطية معدومة في الشرق الادنى او انها لم تزل في فجرها وشمسها لم تبزغ بعد

ولهذا السبب اضطررنا في التمهيد الى مباحثنا في هذا الموضوع ان نلمع الى بعض المباحث الاقتصادية كنشؤ قيمة الارض ورأس المال والفائدة حتى يفهم القارىء سرّ نشوز المجتمع البشري عن سراط العـدالة والانصاف في الدائرة الاقتصادية ويعلم سبب الغبن الذي طرأ على فريق من البشر فقاموا ينادون بالاشتراكية

ولما كان مجال هذا الـكتيّب محدوداً ولا متّـسع فيه للاسهاب فقد اضطررنا ان نعرض عن التفصيل في كثير من الابحاث ونقتصر على الاجمال ونغفل بعض المباحث التي هي من شأن الموضوع ونجتزىء عنها باهمها والزمها لبيان العقيدة الاشتراكية

فما هذا الـكتاب الصغير الا مقدمة لمؤلف أومؤلفات مطولة لهذا الموضوع الخطير الشأن الرحيب المجال لمن هو اكفأ من المؤلف واوسع علماً واطلاعاً

الباب الاول

في اجحاف النظام الافرادي

الفصل الاول

في التباين العظيم بين الغنى والفقر

اول ما يلوح في بال المفكر بالاحوال الاجتماعية الاقتصادية الحاضرة هو البون الواسع بين الغنى والفقر . وهو فرق يدهش اهل الزمان الحاضر حتى اغنياءه لانه لم يكن له من نظير في الاجيال الغابرة . فبين ترى جمهوراً عظيماً من الناس يتضورون جوعاً وهم لا يستعطون الرزق فقط بل يستعطون احياناً كثيرة وسيلة الاسترزاق ترى أفراداً يحتارون كيف يبذرون اموالهم وفي اي ملذة ينفقونها . وبين ترى سواداً عظيماً من العمال يكدحون جلاء يومهم حتى اناء ليلهم لكي يحصلوا على ما يسد رمقهم ترى عدداً عديداً من الناس يتقلبون على مهاد النعماء بين المتنزهات والحانات والملاهي والملاعب وفي المصايف ولا عمل لهم سوى جباية ريع ثرواتهم الوافرة . وفي حين ترى عدداً عديداً من اذكياء الناس ونبغائهم منهمكين في تحصيل الرزق ومغتمين لشح الخير عليهم ترى بلهاً وصعاليك يبذخون ويبذرون ويسرفون بلا حساب . وفي حين ترى اناساً كرام الاخلاق أرقاء القلوب والعواطف قويمي المبادىء يعانون المشقات في كسب الاقوات ترى اشراراً يعيثون في الارض فساداً ويخربون في نظام العمران ويدمرون في بنيان الاداب والفضائل وهم في بحبوحة من العيش وفي امن الفاقة بل ترى الارزاق تتدفق بين ايديهم تدفق المعين في الربيع

واذا قست أهلية كل فريق من هؤلاء من حيث العقل والمعرفة والنشاط والاجتهاد والكدح بما يناله من الرزق ونعيم الحياة وملذاتها لا تجد تناسباً على الاطلاق . وقبل شرح هذا التناسب نأتي على امثلة وشواهد مختلفة على البون الشاسع بين الغنى والفقر

البون الفسيح بين الغنى والفقر

من ذلك ما ورد في احصاء مالوك المشهور بمناهضة الاشتراكية من[١] ان ٣٥٠ الف عيلة انكليزية تحتوي على مليون و ٧٥٠ الف نفس معدل كسب العيلة الواحدة منها ٣٠ جنيهاً في السنة وهناك نحو مليون و ٢٠٠ عيلة معدل كسب الواحدة ٧١ جنيهاً في العام في حين ان بين الانكليز أفراداً كثيرين يكسب واحدهم هذا المبلغ في اليوم ومنهم من يكسبه في كل ساعة . ولماذا نبتعد كثيراً . فلك ان تقول ان نحو ٩ أعشار سكان القطر المصري على الاقل لا يربو كسب رب العيلة الواحدة منهم في العام على الكسب اليومي لشخص من الالف شخص على الاقل من العشر الباقي

ورد في كتاب « رأس المال والعمل » لادجار توري رسل انه لما عقد مديرو شركة الحديد الاميركية اجتماعاً كان ١/١٢ من ثروة الولايات المتحدة متجمعاً هناك . (اي ان اولئك المديرين كانوا يمثلون مساهمي شركات تبلغ قيمة اسهمها ١/١٢ من ثروة اميركا) وان خمسة آلاف رجل (من ١٠٠ مليون نسمة اي ١ من ٢٠٠٠٠٠) يملكون سدس ثروة الولايات المتحدة الاميركية

كان ركفلر يكسب في العام من شركة ستندرد اويل (زيت البترول) فقط ١٠ ملايين ريال وكسوراً أي مليوني جنيه . ومعدل كسبه اليومي ٢٧٨٣٨ ريالا . وكسبه في الساعة ١١٦٠ ريالا وفي الدقيقة ١٩ ريالا

وقد ذكر رمزي مكدونلد زعيم الاشتراكيين في مجلس النواب الانكليزي في كتابه « حركة الاشتراكيين » ان ثمن عيلات الولايات المتحدة الاميركية تتمتع بسبعة أثمان ثروة تلك البلاد التي لا يكاد يحصرها عدٌّ او احصاء . فتأمل وتأمل

وقد قرر مؤتمر الصدقات والاعانات في ولاية نيويورك في سنة ١٩٠٦ بعد تحقيق دقيق ان سواداً عظيماً من عمال القرى في اميركا يعتبر كسبهم اليومي دون ادنى ما تطلبه حاجيات المعيشة ، في حين ان الوفاً من المثرين يكسب واحدهم اضعاف ما يكسبه الالف نفر من العامة

مثل هذه الامثلة والشواهد تجد كثيراً في كل مملكة من الممالك الراقية - في المانيا وفرنسا وايطاليا وهولاندا وبلجيكا الخ . وهي في البلاد الراقية حيث اصبح رأس المال قوة عظمى اكثر منها في البلاد القليلة الارتقاء . حتى في بلادنا الشرقية تجد كثيراً منها . ولا احد يجهل ان بيننا كثيرين من أهل الحظوظ السعيدة والابخات

الحسنة تتدفق الخيرات عليهم تدفق البحار في ابان مدها في حين ان الوفاً من مواطنيهم تدفعهم الفاقة الى الاجرام في سبيل التعيش تحامياً للموت جوعاً

أمثلة البذخ

واليك امثلة وشواهد على بذخ الاغنياء وترفهم فقد ذكر ادجار توري روسل في كتابه « الصراع بين رأس المال والعمل » الحكايات التالية

في سنة ١٩١٠ دفعت سيدة غنية ١١ الف ريال جمرك ملابس استوردتها لنفسها من باريس بعد عودتها من اوربا وبقي مفتشو الجمرك ٥ ساعات يفحصون الخمسة والاربعين صندوقاً المشتملة على تلك الملابس. هذا ناهيك عما أتت به من الحلي والمصوغات التي تساوي قيمتها ٢٠٠ الف ريال

وفي ذلك العام عينه اعلن احد المثرين انه غير مسأول عن حسابات زوجته عند التجار . ولما سئل في ذلك قال انه وان كان غنياً لا يقدر او لا يريد ان يدفع ١٤ الف ريال نفقات ملابس زوجته وانه اتفق معها على ألاَّ تجاوز هذه النفقة ٨ آلاف ريال في العام فاذا بها تبلغ ١٥ الف ريال

وروي عن شخص كان يدخن كل يوم نحو ١٢ سيجاراً وثمن كل سيجار جنيه

وروي عن سيدة انفقت على ملابس كلبها ورياش غرفته نحو الف جنيه

مثل ذلك كثير وفي كل بلاد تجد امثلة عليه . وليس غرضنا في هذا الكتيّب اهاجة عواطف القارىء وسخطه بقص حكايات التبذير وانما نبتغي ان نذكر مقدمات يقينية لكي تكون النتائج صحيحة . وحسبنا فيما تقدم جلاءً للحقيقة الناصعة التي تجمل في كلمات قليلة

سر التفاضل

اولاً ان الفرق بين الغنى والفقر او بالاحرى بين اغنى الاغنياء وافقر الفقراء كالفرق بين الارض والسماء في حين ان كلا منهما انسان

ثانياً ان الفرق بين المليونيّ الكثير الامثال والعامل البسيط العديد الاشباه من حيث الاهلية والنشاط والاجتهاد والسعي مهما كان عظيماً لا يبلغ عشر معشار الفرق بينهما في السعة او الثروة . وربما تساوى مليونيٌّ وعامل في هذه الاعتبارات بل ربما فاق عامل على مليونيٍّ فيها

وهناك لا بد ان يسأل قارىء : اذاً ما هو سر هذا التفاضل بينهما او ما هو سبب هذا التباين المعكوس اذا كان هذا انساناً وذاك انساناً والسعي مقدور لكليهما . فنجيبه الآن بكلمة واحدة ان الذنب في هذا التباين غير العادل ذنب النظام الافرادي الحاضر . ولشرح ذلك نستمهل القارىء الى الفصول التالية

وربما تسرع قارىء آخر واعترض قائلاً ان الناس كلهم في حلبة السباق والفوز للسابق . فاسبقهم واحرزهم للثروة كان ولا شك اقدرهم . فمن نجح واثرى كان الفضل في نجاحه لذكائه ومقدرته ومن بقي فقيراً كان الذنب ذنبه لانه عدم الحيلة والقدرة معاً فنجيبه . أجل ان الناس في حلبة سباق والفوز للسابق بل هم في نزاع والفائز الاقوى . ولكن التنازع والنظام العادل القويم لا يجتمعان . فحيث يوجد نظام يبطل التنازع ويقوم التناصر والتعاون . وحيث يستفحل التنازع فمن المؤكد ان النظام يكون خادماً له لا منصفاً بين المتنازعين ولذلك يتمكن القوي من اهتضام حق الضعيف . وسيرى هذا المعترض شرح ذلك في الفصول التالية . فمهلاً وتؤدةً

الفصل الثاني

الثروة بازاء العمل

متى لاح في بالك الغنى العظيم الذي يذهب بلب الحاسب كغنى ركفلر اوكارنجي اومورغان او أي واحد من المليونيين الذين اصبحوا كثاراً ليس في اميركا فقط بل في جميع الممالك الراقية خطر لك لاول وهلة هذا السؤال : كيف جمع هذا الغني هذه الثروة الضخمة ? أبتعبه جمعها أم بذكائه ام بحيلته ودهائه ? او هل اختلسها اختلاساً او نزلت عليه نعمة من السماء ?

فلنبحث في ذلك !

لا منّ ولا سلوى

لسنا الان في عهد بني اسرائيل حين كانوا تائهين في برية سيناء حتى نقول ان الله ينزل من سمائه الثروة على الناس من غير ان يتعبوا كما كان ينزل على بني اسرائيل المن والسلوى . بل نعلم جيداً من غير تفكير ان الارزاق وان كان الله قد أودعها

للانسان في الارض لا يمكن الانسان ان يستخرجها من الارض الا بالعمل أي ببذل قوته في استخراجها من الارض كما أراد الله حين قال لآدم بعرق جبينك تأكل خبزك . وما استثنى بني اسرائيل في التيه الا لانهم في سيناء الصحراء القاحلة

المال ثمرة العمل

فاذاً لا يمكن ان يستخرج من الرزق ما يساوي جنيهاً مثلاً الا اذا بذل إنسان (أيُّ انسان) قوة في استخراجه تساوي جنيهاً (في عرف الاقتصاديين) فاذا كان في حوزتك أردب قمح يساوي ٣ جنيهات مثلاً وكانت اجرة العامل تساوي ريالا فذلك الاردب من القمح لم يصر في حوزتك الا لان عاملا (انت او غيرك) اشتغل في الارض ١٥ يوماً حتى استغل ذلك الاردب من القمح من الارض . وكذلك يقال اذا كان في حوزتك ٣ جنيهات يمكنك بها شراء أردب قمح فلا بد ان عاملاً (انت او غيرك) اشتغل ١٥ يوماً حتى حصل هذه الجنيهات الثلاثة

وعلى هذه القاعدة التي لا غبار على صحتها يقال : انه اذا كان في يدك مئة أو الف أو مليون جنيه او كان في حوزتك عقار او سلع او أي شيء تساوي قيمته المئة او الالف او المليون جنيه فاعلم انه ما حصلت هذه الجنيهات الا لان عمالا بذلوا من القوة في العمل ما يساويها . فكل جنيه بُذل لاجل تحصيله من التعب والعناء ما يساوي جنيهاً

فاذا كان زيد من الناس قد جمع في حياته مليون جنيه مثلاً فهل يعقل انه بذل من العمل وعانى وقاسى ما يساوي مليون جنيه

اذا فرضنا ان اجرة العامل ريال في اليوم اقتضى أن يعيش هذا الرجل ٥ ملايين يوماً او نحو مليون اسبوع او نحو ٢٠ الف سنة . كان يجب ان يكون جد أجداد آدم . هذا عمر صاحب المليون فما قولك بعمر صاحب الملايين . وما قولك بعمر ركفلر

فالمليونيّ اذاً لا يمكن ان يكون قد حصل المليون حتى ولا المئة الف جنيه بتعبه وعرق جبينه . فكيف حصلها اذاً ؟

تفاضل القوى

لعلك تقول ان أنواع الاعمال تتفاوت قيمة . فقيمة عمل الكاتب او مدير العمل أو المهندس او الطبيب او المحامي ليست كقيمة عمل الفاعل الذي يحرث الارض أو

يشتغل في مصنع . فاعمال الناس تتفاوت قيمة كتفاوتهم في أهليتهم وعقلهم وعلمهم . فلا بدع أن يكون زيدٌ من الناس قد حصل ثروته الهائلة بما بذله من العمل الثمين الغالي القيمة

صدقت . لا مشاحة في ان قيم الاعمال تتفاوت تفاوتاً عظيماً ولا سيما بحسب النظام الحاضر . وانما تقاس قيمة العمل على ثمرته وفائدته العمرانية . فاذا كسب زيد من الناس الف جنيه مثلاً يجب ان يكون قد بذل عملاً يفيد العمران بقيمة الالف مثلاً . فالذي يكسب الالف جنيه بالنصيب او القمار او السباق او المراهنة لا يعد باذلاً قوة في العمل مطلقاً . ولكنَّ المهندس الذي يبني جسراً ضخماً يستحق الالف او نحوها لانه بذل قوة عقلية في ذلك العمل وافاد العمران فائدة قد تربو على ما نال من الاجر

فلنرَ بناءً على هذا الاعتبار ان كان في امكان زيد من الناس أن يجني في حياته من ثمار عمله الحقيقي ولقاء تعبه وجهاده المليون او الملايين . ولنأخذ اعظم عمل يعمله إنسان في هذا الزمان ويستحق عليه اعظم أجر ويفيد العمران أعظم فائدة ونرَ كم يكسب في حياته

فقد التكافؤ بين القوى المبذولة والثروات المحشودة

يقال ان ادارة سكة حديدية من أعظم الاعمال واحوجها الى الذكاء والنباهة وحسن التدبير . وربما كانت شركة سكك حديد بنسلفانيا (اميركا) أهم شركات السكك الحديدية في العالم . فقد كان مديرها العامل يتقاضى ٤٠ الف ريال في العام على ما قيل . ترى كم يجب ان يعيش حتى يجمع المليون جنيه من ماهيته التي يتقاضاها لقاء كل تعبه وعمله الذي يبذله للشركة

لا بد ان يوجد كثيرون من الناس ممن يتقاضون ماهيات اضخم جداً من ماهية مدير سكة بنسلفانيا ولكن ليسوا كلهم يأخذون ماهياتهم لقاء عمل او تعب بل جزاء نفوذ مالي كرؤساء الشركات الضخمة وامثالهم

اظن ان اعظم عمل يعمله انسان هو ادارة حكومة . ولا ريب ان اعظم الحكومات واهمها الحكومة الانكليزية لتعدد الحكومات الثانوية المنطوية تحت ادارتها . فزعيم هذه الحكومة يجب ان يكون قديراً جداً وان يبذل من القوى الثمينة الغالية ما لا يبذل غيره اعظم منه ولا سيما مدة الحرب . فوزيرها الكبير لويد جورج يعد من أعظم رجال

التاريخ وانبهم . فكم هو راتب المستر لويد جورج . وكم يجب ان يعيش حتى يجمع المليون جنيه من راتبه ؟

رئيس الجهورية الفرنساوية الذي يتقاضى ٢٤ الف جنيه في العام يجب ان يترأس الجمهورية اكثر من ٤١ عاماً متوالية وان يوفر كل ماهيته ولا ينفق منها ديناراً حتى يجمع المليون

وكذلك الرئيس ولسن يجب ان يترأس الجمهورية الاميركية العظمى ٥٠ عاماً متوالية حتى يجمع المليون لانه يتقاضى ٢٠ الف جنيه في العام . وبناء على هذا الحساب يجب أن يترأس ركفلر الجمهورية الاميركية ١٠ آلاف عام حتى يمكنه ان يجمع من ماهيته ثروته التي بلغت ٢٠٠ مليون جنيه هذا اذا لم ينفق سنتاً واحداً منها بل اذا ادّخرها كلها

فترى مما تقدم انه مهما كان زيد من الناس نابغة وبذل من قواه ومواهبه الثمينة من العمل فلا يجمع ثروة ضخمة في حياته اذا كان يتقاضى الاجر الذي يستحقه عمله. والذين جمعوا هذه الثروات الضخمة مهما كانوا نبغاء ومهما بذلوا من القوى وجاهدوا في العمل لا يمكن ان يكونوا قد جمعوها من اجر اعمالهم . فاذاً كيف جمعوها ؟

فقد ثبت لنا اذاً أن الالوف والملايين لا تقع في حوزة شخص واحد لجزاء لعمله الشخصي ولا نزلت عليه من السماء نزول المن والسلوى ولا نحت من العدم . واذا كان الجنيه او اي سلعة بقيمته لا تحصل الا بتعب يساوي الجنيه فلا بد ان غيره من الناس تعبوا في مقابل تلك الالوف او الملايين وهو اخذها . فكيف ذلك ؟ هل يصح القول انه اختلس هذه الالوف اختلاساً ؟ لا . لان قوانين النظام الحاضر تعاقب على الاختلاس . ولهذا يستحيل على جماهير المليونيين أن يجمعوا ملايينهم اختلاساً

لم يبق الا الحيلة ضمن دائرة القانون . وهو ما نشرحه في الفصل التالي

الفصل الثالث

السبل التنازعية الى حشد الثروات

في هذا الفصل نشرح كيف تستخرج الارزاق من الطبيعة وكيف يتقاسمها الناس . ومن ثم يتضح لك بكل جلاء ان الناس يتقاسمون الارزاق على اسلوب معاكس كل المعاكسة لاسلوب اشتراكهم في تحصيلها بحيث ان كثيرين ممن يعملون قليلاً في تحصيل الرزق ينالون كثيراً منه بل ان كثيرين ممن لا يعملون مطلقاً ينالون القسط الاوفر جداً ، وان الجماهير الذين يعملون ويعانون كثيراً لا ينالون الا القسط الاقل . وبعبارة اخرى سترى ان توزيع الارزاق غير مناسب لتحصيلها

مصادر الارزاق الاربعة

اهتدى الاقتصاديون الى اربعة مصادر لتحصيل الارزاق لا بد منها جميعاً في كل مكان وزمان فتوزع فيها الاعمال على الافراد بحيث يختص كل فرد بنوع من العمل وبحيث تكون الاعمال مشتبكة يتوقف بعضها على بعض وبحيث يشترك افراد كثيرون في كثير منها وهي :

١ ـ عمل العامل مهما كان نوعه جسدياً او عقلياً

٢ ـ الارض التي يعمل فيها او تستغل

٣ ـ المال او رأس المال

٤ ـ مدبر العمل او صاحب المشروع او مديره

عمل العامل

في اول عهد الحضارة حين يكون الانسان وحده مواجهاً للطبيعة لا يظهر من هذه المصادر الا اثنان : العامل والارض . وأما رأس المال والمدبر للعمل فيكونان مستترين في العامل . اي ان العامل يكون هو مستنبطاً لعمله ومدبراً له ويكون أيضاً صاحب رأس المال . اي ان عليه ان يوفر من غلة الارض بذاراً للارض في العام التالي فهذا البذار هو رأس ماله

في أول العهد لا تكون قيمة الشيء سوى عمل العامل . يعمل العامل في الارض

فيأكل منها والا فيجوع . يبني الكوخ فيسكنه والا قاسى البرد والحر ووقع تحت خطر الضواري . ينسج الالياف فيلبس ويفترش والا قاسى . وهكذا ليس من ينازعه الارض لان ارض الله واسعة . فحيث بذر وحرث كان ماكه وحيث بنى كان مسكنه . فعمله له . ولا قيمة الا لعمله . وليس له من منازع لارضه ما دام قرينه يجد في مكان آخر ارضاً ليفلح ويزرع ويبني

كذا كان آدم ومن كان فريداً كآدم في جنة كجنة عدن . ثم جاء احفاد آدم فجعلوا يكثرون ويملأون الارض . جاؤوا اجتماعيين اي انهم مؤتلفون يرتاحون الى المواطنة والمساكنة فتجمعوا في محلات فكفور فقرى فمدن

كانت الارض (ولا تزال) رحيبة باهلها تسع الاولاد والاحفاد مهما تكاثروا وتدر وافر الخير مهما نهموا وشرهوا . ولكن اجود الارض واخصبها واقربها للمحلة او الكفر او القرية او المدينة افضلها واسهلها منالا وايسرها غلة

كثر المسترزقون وتفاوتت بقاع الارض جودة ومزايا . فنشأ التنازع ونشأت الأثرة. واصبح من يعمل في بقعة ارض يدعيها ملكا له ويحظر على غيره أن يستغلها . فيضطر غيره أن يلجأ الى بقعة أقل منها جودة وأدنى منها مزيّة . اللهم الا اذا استقوى عليه فيغتصبها منه . في هذه الحال يكون اقواهم أملاكهم لاجود الاراضي وافضلها . ويكون أضعفهم أرضاهم باقل الاراضي جودةً ومزايا . ذاك ينال الرزق الوفر بالعناء الاقل وهذا ينال الشحيح منه بالعناء الاشد

قد لا يكون ثمت غبار على هذه القسمة اذا كان القوي قد سبق غيره الى احتياز الاجود والافضل او اذا كان قد احتازه بالقوة ـ لا غبار عليها ما دام الانسان جارياً على « سنة التنازع » التي ورثها من الطبيعة الحيوانية

قيمة الارض

كان زيد لنبوغه وشدته وتفوقه بالقوة قد استحوز اجود الارض فكان يجني منها اوفر ريع . وكان عمروٌ لضعفه يستحوز أدنى بقاع الارض جودة واقلها مزايا . فكان يتعب ويشقى كثيراً في تحصيل رزقه من الارض . في ذات يوم اجتمع عمرو بزيد وكان حديثهما الزرع والجني فقال زيد : « انك يا صاح تمشي كل يوم كثيراً حتى تصل الى أرضك التي تشتغل فيها وتتعب كثيراً في حرثها واستغلالها . فلوكنت تشتغل في بقعة من بقاع أراضيَّ وتأخذ نصف الغلة او ثلثيها او ثلاثة أرباعها وتترك لي ربعها

لكنت تجني اكثر بتعب أقل . ولا سيما لاني لا أقدر أن ازرع كل أراضيَّ لسعتها »
فوقع هذا الاقتراح في نفس عمرو موقعاً حسناً وقبله . وبالاختبار وجد عمرو انه رأي صائب وان ثمرة عمله في أرض زيد اوفر من ثمرة تعبه وشقائه في أرضه البعيدة وغير الجيدة .

عند ذلك انبرى بكرٌ وقال لزيد : « ويك يا صاح . لماذا لا تمنحني ما منحت عمراً . تأخذ من غلة الارض الربع . فاذا أذنت لي ان ازرعها بدل عمرو أدعك تأخذ الثلث » .

فابتهج زيد وقال : « عندي أرض اخرى جيدة كتلك فازرعها وهات الثلث من غلتها . وعلى عمرو ان يترك لي الثلث ايضاً » . ومن ثم صار همّ زيد ان يستحوز اجود الاراضي بأية الوسائل لكي يستخدم فيها زراعاً بالربع او الثلث وهو يستريح متفرجاً على الزراع

وفي ذات يوم جاءه خالد وقال له : « اني اود الرحيل الى القبيلة الفلانية لان لي فيها زوجة او حبيبة ولم يبق في وسعي ان استغل ارضي وهي جيدة كارضك . فهل لك ان تأخذها وتستخدم فيها زرَّاعاً وتتقاضى نصف الثلث وتترك لي نصف الثلث » .

فاجابه زيد : « حباً وكرامة »

وبعد بضعة اعوام وجد خالد بعض المشقة في هذا الاسلوب فاقترح على زيد ان يعطيه دفعة واحدة كذا احمالا من الغلة ويمتلك الارض الى الابد . فلبى زيد اقتراحه لانه اصبح ذا اهراء تدخر فيها الغلال الوفرة

ثم اتفق ان اخاه مات وليس له اولاد فامتلك أرضه ايضاً . ثم اتفق ايضاً ان عامراً اعتل ولم يعد في وسعه ان يزرع ويستغل واشتدت به الفاقة فباع زيداً قسما من ارضه لان ربع غلتها الذي كان يتقاضاه من الزارع لم يكفه اوداً

ثم نشأت روح التنافس والتحاسد وبرز زيودٌ آخرون كزيد جعلوا ينافسونه في امتلاك الارض على نحو ما كان يمتلكها لكي يستخدموا فيها ذوي الحاجة من الزراع ويقاسموهم غلتها من غير ان يتعبوا او يشقوا

وعلى هذا النحو اصبحت الارض ذات قيمة تباع وتشترى بثمرة عمل . ونشأ من ذلك أن اصبح الناس فريقين . فريق يملك الارض بقسم من غلتها بلا تعب ولا عناء

وفريق آخر يشتغل في الارض ويعاني فيها ويتمتع بقسم من غلتها . هذا يشتغل لكي يعول نفسه ويعول ذاك

هذا تمثيل طبيعي لكيفية احتياز الاراضي وجعلها ذات قيمة . ولا غبار عليه ما دامت سنة التنازع جارية مع الاجتماع والعمران

ولم يكن هذا الاسلوب الطبيعي العامل الوحيد في نشوء الملكية وجعل الارض ذات قيمة فتباع وتشرى بثمن من عمل العامل وتغل لصاحبها رزقاً من غير ان يتعب . بل نشأت أساليب اخرى للملكية عمادها القوة والاستفحال . فبطل القوم اذا غزا محلة وظفر بها استملكها واقطعها لرجال يزرعونها ويقاسمهم غلتها . والتاريخ مملوء من الشواهد على ذلك

سر تفاوت الارض بالقيمة

وليس من همنا هنا التبسط في ايراد الشواهد . على انه يهمنا ان نعلم قاعدة تثمين الاراضي وسر تفاوتها في القيمة . فبالرغم من ان ارض الله واسعة على اهلها فان الانسان يستصعب ان يضرب في طول الارض وعرضها غريباً وبعيداً عن ذويه حتى يجد أرضاً خصبة فيزرعها ويستغلها . بل يفضل ان يلازم قومه وعشيرته مستطيباً العيش معهم مهما عانى في العمل ولا سيما لانه في حاجة الى مقايضتهم من جهة ومعاونتهم من جهة أخرى . فجودة الارض ليست الجاذب الوحيد للعامل بل وجودها على مقربة من المحلة او الكفر او القرية هو الجاذب الاقوى والاول . وقد تكون الارض القصية اجود منها واخصب ولكنها لبعدها تكون أقل منها قيمة لما تقدم تعليله

فاذاً العامل الفعال الذي يجعل للارض قيمة هو وجود جماعة على مقربة من الارض . ولولا وجود الجماعة لما كان للارض قيمة . واي يوم ترحل فيه الجماعة من محلتها تصبح الارض بلا قيمة . وكلما كثرت الجماعة في محلة ارتفعت قيمة الارض . حتى ان الارض التي في نقطة الاشغال في المدينة ترتفع قيمتها جداً جداً عن قيمة الارض التي في اطراف المدينة وفي ضواحيها

هذه حقيقة يعرفها كل انسان الآن لانها ماثلة للعيان في كل بلد وحاضرة ومدينة. وانما الحقيقة الاخرى الناجمة عنها والتي هي لازمة من لوازمها هي ان لا فضل لمالك الارض في جعل قيمتها غالية وثمينة . وانما الفضل كل الفضل للجماعة التي تجمعت

حول تلك الارض او على مقربة منها . فاجتماع الجماعة زاد قيمة الارض ولكن زيداً يجني ثمرة هذه الزيادة [١] . هذه هي الحقيقة التي يجب على القارىء ان يتذكرها في مباحثنا التالية لانها من اركان البحث

قيمة المال

رأينا فيما تقدم كيف نشأت قيمة العمل وقيمة الارض . وكيف ان الارض اصبحت تجني مالاً لمالكها من غير ان يعمل فيها ويتعب . بقي ان نرى كيف نشأت قيمة المال . ولكن قبل الاسترسال بهذا الموضوع يجب ان نعلم ما هو المال

ما هو المال

استخرج زيد الغلة من الارض واكلها فليست الغلة مالاً له . ولكن اذا استخرج من الغلة اكثر من حاجته فاكل بعضها وادَّخر البعض الآخر كان ما ادَّخره مالاً ذا قيمة لانه اذا لم يبق له متَّسع من الوقت وهو يفلح ويزرع ويحصد لكي يضفر حصيرة أمكنه أن يدفع لبكرٍ مدًّا من الغلة بدل حصيرة كان هذا منشغلاً بضفرها عن الزرع والحصاد . وفي هذه الحالة يكون زيد كأنه ضفرها ويكون بكر كأنه استغل مُدَّ الغلة لانَّ ذاك تعب في استغلال المدّ من الغلة بقدر التعب اللازم لضفر الحصيرة . ولان هذا تعب في ضفر الحصيرة بقدر التعب اللازم لاستغلال المدّ . وكأنّ الاثنين تقايضا ثمرة تعب بثمرة تعب او نتيجة عمل بنتيجة عمل . فسيان كان زيد زارعاً وضافر حصيرة معاً او كان زارعاً فقط لان النتيجة له واحدة بل خير له ولبكر أن يستقل كلٌّ منهما بعمل خاص لكي يجيده ويستسهله بالمزاولة . فاذاً كل ما هو في حوزتك من نتيجة العمل ولست في حاجة الى استهلاكه لاجل أودك او لذتك يعدُّ مالاً . فالغلة المدَّخرة والحصير الذي لا تفترشه والمأوى الذي لا تشاء ان تسكنه والارض التي لا تشاء ان تستغلها لقوتك ـ كل ذلك مال لانك تقدر ان تقايض به باي شيء مما هو ذو قيمة ونفع لك

ما هو النقد

وأما النقد فمهما كان نوعه لا يعد مالاً بكل معنى الكلمة لانك لا تقدر ان تأكله او تشربه او تلبسه او تأوي اليه وانما هو ممثل المال فقط . وهو من مستنبطات

(١) من شواهد ذلك ان الارض في مصر الجديدة لم تكن قبل عمرانها تساوي شيئاً فاصبح المتر المربع منها يباع بالجنيهات

الحضـارة وله مزية عظيمة وهي تسهيل المقايضة وضبط جزئياتها كما شرحه الاقتصاديون . ولذلك لا يكون للنقد قيمة حتى ولو كان ذهباً الا اذا كان نظام التعامل قائماً والهيئة الاجتماعية سليمة من الفوضى المطلقة . ولـكن متى سقط النظام وسادت الفوضى وتقوض ركن التعامل لا يبقى للنقد قيمة مطلقاً . وحينئذ يكون من عنده مد قمح وذراع نسيج أغنى ممن عنـده ذهب بنك الـكريدي ليونه كله . فالفضل في قيمة النقد انما هو لاستتباب النظام واتفاق الجماعة على التعامل

هذا هو معنى النقد وذلك هو معنى المال

بقي أن نعلم هل في وسع المال ان يثمر مالاً ؟ فتأمل ما يلي :

فائظ المال

نعود الى حكاية زيد وعمرو وبكر وخالد وهم في محلة صغيرة يشتغلون في الارض ويستغلونها ويتعيشون على ما عهدناهم في الفصل السابق

في ذات يوم وجد بكرٌ ان ما أدَّخره من غلة أرضه ليقتات به مع عيلته يكاد ينفد لأن أولاده كثيرون (ربنا يحفظ) وصحتهم جيدة ومعدهم (ما شاء الله) هاضمة وان وقت البذار دنا . فاذا بذر قسما من الغلة التي ادَّخرها لا يبقى لعيلته قوتهم ريثما يأتي زمن الحصاد . فلم يَرَ بدًّا من الالتجاء الى زيد في ذلك لان زيد مدَّخر من الغلة اكثر من حاجته

ذهب الى زيد وقال له : « ياصاح ان غلتي تكاد تنفد واذا بذرت بذاري لا يبقى منها لعيلتي شيء يأكلونه الى أن يحين الموسم الجديد . فبالله تقرضني من فضل غلتك ١٠ أمداد حتى متى حصدت وفيتكها »

فتبرَّم زيد وقال : « اذا كنت يا صاح منذ الان تكاد تستنفد كل غلتك وتضطر ان تقترض فكيف تفعل في العام القادم في مثل هذا الوقت بعد أن تكون غلتك قد نقصت ما وفيتني منها . فلا بد ان تقترض حينئذ ضعفي ما تريد ان تقترض الان . وهكذا تبقى مديناً ويزداد دينك عاماً بعد عام ولا تعود تستطيع ان تفي »

فاجاب بكر : « اني اتلافى الدين في المستقبل بان اجتهد وازرع ضعفي ما زرعت . وستساعدني زوجتي وكبار أولادي »

— من يدري ان يكون حساب الحقل كحساب البيدر . لا. لا ياصاحبي لقـد اقرضت خالداً قبلك وبالجهد استطعت أن استوفي ديني منه

فترجَّى بكر وتوسل وتضرع الى ان رقَّ له زيد وقال : « ولكني سأحرم نفسي وعيلتي بعض التمتع باللذات لكي استطيع ان استغني عن عشر أمداد لك . فماذا تكافئني على هذه التضحية

– افيك العشر امداد اثني عشر مداً أي بفائظ مدين عن العشرة

وعلى هذا الشرط عقد القرض

ومن ثم صار زيد يقرض جيرانه ما يفضل عنه من الغلة بفائظ المدَّين في العشرة. وعلى هذا النحو صارت غلته تتكاثر عاماً بعد عام حتى صار غنياً عن العمل بما يحصل له من ربع او ثلث ريع أراضيه وبما ينتج له من فائظ قروضه لمواطنيه . وعلى التمادي صار الرزق يتدفق عليه بلا تعب ولا عناء . وغيره يتعب ويكد ويكدح وهو يتنعم

وما اقتصر اثراؤه على ما يجنيه من فائظ ماله بل صار يشتري بفضل ماله وما وفر منه أراضي من تضطرهم الفاقة الى بيع أراضيهم لكي يسدُّوا رمقهم ويعالجوا الحاضر بالحاضر

والارض باعتبار انها تباع وتشرى تدخل في صف المصدر الثالث وهو المال وتعد مالاً . وباعتبار انها تزرع وتستغل تدخل في صف المصدر الثاني وتبقى معدودة أرضاً – هذا هو نظر الاقتصادي فيها . ونحن نعتبرها في صف المال ما دامت تباع وتشرى فعلاً والعامل فيها غير مالكها

على هذا النحو نشأ نظام الفائدة او فائظ المال . وهو نظام لا حرج فيه ولا إثم ما دامت سنة التنازع قائمة

بالطبع يحق لزيد ان يحبس فضل غلته عن بكر ولو مات هذا واولاده جوعاً . لان زيداً حرٌّ فيما يملكه ولانه لم يتعاهد مع بكر على التضامن في العيشة حتى يأمن شر الفاقة فيما لو خانته الاحوال وغدرت به صروف الايام

فلذلك لا لوم ولا تثريب عليه اذا طلب مكافأة على اقراض بكر لسببين : الاول تعريض ماله (غلته) الذي يقرضه للضياع فيما اذا عجز بكر عن الايفاء لاي سبب من الاسباب كالمرض او محل الارض اوغير ذلك . الثاني حرمان نفسه من التمتع بماله الذي يقرضه او تقتيره على نفسه لكي يوفر ما يقرضه فيما لو صحت دعواه هذه . فهو ذو حق في طلب فائظ لماله ولا سيما لانه اذا احتاج الى الرزق يوماً من الايام بسبب عجزه عن العمل او بسبب جدب أرضه او بسبب مرضه وقع في نفس الازمة التي وقع فيها بكر واضطر ان يقترض كما اقترض هذا

قيمة تدبير العمل

وكان الى جانب تلك المحلة نهر يحجب السكان عن الاراضي الخصبة الواقعة على الجانب الاخر . فكانوا اذا راموا الوصول الى تلك الاراضي يضطرون ان يسيروا مسافة طويلة على الشاطىء الى ان يبلغوا الى مخاضة عريضة غير عميقة حيث يعبرون الى الضفة الاخرى ثم ينثنون الى تلك الارض

ففي ذات يوم وافى معن الى زيد وقال له : « لقد خطر لي خاطر خطير الشأن وهو ان نبني جسراً على النهر نعبر عليه الى تلك الاراضي الخصبة فنوفر مسيرة بعض اليوم للوصول اليها. ولا يخفى عليك ان معظم تلك الاراضي مهملة لتعذر الوصول اليها مع انها خصبة »

ـ حسناً . ورأيك ان نبني جسراً للناس لكي يصلوا الى أراضيهم البعيدة باقرب سبيل ؟ . وما فائدتنا من تسهيل الطريق وتقريبه للناس ؟

ـ نأخذ أجرة المسير عليه حفنة غلة عن كل عابر فاذا عبر في اليوم ٥٠ عابراً جمعنا مداً في اليوم و٣٦٥ مداً في العام

ففكر زيد هنيهة ثم قال : ـ المسألة فيها نظر . فقد يكون هذا الاسلوب مدعاة للخصام والخصام يؤدي الى اضرار لا ندري ما هي . قد يمكن ان الخصوم لكيدهم يهدمون الجسر

ـ اذاً عندنا مشروع آخر نستفيد به من بنيان الجسر وهو ان نشترط على السكان قبل بناء الجسر بان يدفع كل واحد منهم ٥ امداد غلة في العام مقابل سيره على الجسر

ـ وهذه الطريقة ايضاً قد تؤدي الى مشاكل

ـ طريقة اخرى . توجد هناك أراضي عديدة مهملة فنضع يدنا عليها وندعيها ملكاً لنا قبل بناء الجسر ومتى بنيناه نؤذن لبعض الفلاحين المحتاجين الى اراضٍ للزراعة ان يزرعوا تلك الاراضي بالربع او الثلث . ولا ريب انهم يتهافتون اليها لانها اقرب من الاراضي التي يزرعونها الان بالمرابعة

ـ آ . هذه فكرة حسنة . نبني الجسر ونمتلك الاراضي ونتقاضى ضريبة العبور عليه ايضاً . (لله من الطمع) ومتى حصل خصام نتلافاه بالحسنى . ولكن كيف نبني هذا الجسر وانا اراه امراً صعباً او مستحيلاً لاتساع عرض النهر

ـ لا . لا اسهل من بنائه فقد فكرت طويلاً بهذه المسألة واستنبطت طريقة سهلة لبنائه وانما تكلف عملاً كبيراً

وجعل معن يشرح كيفية بناء هذا الجسر بالاسلوب الهندسي (الفطري) حتى اقتنع زيد . وقال : ـ حسناً ولكن انا وانت وحدنا لا نقدر ان نبنيه . نحتاج الى عشرين رجلاً معنا يشتغلون بضعة أشهر . ومن يريد ان يترك أشغاله ليشترك معنا بعمل كهذا

ـ لا نريد شركاء لنا لئلا تتوزع فائده المشروع

ـ اذاً ؟

ـ نستأجر عشرين عاملاً . وانت بفضل الله غني تقدر ان تدفع اجرة مئة عامل مدة العام

ـ الله . الله . وهل تنتظر مني أن افرّط بمدّخر مالي لعمل بعيد الفائدة

ـ ولكنه مضمون الفائدة جداً كما شرحت لك

وما زال معن يزين المشروع لزيد حتى اقتنع هذا بفائدته . ثم قال :

ـ ولكن هل في وسعك يا معن أن تشترك معي بدفع اجور العمال

ـ لا

ـ اذاً كيف تسوغ لنفسك ان تشترك معي بالربح من المشروع

ـ يا لله . أما انا صاحب الفكرة وأنا المتعهد بتنفيذها

ـ صاحب الفكرة ؟ وتعني ان الفكر يطعم عيشاً ؟ وهل للفكر قيمة ؟

ـ وتعني ان الكسل والنوم يطعمان عيشاً ؟ فها أنت لا تعمل وتقضي معظم الوقت متوسداً الوثير ومع ذلك تأكل الفطير . فاذا كان الكسل يطعم عيشاً فاجدر بالفكر ان يطعم عيشاً أيضاً . أنا استنبطت المشروع وأنا ادرب العمال في العمل واتسيطر على العمل حتى يتم المشروع كما استنبطته

فكاد يستشيط زيد وقال : ـ لست بكسلي آكل عيشي بل بمالي فان لمالي ثمرة وفائدة أتمتع بهما

ـ عجباً . لا ادري أن المال ينتج مالا . ولا اعرف شيئاً ينتج المال الا العمل او ما يبذله الانسان من القوى الشخصية . فانا ابذل قوة عقلية مقابل ما يبذله العمال من القوى البدنية . واما أنت فماذا تبذل ؟

فتغيظ زيد وقال : — اذاً أنا لا ادفع شيئاً من مالي . فان كان عقلك كافياً فابن الجسر

— وأنا لا أبذل شيئاً من فكري فان كان مالك كافياً فابن الجسر

— ويحك . اذاً فكرك لازم لمالي ومالي لازم لفكرك . فتعال نتفق . لي ٣ ارباع أرباع المشروع ولك الربع

وبعد الجدال اتفقا على تقاسم الربح . والعمال المساكين الذين يقومون بالعمل غير دارين بنتائج عملهم . ولما استدعوا للعمل لبوا الدعوة لان الاجرة كانت مغرية وحاصلة على الفور . وهكذا تم المشروع — وما تم لو لم يشترك فيه ثلاثة فرقاء (١) مستنبطه والمسيطر عليه (٢) صاحب المال (٣) فريق العمال

من هذه المناقشة تفهم كيف نشأ المصدر الرابع لتحصيل الارزاق وهو استنباط وسيلة للعمل المشترك وتدبيره وادارته . ومنها نستفيد أمراً آخر جوهرياً جداً وهو ان المال والعمل والمعرفة عوامل متلازمة لتحصيل الثروة فلا المال وحده يستطيع ان يقوم بعمل ولا العامل وحده يستطيع ان ينجز عملاً كبيراً مشتركا ولا المعرفة تستطيع ذلك . فهي ثلاثة عوامل متضامنة

وما دام ناموس التنازع جارياً مجراه فالمال الذي ليس الا مدخر حاصل العمل — مدخراً لوقت الحاجة — وما هو بالحقيقة منتجاً حاصل عمل بل هو مغتصب قسماً من من حاصل عمل العامل في مقابل استهلاك العامل بعض نتيجة عمله مقدماً — المال الذي ليس منتجاً بالفعل بل بالحيلة — اصبح (هذا المال) بفضل سنة التنازع صاحب النفوذ الاول — لماذا ؟ لان صاحبه اغنى من العامل ومن مدير العمل عن المشروع المشترك . ولانه آخر من تمسه الفاقة من هؤلاء الثلاثة . وهما احوج اليه منه اليهما . فلذلك كان للمال النصيب الاول والاوفر من نتيجة العمل وكان للعامل النصيب الاخير والاقل

وفي الفصل التالي يتجلى لك باكثر ايضاح كيف استفحل المال واصبح صاحب النفوذ الاول وصارت له السيادة على العمل وعلى الفكر المدبر أيضاً

الفصل الرابع

تطوُّر دولة المال

رأينا في الفصول السابقة التي تصورنا بها تطور الانتاج في بدء تحضُّر الانسان أن العامل المنتج الحقيقي هو القوة التي يبذلها الانسان في العمل . ورأينا في حكاية بناء الجسر ان هذه القوة نوعان: بدنية وهي ما يعمله العمال بقوة عضلاتهم . وعقلية وهي ما يدبره مستنبط المشروع بقوة فكره

وسنرى في هذا الفصل ان القوة الفكرية التي هي صاحبة الفضل الاول في تطوير عمليات الانتاج كانت اول ما وقع اسيراً للمال فكأنها اصطنعت حبل اعتقالها بيدها ـ جنت على نفسها براقش

نترك في تصورنا أوائل عهود التحضر ونأتي الى عهد الاختراع والاستنباط

تأثير الاختراعات في هذا التطور

بينما كان الناس يتجشمون مشاق الاسفار البعيدة فيمشون او يمتطون الجياد او يتسنمون النياق ظهر النابغة (والنوابغ سلسلة لا تنتهي) في فكره وتحره ودقة ملاحظاته واكتشف قوة البخار واخترع آلة لاستخدام هذه القوة ـ هي الآلة البخارية ـ ثم اخترع وسيلة لاستخدام هذه الآلة في تسيير المركبات . وظهر بالفعل ان هذا الاختراع العجيب عظيم الفائدة ولكن ليس للنابغة قدرة على ابراز اختراعه الى حيز العمل لانه يحتاج الى عمال عديدين مختلفي المعرفة الصناعية . والعمال لا يشتغلون بلا اجر ينقد فوراً اذ لا مدَّخر عندهم يغنيهم عن الاجر المعجل طمعاً بالربح المؤجل . وهو لا مال عنده لانه بينما كان المالي منهمكا بجمع المال وادخاره على الاساليب التي مثلنا صورها مصغرة في الفصل السابق كان هو منشغلاً في التفكير والتجربة والامتحان لتحقيق اختراعه

ولذلك اضطر ان يلجأ الى صاحب المال لكي يستعين به على تنفيذ مشروعه الخطير الشأن على نحو ما مثلناه في الفصل السابق . وبعد الجهد الجهيد وبذل الفكر في البرهان والقياس والتمثيل والتعليل والتفسير ـ اقتنع المالي بصحة الاختراع وجزالة منافعه . وما استطاع المخترع اقناعه الا بعد ان بذل من قواه العقلية اكثر مما بذل

في اختراعه ـ ثم جعل المالي يساومه على حصته من الفائدة فانتهت المساومة بان كانت حصة المالي عظيمة جداً وحصة صاحب المشروع دنيئة جداً . ثم نفذا المشروع وصار في حيز الفعل واصبح يدرّ الخيرات الوافرة ومعظمها يتسرب الى خزينة ذلك المالي . وأما أصحابنا العمال الذين بذلوا قواهم البدنية في العمل وتجشموا المشاق فكانوا ينالون اجر عملهم اليومي على قدر ما عيّنتهُ مزاحمتهم على ابواب العمل بقطع النظر عما كان المشروع يدر من الارباح الوافرة . وما كان عليهم الا ان يرضوا بذلك الاجر ومن لا يرضى لا يدخل في دائرة العمل ولذلك لا قبل لهم الا بالرضى والا جاعوا . هذا هو مقتضى سنة التنازع . فما المالي ظالماً ولا هم مظلومين بحسب هذه السنة

ومهما كان نصيب النابغة المخترع من الارباح فلك ان تقول له :

ـ حسبك هذا وكفى ـ لولا سيدنا المالي وما بذله من ماله في انجاز مشروعك ما نلت شيئاً جزاء اختراعك فارض واشكر ربك واسكت

ـ سكت ورضيت . ولكني بعد ان متُّ وبقي اختراعي الذي اورثته للهيئة الاجتماعية برمتها صارت روحي الان ترى ان الماليين وحدهم متمتعون بثمرة اختراعي . فقد ملأت السكك الحديدية الارض واصبحت الكرة الارضية مغلفة بشبكة من الخطوط الحديدية. ولكني لا ارى غير الماليين يجنون ثمرات هذا الاختراع . واما العامل فكان اجره قبل الاختراع قل ريالاً فاصبح الان ٣ أرباع الريال لان الاختراع وفَّر كثيراً من العمال فصاروا يتزاحمون على ابواب العمل ويتنافسون في قبول الاجر الاقل · واصبح العامل يلعنني لان اختراعي قطع رزقه والمالي لا يشكرني لانه لا يحسب فضلاً في عمل لغير ماله .فليتني لم أولد ولم أعش ولم اخترع

وما قلناه بشأن اختراع السكك الحديدية يصدق على كل اختراع : اختراع الترام واختراع جميع الآلات الميكانيكية العديدة واختراع الالات الكهربائية ·وهل يمكن عد الاختراعات التي جعلت القرن العشرين أعظم وأحوى لمزايا العمران من جميع العصور التي تقدمته معاً

كذا هو شأن الاختراعات في العمران · كانت بالحقيقة سبباً لاراحة كثير من الايدي العاملة وتخفيف العبء عن القوى البدنية المبذولة في العمل وسبباً لمضاعفة الانتاج ـ مضاعفة لا تقاس بقياس مع قلة بذل القوى البدنية وسبباً في مضاعفة التنعم

والرخاء والهناء للانسان في معيشته وملذاته . ولكن هذا التغيير العجيب العظيم الذي احدثته الاختراعات في الحياة البشرية لم تغمر بنعمائه طبقات الهيئة الاجتماعية على السواء بل بالعكس كان بلا مشاحة من جهة علة لاكثار النعيم والراحة والهناء لطبقة الاغنياء حتى صار في وسعهم ان يستوفوا كل صنوف البذخ بلا حساب بل ملوا صنوف بذخهم وصاروا يتطلبون استنباط صنوف جديدة من الترف . ومن جهة اخرى صار علة لتمادي طبقات العمال في الشقاء والفاقة والفقر من التضور والموت جوعاً

في أوائل عهد المدنية كان كل فرد يستطيع ان يشتغل ويسترزق بتعب تحتمله الطبيعة الجسدية ولم يكن أحد ليموت جوعاً او ليضطر ان يشتغل هو وزوجته واطفاله لكي يعيشوا . بل كان يحصل عيش عيلته بسهولة ويتنعم على قدر اجتهاده . اما الان فترى العامل يكدح نهاره وبعض ليله ويضطر في بعض الاحوال ان يزج أولاده من سن العاشرة او أقل في دائرة العمل لكي يحصل على أوَد عيلته . فما هو فضل هذا الرقي على هذه الطبقة من العمال وهي ليست بقليلة العدد

وما هذه الطبقة وحدها بمقاسية من اعباء المدنية الحاضرة بل ان الطبقة الوسطى ايضاً تتشكي وتتذمر وتزعم انها مقاسية اكثر من الطبقة الدنيا لان هذه الطبقة يرضيها القليل من الحاجيات ولا تطمع بالكماليات واما الطبقة الوسطى فمضطرة بحكم العواطف ومستلزمات النظام الاجتماعي ومقتضيات وسائل التعيش ايضاً ان تتشبه بقدر الامكان بالطبقة العليا من حيث المظهر في حين ان لا قبل لها على ذلك الا بشق النفس والاعنات في العمل مع ما يصحبهما من الغم والهم في التدبير

في اوائل عهود الحضارة يوم كان العيش بسيطاً ووسائل تكسبه سهلة كان الناس متقاربين في نسق المعيشة . وما شذ منهم الا زعماؤهم وحكامهم او ملوكهم وهم قليلون فكان البذخ مقصوراً على هؤلاء . اما الان فاصبح اهل البذخ ملوك المال وهم عديدون . ووفرة عددهم تفضح شر هذا النظام لطبقة العمال وتثير الغيرة والحسد في انفسهم

الاستقطاب المالي

حاصل ما تقدم ان الاختراعات العديدة او التي لا تكاد تحصى والجزيلة النفع والعجيبة في استدرار خيرات الطبيعة قد افضت الى امرين متعاكسي النتيجة للعمران:

الامر الاول ان وسائل الانتاج وفرت جداً وتضاعف بها الانتاج أضعافاً عديدة

حتى يخيل لك ان الدنيا امتلأت خيرات . وبعبارة مختصرة يقال ان ثروة المجتمع الانساني برمته وفرت جداً جداً . وفي الوقت نفسه خفَّ ثقل العمل عن عاتق العامل فما كان يصنعه مئة شخص صار شخص واحد بفضل العدد والآلات يصنعه باقل عناء وأسهل أسلوب

الامر الثاني ان هذه الثروة التي تفاقمت بفضل الاختراعات وملأت الدنيا خيرات انحازت الى جانب واحد من الناس وهو جانب الاغنياء فاقتصر التمتع بهذه الخيرات عليهم وحدهم . واما العمال فازدادوا بؤساً وفاقة لاعتبارات عديدة . أهمها :

١ ـ لانه لم يصبهم من تدفق الخيرات هذه شيء غير ما كان يصيبهم من قبل بل بالعكس قل نصيبهم بالنسبة الى ما يستحقه عملهم

٢ ـ لان قيام الآلات الميكانيكية مقام الايدي العاملة قلل جداً الحاجة الى العمال بالنسبة الى ما تقتضيه الاعمال . فصار العمال يتزاحمون في ابواب العمل والتزاحم بالطبع ينقص اجرة العمل . وانقاص الاجرة يقضي حتماً على العامل ان يشتغل زيادة على ساعات العمل المعتادة لكي يقوم بأود عيلته او ان يشغل زوجته واولاده قبل السن القانونية للعمل . وفي هذه الحالة أيضاً تقفل أبواب الرزق على طلابها ويبقى كثيرون متضورين يتسولون الرزق والمسترزقات

٣ ـ لان وفرة اسباب النعيم والبذخ والرخاء للاغنياء وحدهم دون اشتراك العمال معهم فيها مع انهم هم الذين يتعبون في تحصيلها تسبب نغصة للعمال وتثير الغيرة والحسد في صدورهم . تأمل احساس البنَّاء الذي يبني القصر الفخم وهو يسكن الكن والناسج الذي ينسج الدمقس وهو لا يلبس الا نفاية القطن ومزيَّف الكتان والصوف ـ تأمل احساسه وعواطفه ولا سيما اذا كان متهذباً كما هو حال العامل الاوربي والاميركي . لا غرو ان تثور في نفسه الغيرة ويحترق وجداً على من يتمتع بذلك القصر ويكتسي ذلك الدمقس

ذانك هما الامران المتعاكسان اللذان افضى اليهما تفاقم الثروة عن يد الاختراعات والاكتشافات المختلفة بفضل النظام الافرادي . وهما بعبارة واحدة تحوُّل الغنى الى أحد قطبي المجتمع الانساني ـ الاغنياء . وتحول الفقر الى القطب الآخر ـ العمال . وهو ما تصح تسميته « بالاستقطاب المالي » تشبيهاً بالاستقطاب المغنطيسي او الكهربائي أي تحول ايجابية كل منهما الى طرف وسلبيته الى طرف آخر

ولما كانت الثروة حاصل عمل جسدي وعقلي كما اسلفنا القول في فصل سابق فلا يتعذر علينا بعد ما تقدم أن نعلم مَن تعب في تحصيلها . وباصرح عبارة نفهم جيداً ان العمال والمفكرين جنوها وحصلوها . وما وصلت الى أيدي المتمولين الا لانها اغتُصِبت من ايدي المحصلين لها . فغنى اولئك يشد على فقر هؤلاء . ولولا ذاك ما كان هذا

الى الآن لا حجة لنا على هذه النتيجة ما دمنا نضع نصب اعيننا سنة التنازع التي تمشى عليها حركات العمران الماضي والحاضر

الفصل الخامس

المصارعة الاقتصادية

رأينا فيما تقدم من بيان التطور في الحركة المالية ان ارتقاء العقل الانساني ، وتفننه في استخراج الرزق ، واستخدامه قوى الطبيعة لتنوب عن القوى الجسدية في استخراجه ، وتمادي الانسان في انتهاب الارزاق من الارض ، والتوسع في توفير الترف والبذخ باقل مشقة وعناء مما كان يقتضيه من قبل – كل ذلك افضى الى حشد العقل البشري اكواماً ضخمة جسيمة من الثروة – لا في خزينة المجتمع الانساني العمومية لكي يتمتع بها الكل على السواء بل في خزينة فريق خاص لكي يتمتع بها هذا الفريق على حساب شقاء فريق آخر

وفي هذا الفصل سنرى ان الاختراعات لم ترغم وحدها على ارتكاب هذه الجريمة بل اشترك معها المال الاصم نفسه حتى اصبح من كان ذا مال سواء كان هو جامعه او كان مورثه قد جمعه له يستطيع حتى ولو كان ابله سخيف العقل والرأي ان يكنز الثروات الطائلة ويبذخ من غير ان يُعمل ذهنه او فكره او ان يشغل باله لحظة في وسيلة للكسب . ان ماله يجني له ثروة وهو نائم متنعم منغمس في شهواته ولا شاغل له الا التنقل من ملذة الى ملذة . وذلك لان العقل المدبر والعقل المحرك كليهما يؤجران نفسيهما لماله مضطرين بحكم النظام الافرادي . والمال هو الرب المسيطر والسيد الحاكم المحافظ على نفسه والمعاقب لمن يجسر على اختلاسه او اهتضامه

مهما اختص المخترع نفسه بمنافع اختراعه فلا يلبث اختراعه ان يصبح بعد موته

حتى في حياته شائعاً مبذولا للجمهور . وفي هذه الحال لا يتمتع بمنافعه الا المالي واليك البيان

صراع المال والعمل

خطر لعقل المهندس ان انشاء ترام كهربائي في شوارع المدينة الواسعة الارجاء المترامية الاطراف يكون جزيل الارباح . فذهب الى فلان المالي و بسط له المشروع. فاقتنع هـذا بصحته ولـكنه خشي الفشل والخيبة لاسباب لا يدري ماذا تكون . فقال له المهندس او هو قال لنفسه : « ان اسمك ومركزك المالي يكفيان لتنفيـذ المشروع . فاذا اعلنت انك مقدم على هـذا العمل النافع وعرضته لذوي الاموال لـكي يشتركوا فيـه بالمساهمة وتوزع ارباحه على اسهمهم فلا ريب انهم يتهافتون على المساهمة فيه لانهم يقولون لانفسهم لو لم يكن فلان المالي العظيم القدير ذا ثقة بنجاح المشروع ما اقدم عليه . وفي هـذه الحالة تأخذ لنفسك اسهم تأسيس بلا ثمن وتجني ربحاً بلا رأس مال . ربح في مقابل متانة الاسم المالي . وان حبط المشروع سقط على رؤوس المساهمين وجعلنا اللوم على مدير الشركة مهما كان بريئاً ولا ضرر عليه ما دام لم يضحِّ بمال من عنده »

وعلى هذا النحو انعقدت الشركة واخرج المشروع الى حيز العمل وصار المساهمون يتقاضون الارباح . ولما كان المشروع عظيم الربح صار ذوو الاسهم يتاجرون باسهمهم فتزايدت اسعارها . وهكذا جنى المتمولون ارباحاً من وجهين : من غلة المشروع ، ومن ارتفاع اثمان الاسهم في السوق

ولـكن من قام بالعمل ؟

قام به اصحاب الفكر من مهندس ومدير ومدرب ومدبر وكاتب وحاسب والعمال البدنيون من سائق مركبـة وبائع تذاكر وفحام ووقاد والخ . كل هؤلاء يشتغلون برواتب ويتزاحمون في ابواب الشركة متنافسين في اجادة العمل والرضى باقل الرواتب

واما المساهمون فلا يدرون شيئاً من المشروع سوى انهم يرون مركبات الترام تنساب في الشوارع ، ولا يعملون للشركة عملاً مطلقاً سوى ان مندوبيهم الذين يؤلفون مجلس ادارة الشركة يجتمعون مرة كل حين ويقررون كل ما يأول الى اكثار ارباح المشروع كعزل المدير لان الشركة لم تربح الربح المنتظر في ادارته او تنصيب فلان بدله لانه اقدر على توفير الربح وهلمَّ جرًّا

على هذا النحو يجني المال مالاً فيربح ويغل من غير ان يبذل اربابه فكراً او قوة بدنية مطلقاً . يجني لهم اينما كانوا حتى اذا كانوا في اقصى المعمور يبذخون ويتقلبون على وثير الملذات . والقوانين المدنيـة والجنائية التي تخضع لصولة المال تحمي مالهم وتصون ارباحهم

هنا لا نغفل عن امر آخر افضى اليه انشاء هذا المشروع واضرابه . لا ريب ان انشاء الترام في مدينـة سهل الحركة لاهل المدينة واكثر الراحة لهم باقل كلفة . ولـكنه في الوقت نفسه قطع ارزاق جانب من الناس — قلت ارزاق المركبات واصحاب بهائم النقل واصحاب الاومنيبوس وامثالهم واضطر هؤلاء ان يطرقوا ابواب الرزق الاخرى فوجدوها مزدحمة بغيرهم فجعلوا ينازعونهم مسترزقاتهم بالرضى بالاجر الاقل

لعل هذا الضرر لا يظهر الا حيناً قصيراً في بدء المشروع وقد لا يظهر جسيماً في مشروع الترام . ولـكنه في مشاريع اخرى يظهر جسيما وجلياً

في هـذا العام اضرب لفافو السكاير عن العمل لان احد المعامل استخدم آلة للف السكاير — اضربوا احتجاجاً على استعمال هـذه الآلة لانها تقطع رزق مئات منهم دفعة واحدة . فلو كان نفع هذه الآلة او ارباحها تأول اليهم لرضوا بالقول ان الاختراع يريح الايدي العاملة ويوفر المصنوع . ولـكن لما كانت غلة هذه الآلة عائدة الى صاحب المعمل فهم يلعنون الاختراع لا لانه يخفف التعب عنهم بل لانه قطع رزقهم

ان للاذى الواقع على العمال من جراء نيابة الآلات الميكانيكيـة عن ايديهم شواهد عديدة عند الاوروبيين بل في كل بلاد صناعيـة . وذلك لان لسان حال ذي المال في هـذه الشواهد قوله للعمال : « اخرجوا من معاملي وموتوا اذ لم تبق لي حاجة اليكم فان الآلة التي اخترعها اذكياؤكم قد اغنتني عنكم »

فترى مما تقدم ان المال استعبد عقل المفكر وجسد العامل جميعاً واهتضم غلة تعبهما وصاحبه نائم ناعم البال متقلب على اسرة الملذات . وما اكتفى المال بهـذا الاستعباد فقط بل افضى الى قطع ارزاق كثيرين من هؤلاء العمال والمفكرين خدمة لسنة «الاستقطاب المالي» لانه لا يمكن ان يتجمع المال في قطب ما لم ينضب من القطب الاخر المقابل له ومعنى نضوبه موت من هم في ذلك القطب

صراع المال والادارة العملية

انهذا « الاستقطاب المالي » الذي ليس بالحقيقة الا صراعاً في حلبة الاسترزاق لا يقتصر على النزاع الحاد بين اهل المال واهل العمل فقط بل هو نزاع بين اهل المال انفسهم ، واغناهم اظفرهم فيه واضمنهم للانتصار . واليك مثلا على ذلك نرى له شواهد عديدة حتى في هذه البلاد المصرية :

المتاجرة بالسكاير والسيكار وسائر اصناف التبغ مسترزق لكثير من الناس . فلا تخطو خطوة في شارع الا تجد دكاناً تسترزق منه عيلة . في عهد غير بعيد جعلت شركة سكاير كبرى (اميركية المولد والاصل) تنشىء في كل شارع في مصر دكاناً أو دكاكين لنفسها وتستخدم فيها مستخدمين بالاجرة وتبيع بالثمن الذي لا تقدر أن تزاحمها به سائر الدكاكين. وبهذا الاسلوب سابقت هؤلاء التجار الصغار الى مسترزقاتهم فتضاءلت ارباحهم أيَّ تضاؤل وتفاقمت ارباحها أيَّ تفاقم حتى كادت هذه الشركة تلتهم هذه التجارة من بين ايديهم. واذا تقصيت مصير ارباحها وجدتها تتسرب الى خزائن أناس لا يدرون شيئاً من فنون هذه التجارة وقد لا يعلمون شيئاً مما يعمل لكسبهم ولا يعملون شيئاً مطلقاً في سبيل هذا الكسب لان مالهم الاصم يعمل لهم وهم قعود في مواطن البذخ واللهو والقصف — المال الاصم اصبح بفضل النظام الحاضر ذا عقل وحكمة وحنكة وقوة . يخلق شيئاً من لا شيء

مثل هذا النمط من التنازع المالي يوجد مجسَّماً جداً ووفير الشواهد والامثلة في أوربا واميركا — هناك يتمثل لك جلياً القول السائر « السمكة الكبيرة تأكل السمكة الصغيرة » هناك ترى « الاستقطاب المالي » مجسماً تجسم الاهرام لقاء حبة الرمل

هناك ترى شركة مالية تصارع افراداً مسترزقين فلا تلبث أن تصرعهم لانها بصولتها المالية تستطيع أن تستورد الاشياء بثمن ارخص وتنفق في ادارة عملها الواسع أقل نفقة وبالتالي تستطيع أن تقدم بضاعة أرخص . والزبون يفضل شراء الارخص بحكم الطبع . أجل ان مصلحة المجتمع الانساني الاقتصادية أن يحصل الحاصل من أي غلة أو سلعة أو بضاعة باقل كلفة وان يباع باقل ثمن . ولكن هذه التجارة الضخمة التي نحن بصددها ليست شائعة للمجتمع الانساني كله ولا لامة ولا لقوم حتى ولا للعمال الذين يشتغلون فيها ويتحملون أعباءها كلها بل هي خاصة بماليين لا يعملون فيها

يتقاسمون ارباحها الوافرة . فالتوفير الناتج من ضخامة العمل لا يستفيد منه العاملون لانه عائد على اصحاب العمل وحدهم

تحالف القوى المالية ـ الاحتكار

لم يقتصر هذا الصراع على أن الشركة المالية التجارية تقتل التاجر الصغير كما رأينا في حكاية شركة السجاير ودكاكين السكاير بل ان المشروع الكبير يقتل المشروع الصغير والشركة الكبيرة تقتل الشركة الصغيرة ـ هي سنة التنازع تقضي بهذا الصراع في كل جهة ومن كل ناحية ـ هي حرب بل ثورة اقتصادية لا ترى فيها جانبين يتطاحنان بل ترى كل هيئة أو جسم اجتماعي يصارع من حوله . والغاية القصوى التفوّق ونتيجة التفوق الاحتكار . ومتى تم الاحتكار بعد ذلك الصراع واستقلت شركة بمشروع ولم يبق لها من منازع تمادت في طمعها ولم تعد تعرض ثمرة عملها رخيصاً كما كانت تفعل يوم كانت تزاحم وتناظر في حلبة الصراع بل رفعت اسعاره ما استطاعت

ولما كان التفوق غير مضمون في كثير من المصارعة صارت الشركات الضخمة تحالف كتحالف الدول لكي تضمن النصر . وقد كثر هذا التحالف في اميركا بين الشركات التي تتصارع في المضمار الواحد حتى تعددت التحالفات واضطرت الحكومة أن تسن القوانين لمناهضة هذه الشركات تحامياً لاستبدادها بالجمهور . وذلك لان تحالف الشركات لا يكون ضربة قاتلة لمزاحماتها من الشركات الأخر فقط بل يكون ايضاً ضربة قاتلة لمصالح الجمهور لان هذه الشركات المتحالفة متى صرعت خصومها (ان بقي لها خصوم) خلا لها الجو فتستبد بالجمهور . وقد تتصالح جميع الشركات المتخاصمة أو المتزاحمة وتحالف لكي تتفق على نهب الجمهور

فالاحتكار الذي هو ضربة اقتصادية على المجتمع هو اول آفات هذا الرقي الاقتصادي الذي افضى اليه تطور الحركة المالية

الفصل السادس

دفاع الافراديين عن النظام الافرادي

فيما نحن نسترسل في شرح النظام الافرادي وما يؤول اليه من الاستقطاب المالي وانفراج الهاوية بين الغنى والفقر يلوح للقارئ الافرادي اعتراض وجيه . فلا يسوغ أن نفرغ من هذا الباب قبل أن نأتي على هذا الاعتراض ونردَّ عليه وان كان هذا الموضوع يدخل في ابحاث الباب التالي

الاعتراض

سلمنا ان الثروة بنت العمل أو ثمرته . ولا يمكن أن تنتج ثروة الا بعمل العامل . ولكن رأينا فيما تقدم أن العمل وحده لا يقدر أن ينجز مشروعاً كبيراً كمشروع الجسر مثلاً ولا بد من اشتراك المال معه . فلا غنى للعمل عن المال . وفي المشروعات الكبيرة يستحيل على العمل وحده أن ينجز المشروع اذا لم يسعفه المال . وقد اصبحت اليوم جميع الاعمال تقريباً مشروعات كبيرة لانه ظهر ان المشروعات الكبيرة اوفر فائدة وأقل استنفاداً للقوى العملية . فاستخدام المال لانشائها أصبح امراً جوهرياً

ثم رأينا ايضاً ان المال الذي يبذله صاحبه في أي عمل يستحق مكافأة. لانه لولا هذه المكافأة المنتظرة ما كان احدٌ يقتّر على نفسه ويحرمها بعض لذاتها لكي يوفر قسماً من ماله ويدَّخره بغية الانتفاع من تثميره . وبالتالي لولا توفير المال ما امكن أن يتم شيء من المشروعات

واذا كان زيد من الناس يحسن التدبير ويجتهد لكي يكنز المال بغية تثميره وعمرو لا يفعل كذلك فبأي شرع تنكر على زيد حقه في تثمير ماله ونعد عمراً مظلوماً معه . فليفعل عمرو كما فعل زيد وليثر مثله فليس من يمنعه . فان لم يستطع كان الذنب ذنبه لانه اقل كفاءة أو اقل تدبيراً من زيد أو ان شئت فقل انه اضعف من زيد . والضعيف لا يستحق ما يستحقه القوي . وما من شريعة تساوي الضعيف بالقوي

هذه زبدة ما يعترض به الافراديون على جحد الاشتراكيين للنظام الافرادي

الرد ـ السبب القهري

لا ريب ان بناء الجسر تمَّ بعمل العمال تحت ادارة مهندسه ومدبره فهو نتيجة عرق جبينهم وحدهم . واما صاحب المال الذي كان يدفع أُجور العمال فلم يعمل شيئاً. فلو فرضنا ان ماله كان بالحقيقة نتيجة تقتيره على نفسه وجمعه ما وفر من جراء هذا التقتير فهل يحق له في مقابل ذلك ان يستأثر بمنافع الجسر الى الابد ولا ينال العمال الا اجرهم اليومي

لم يضع حق العمال من أرباح الجسر الاَّ لسبب قهري ولم يستأثر المتمول وحده بمنافع الجسر الاَّ لانه اغتنم فرصة ذلك السبب القهري . فهو كـكل متمول يستطيع أن ينفق على نفسه من ماله المخزون واما العامل فلا يستطيع ان يعيش يوماً اذا لم يعمل ويتقاضَ أجرته . فكأَن صاحب المال اغتنم فرصة حاجة العامل واشترط عليه قائلاً : اذا كنت لا تقنع باجرة كذا عن كل يوم تشتغله وتجاوز عن منافع المشروع المستقبلة بحيث تدع المشروع كله ملـكا لي أستغل منافعه لنفسي وحدي فلا أدفع لك اجرة لكي تشتغل في انجاز المشروع . والعامل وهو محتاج الى العيش اضطر ان يقبل هذا الشرط . فحرمان العامل نصيباً من منافع المشروع واحتكار المتمول لتلك المنافع بحكم ذلك الاشتراط لم يستند الى ركن العدالة القاضي بان تكون ثمرة العمل لمن عمله بل الى ركن الاضطرار من جهة العامل وركن الاستغناء من جهة المتموّل . فتحويل منافع المشروع الى المتموّل دون العـامل لم يكن لسبب عادل بل لسبب قهري . ولهذا السبب القهري صار عمل العامل يزدرى ومال المتموّل يعتبر مع ان عمل العامل هو المصدر الحقيقي لـكل منفعة . ولولا النظام الافرادي الذي يطلق العنان لسنة التنازع لـكان لعمل العامل المقام الاول بل لـكان مال المتمول لغواً ولا قيمة له

فليس المتمول قوياً ولا العامل ضعيفاً حتى يقال أن نصيب القوي يجب أن يكون أعظم من نصيب الضعيف وانما المتمول مستغنٍ والعامل مضطر فانتهز ذاك فرصة اضطرار هذا حتى اختلس منه ثمرة عمله

ولنفرض أن للمتمول حقاً في اجتناء ثمرة حرمانه نفسه الملذات في سبيل تقتيره على نفسه بغية توفير المال وادخاره لتثميره فماذا يستحق في مقابل ذلك . هل يستحق ان يمتلك المشروع كله ويستأثر بمنافعه المستقبلة الى الابد ؟

جل ما يخوله العدل من الحقوق حتى تحت ظل النظام الافرادي هو أن يستوفي

ماله الذي بذله في المشروع وفائظ ماله من ريع المشروع ليس الا . ولكن لما كان لا يقنع بهذا الحق بل يشترط الاستئثار بمنافع المشروع المستقبلة كلها والا فلا يبذل ذرة من ماله تعين علينا ان نجد وسيلة تخلصنا من تحكم المتمول وتقدرنا على انجاز المشروع من غير مساعدته المالية حتى تخلص العامل الذي يقوم المشروع بعمله وحده من يد ذلك المتحكم الذي ينتهز فرصة اضطرار هذا . وهذه الوسيلة هي ما تبحث عنه الاشتراكية وتقترحه . فما هي الوسيلة ؟

ليكن رأس المال مال الامة

الاشتراكي يقول لاولئك العمال الذين يبنون الجسر : ايها العمال الاغبياء ! مالكم وزيد حتى تبنوا الجسر بماله وتسمحوا له ان يمتلكه بعدئذ ويتقاضى منكم اجرة العبور مع انكم انتم الذين تبنونه ؟ ألانه دفع لكم اجرة عملكم اليومي ؟ فانه يستردها منكم اضعافاً مضاعفة في المستقبل من الجعل الذي يتقاضاه منكم اجرة مرور على الجسر . انكم لاغبياء . اتفقوا فيما بينكم ووفروا من غلالكم في بحر عام او عامين ما يكفي اجوراً لمن يشتغلون منكم في بناء الجسر وثم يكون الجسر لكم جميعاً تعبرون عليه بلا اجرة . وشيخ القرية يتولى جباية ما توفرونه من غلالكم ، وهو ينفق على القائمين ببناء الجسر . وبهذه الوسيلة تخلصون من استبداد زيد المثري وتكون ثمرة عملكم عائدة لكم

ومعنى ذلك ان الاعمال التي لا يمكن ان يقوم بها واحد وحده ولا بد فيها من اشتراك جمهور يجب ان تنشأ على حساب الجمهور وتكون ملك الجمهور وريعها للجمهور

هذه هي الوسيلة التي تقترحها الاشتراكية للتخلص من تداخل المتمول الذي يسوغ له ان يمتلك المرافق ويستأثر بمنافعها ويستبد بالعمال

اجل · بموجب النظام الافرادي ــ نظام التنازع ــ لا غنى للعمل عن المال · ولا بد من معونة المال للقيام بالمشروعات الخطيرة . فمشروع الترام لا يمكن ان يملكه عامل كما يملك الحوذي المركبة ، ومشروع السكة الحديدية لا يمكن ان يقوم به فرد كما يقوم بمشروع اومنيبوس ، ومشروع اسطول تجاري لا يمكن ان ينشئه فرد كما ينشىء ملاح مركباً شراعياً · وكثير من الاعمال العظمى لا يمكن ان يقوم بها فرد حتى ولا متمول واحد بل لا بد من اشتراك متمولين فيها · فلا غنى للعمل عن المال · ولكن لماذا يكون المال الذي يعاون العمل على انجاز المشروع مال زيد

او عمرو من الناس ولا يكون مال الامة كلها ؟ لماذا لا تكون حكومة الامة صاحبة رأس مال وافرادها كلهم عمالاً عندها حتى لا تعود ثمرات الاعمال الكبيرة الى افراد معينين بل تعود الى الامة نفسها

النظام الافرادي لم يعد لائقاً للاجتماعية الحاضرة

قد تقول ان الافرادي يسوغ لزيد المتمول ان يستأثر بمشروع لانه انفق عليه مقدماً كما تقدم بسط ذلك . فزيد بريء من تهمة الاختلاس او الاستبداد او الاستئثار لانه لم يفعل ذلك سراً ولا ارغم انوف العمال على العمل

صدقت ان زيداً بريء من هذا الغبن فالعيب ليس في زيد بل في النظام الذي سوَّغ لزيد ما سوغ لخوله حق اهتضام العامل . فليس زيد غريم الهيئة الاجتماعية بل غريمها النظام المذكور . وهو ما تحاول الاشتراكية ابداله . واذا كان فريق المتمولين ومن يلف لفهم ويتمسكون بالنظام القديم ويناضلون عنه اصبحوا في شرع الضمير ظلاماً . واذا كانت القوة السياسية او غيرها الحَكَم بينهم وبين الاشتراكيين فالفريق الذي يتفوق يصبح صاحب الحق العملي في القضية ـ هذا هو وجه الصراع بين الافراديين والاشتراكيين الآن

كان ذلك النظام الافرادي صالحاً وكان انتفاع ذي المال بماله سائغاً حتى في حكم الضمير والعقل يوم كانت الاجتماعيــة البشرية رخوة العرى وكان الافراد لا يزالون يتنازعون مستقلين ، ويوم كانت الصلات بينهم ضعيفة وكان كل فرد يعمل لنفســه مستقلاً ، ويوم لم يكن شيء من الاعمال العظيمة ولا المشروعات الخطيرة الشأن التي لا تقوم الا باشتراك الجماهير

اما الآن وقد اشتبكت مصالح الناس ولم يعد فرد واحد يستطيع أن يعمل أي عمل مستقلاً عن الآخرين وقد توثقت الاجتماعية حتى صار الافراد كأنهم حويصلات متضامة في جسم واحد لا يستطيعون الانفكاك بعضهم عن بعض ـ لم يعد ذلك النظام صالحاً ولا منطبقاً على مقتضى الاحوال الحاضرة ولا ضامناً اسلام المجتمع البشري واصبح لا مندوحة من تنفيذ النظام الاشتراكي في حالة تقاسم ثمرات العمل كما هو نافذ في حالة انجاز العمل

الفصل السابع

تفريط النظام الافرادي بالثروة العمومية

ان غايتنا القصوى من البحث في تطور الحركة المالية تحت لواء النظام الافرادي هو ان نعلم ان كان هذا التطور آئلاً بفضل هذا النظام الى سعادة المجتمع الانساني عموماً او الى بؤسه

رأينا فيما تقدم من جهة ان هذا التطور المتسلسل المتفرع ينمي الثروة نمواً عظيماً جداً ويوفر الارزاق للجنس البشري كثيراً وينوع وسائل الراحة والهناء والرخاء . ولكننا رأينا من جهة اخرى ان هذه الثروة منحازة الى جانب واحد من الناس وهو جانب الباذخين المتنعمين بها على الجانب الذي يبذل قواه في تحصيلها

وسنرى فيما يلي كيف ان ما يفضل من بذخ الباذخين ويزيد على ترف المتنعمين يذهب جزافاً ويضيع سدى في سبيل الحرب الاقتصادية ونعني بها التزاحم والتصادم الهائلين في الصناعة والتجارة . وسنرى أيضاً الآفات والنوائب التي تقع على المجتمع الانساني من جراء هذه الحرب وما يصيب عامَّة الامة من هذه النوائب

اتخام السوق بالمنتجات

ان التناظر المحتوم في دوائر الصناعة والتجارة يعمي البصائر ويذهب بالالباب فلا يدري المنتجون حاجة السوق الى انواع الانتاج ومقاديره . أو بعبارة أخرى لا يعلمون مقدار ما يستهلكه المجتمع في حين معين حتى ينتجوا الحاجيات على قدر المطلوب . بل تراهم يتبارون في الاكثار من المنتجات تلبية لضجة التجارة في الطلب . وهؤلاء يتبارون في عرض البضائع تلبية لشعورهم بهبوب ريح السوق . ولذلك يحدث كثيراً أن تكتظ الاسواق بالحاصلات والمصنوعات اكتظاظاً عجيباً حتى يحير ذووها في كيفية حصولها ويرتبكوا في كيفية تصريفها . ولا يخفى انه متى زاد العرض على الطلب هبط السعر لا محالة فيقع الخسران على مالك السلعة في زمن الهبوط

نحن لا نبالي بمن يقع عليه الخسران لانه أيًّا كان فهو من جملة الناس الذين يحاولون أن يصطادوا في الماء العكر وأن يجنوا من تعب غيرهم . وانما يهمنا أن نبحث فيما افضي

اليه هذا التمادي في الانتاج من غير حساب ولا تبصرة من التفريط بالثروة العمومية- ذلك التمادي الذي يقصد فيه ذووه أن يعجلوا في جمع الارباح وكنز الاموال

بعد ماكان العمال عبيد اهل المال يكدحون كدح النحل في المعامل والمصانع والمرافق ويشتغلون بعض الليل فضلا عن النهار طمعاً في العلاوة (أجرة الليل) حدث رد الفعل ، وقفت حركة السوق ، وقفت البضائع في الجمارك ، وقفت البضائع في مواني الشحن ، في مخازن السكك الحديدية ، في مخازن المعامل والمصانع نفسها ، وقفت حركة المعامل - لم تبق لنا حاجة بكم أيها العمال فارجعوا عن ابواب معاملنا اذ لا شغل عندنا لكم . كان العامل في وقت الكدح لا يضن على نفسه بالعيش فما وفر الا القليل أو لم يستطع أن يوفر فعاد يقتر على نفسه أو يتضور جوعاً اذ لم يجد عملاً لان جميع المعامل ساكنة الحركة وان تحرك بعضها فيومين أو ثلاثة في الاسبوع - هذه اول ضربة تقع على العامل من جراء تهور دوائر العمل في الانتاج - « جوعة وشبعة كالكلاب السائبة »

بينما العمال يجوعون لقلة العمل وشح الاجر الذي نالوه مدة الكدح تجد الغلة تسوّس في الاهراء لان تجارها لايزالون يطمعون في ارتفاع الاسعار بسبب ما يقرأون في الجرائد من الفصول التجارية المزيفة بغية رفع السعر في السوق . وكذلك الجبنة تنتن والسردين يفسد والقماش يأكله العث وهلمَّ جراً . فالعامل الذي انهك قواه في تحصيل كل هذه يرضى اخيراً ان يأكل تلك الغلة المسوسة ويلبس القماش المعتت ولا غرو ان يحرم السردين واللحم المقدد والبرتقال والموز الخ . لان مصلحة الصحة أمرت باتلافه كله اذ وجدته فاسداً مضرًّا بالصحة العمومية . وكم من الحاصلات والمصنوعات تطرح وتنبذ مع النفايات لانها لم تعد تصلح

وأغرب من ذلك ان تتلف بعض الحاصلات عمداً لكي يقل الزحام في السوق وترتفع الاسعار . في سنة ١٩٠٥ روت الجرائد الاميركية ان في النية احراق جانب من القطن لئلا يهبط سعر القطن ويفشل الزراع . وروى التلغراف ان امراً كهذا حصل فعلاً . فتأمل

هذا جانب عظيم من الثروة يتلف بسبب ازدحام السوق - يتلف ولا يترك للذين صنعوه لينتفعوا به مع انهم في حاجة اليه

تعطيل قسم من الثروة لرفع ثمن القسم الاخر

بين كان جانب من العمال في بعض ولايات اميركا يتضورون جوعاً اذ لا يجدون لانفسهم شغلاً وعملاً كان بعض شركات الاراضي وبعض كبار الملّاك يرفضون ان يؤجروا قسماً من أراضيهم بل تركوها بوراً لكيلا تهبط أجور الاطيان الزراعية

وكثير من الاراضي هناك متروكة بلا زراعة لان أصحابها ليسوا زراعاً ولا يفهمون الزراعة وما اشتروها الا ليبيعوها على الاثر. اشتروها للمتاجرة بها لا للزراعة. وهكذا تجد كثيراً من الاحوال الحائلة دون استخراج الثروة بل المتلفة للثروة في حين انه يوجد كثير من الايدي العاملة عاطلة تستجدي مسترزقاً فلا تجده

هنا في مصر تجد أراضي كثيرة صالحة للبناء ولكنها لا تبنى لانَّ ثمنها غالياً فاذا اضيف الى الثمن كلفة البناء لم تعد اجرة المنزل مكافئة لثمنه . فصاحبها لا يبنيها لانه ينتظر ارتفاع السعر لكي يبيع

التفريط بالعمل حرصاً على الثمن

كسدت سوق الجوخ الذي استوردناه من ليفربول الى مصر لان السوق عندنا مكتظة بالاجواخ . ثم ورد لنا من مندوبنا الذي يتسوق في ليفربول ان أسعار الجوخ هناك ارتفعت ارتفاعاً كبيراً لاسباب معقولة . ومع ذلك لم تزل السوق عندنا كاسدة . فشحنّا الجوخ الى ليفربول لكي يبيعه مندوبنا هناك . فنفقات شحنه ذهاباً واياباً ذهبت سدى وتحملها الشاري أو اللابس طبعاً

مثل هذا حدث ويحدث كثيراً . وكثيراً ما تطوف البضائع من سوق الى سوق عابرةً البحار او قاطعة التخوم حتى تقع في سوق رائجة مع انه حيثما ذهبت هذه البضائع وحيث طافت يوجد اناس في حاجة اليها ولا قبل لهم على شرائها لغلاء اسعارها او لانهم ليسوا من الطبقة التي تستطيع أن تقتنيها

لعل القارىء لا يصدق عظم الاتلاف الذي يحدث من هذا القبيل بسبب التزاحم والتناظر التجاري والصناعي لانه ليس محسوساً . ولكن ما قولك بالوسائل التي تتخذ لترويج البضائع والحاصلات وهي هائلة ومتنوعة

الاعلانات بالاساليب المختلفة

لما تحالفت او بعبارة اخرى اتحدت شركات الصابون الانكليزية تذمرت جريدة الدايلي مايل من اتحادها لانها ستستغني عن الاعلان عن نفسها لزوال تناظرها وبذلك

تفقد الجرائد من دخلها من وراء الاعلانات ٢٠٠ الف جنيه . ولكن ظهر من التحقيق بعدئذٍ ان هذه الشركات المتحدة كانت تنفق على الاعلانات نصف مليون جنيه . وشركة التبغ المتحدة كانت تنفق مثل هذا المبلغ على الاعلانات ايضاً

وشركة الزيت الاميركية (ستندر أويل) قبل ان يستتب لها الاحتكار لم تكن جريدة قط تخلو من اعلاناتها

واذا حسبت قيمة الاعلانات التي تظهر في جرائد اوربا واميركا حساباً دقيقاً هالك ما تبذله الشركات والمصانع والمرافق والمتاجر في هذا السبيل ـ يحسب بالملايين. لعله لا يقل عن عشرة بالمئة من قيمة الحاصلات المعلن عنها . والله أعلم

فما الفائدة من الاعلانات . هل زادت الانتاج او هل اكثرت الحاصلات او هل حسنت في جودتها ؟ كلا بل بالعكس رفعت قيمة الحاصلات بقدر ما تحملت من نفقات تلك الاعلانات . ولم تكن حاجة لتلك الاعلانات الا لترويج البضاعة والتسلح في مضمار المزاحمة ـ في الحرب الاقتصادية . ومن يدفع هذه النفقات ؟ ـ الشاري الاخير أي المستهلك

فترى مما تقدم ان جانباً كبيراً من عمل العمال يذهب سدى ـ يذهب هباءً منثوراً لا فائدة فعلية منه للمجتمع

مروجو البضائع

دع مسألة الاعلانات والتفت الى جيوش الوسطاء بين البائعين والشارين الذين يطوفون بين سوق وسوق وبين بلد وبلد وبين مملكة ومملكة ولا عمل لهم الا ترويج البضائع ـ جنود المال في ميدان القتال وتأمل عددهم ووفرة نفقاتهم واجورهم.وانظر ما هي فائدة عملهم للمصنوعات والحاصلات انفسها

كل نفقات هؤلاء الباهظة ورواتبهم تحملها البضائع ويدفعها الشارون اوالمستهلكون طبعاً . والعمال الذين اصطنعوها هم من جملة المستهلكين بل هم السواد الاعظم منهم . هذا ايضاً جانب آخر من الثروة او من ثمرة عمل العمّال يذهب سدى لا فائدة منه للمجتمع او العمران . يذهب ضحية التنازع والتزاحم في الاسواق ـ يذهب نفقات حرب اقتصادية. ومتى كانت نفقات الحرب تجني ثمرة ! ـ ما كانت نفقات الحرب الا هباءً في الهواء

كل هـذا التفريط بالثروة يتلافى بتاتاً في ظل النظام الاشتراكي فيخفف العبء عن العامل ويرفع درجة معيشته من غير ان يحط من درجة معيشة سواه او ينقص من هناء المجموع

الفصل الثامن

تأثير التنازع الاقتصادي

على الاحوال الاجتماعية والادبية

يجدر بنا قبل ان نفرغ من بيان مساوىء التنازع الاقتصادي وخسائر الحرب التجارية والصناعيـة ان نلمَّ بشيء من تأثير هذه الحرب الدائمة على أحوال المجتمع الاجتماعية والادبية

هذه حرب ولها طبيعة الحروب فلا بد فيها من غالب ومغلوب . والانتصار فيها لا يقتصر على جمع الثروة الطائلة بل يشمل ايضاً القبض على غنان النفوذ فضلاً عن الاستقلال بنوع من أنواع العمل او بالاحرى احتكاره والتحكم فيـه . وهنا ينشأ الاستعباد والاسترقاق بكل معنى الـكلمة

نفهم معنى الاستعباد والاسترقاق اذا اطلعنا على تاريخ الاقطاع ولا سيما في القرون الوسطى في اوروبا حين كان الفـلاحون عبيداً بكل معنى العبودية للوردات ذوي المقاطعات وبالوقت نفسه كان هؤلاء خاضعين من جهة أخرى لامرائهم او ملوكهم . فكان الملوك ملاَّك أرض الله وملاك خلائقه ايضاً يحكمون بالرعايا ما يشاؤون بلا خساب ويوجبون على لوردات ممالـكهم أن يقدموا لهم جزيات معينة او اتاوات سنوية وان يجندوا لهم من عبيدهم الفلاحين عدداً معيناً أيضاً

كذا كان الاستعباد يوم كانت أهم مصادر الثروة الرئيسية الارض والفلاح . اما الان وقد أصبحت مصادر الثروة الصناعة والتجارة فضلاً عن الزراعة تحت سيطرة المال فصار الاستعباد اثقل نيراً والعبودية أذل وانكى

ملوك الثروة وعبيد العمل

قلنا أنها حرب بين المال والعمل والفوز فيها لاصحاب المال بلا مشاحة . ولكن ليس كل هؤلاء متساوين بالعظمة والكرامة وليس السؤدد والسيطرة العليا لهم كلهم على السواء . لان حرباً اخرى مشبوبة بينهم ولا بد من انتصار أفراد معدودين منهم

ففي كل دائرة من دوائر الانتاج تجد المتناظرين يندغمون بعضهم ببعض تارةً بحكم الغلبة والانتصار فيلتهم كبيرهم صغيرهم وتارة أخرى بحكم المحالفة التي تقضي بها المصلحة . وهكذا تجد المشروعات التي من صنف واحد تجمع واحدة بعد الاخرى في يد الاقوى من ذويها ويصبح هذا الاقوى اخيراً ملك تلك المملكة الانتاجية وجميع المتموّلين الذين انضموا اليه واندغموا فيه أصبحوا أعوانه او لورداته وهو مالكهم صاحب الامر والنهي فيهم وفي يده قوة ليست في يد ملك مستبد . يستطيع ان يرفع الاسعار استزادة للارباح وان يخفضها ليسحق أي مناظر، وان يوقف العمل برمته لكي يجوع العمال او يقلل الانتاج في السوق . بل يستطيع أن يؤثر على الانتخابات السياسية بحيث ينتخب العضو الذي يخدم مصاحته في مجلس نواب الامة

ذكرت جريدة شيكاغو انترأوشان نقلاً عن المالي الخبير شوتسي ديبو : «انه يوجد ٥٠ شخصاً في نيويورك يستطيعون ان يوقفوا كل عجلة في السكك الحديدية الاميركية وان يقفلوا أبواب جميع المعامل وان يقفلوا كل خط من خطوط التلغراف وان يقفلوا جميع مناجم الفحم والحديد . في وسعهم ان يوقفوا كل حركة في البلاد لانهم يقبضون على زمام المال الذي تنتجه البلاد كله . ان السيطرة على المال تقدر ذويها على التصرف المطلق بصناعة البلاد وتجارتها »

لما احتكر ركفلر بترول الولايات المتحدة بسحق منازعيه في انتاج البترول وبضم جميع منابعه تحت لوائه أصبح ملك الزيت يتصرف باسعاره كما يشاء . وبالفعل رفع ثمن الزيت حينئذ وزادت أرباحه زيادة فاحشة ـ ومن يمنعه ؟

فترى ان اباحة التناظر في الاسواق المالية لم تؤدّ الى النتيجة المقصودة منها أي إرخاص الاسعار . وكذلك توحُّد دوائر الاعمال التي من صنف واحد لم يؤد الى تلك النتيجة المبتغاة . لان التوفير الناجم من توحد العمل بتقليل نفقاته كما يزعمون لا يأول الى تنزيل السعر بل الى خزائن أصحاب العمل . هذا اذا كانت

نفقات الاعلانات وترويج الانتاج بواسطة المندوبين الطوافين لا تلتهم ذلك التوفير المزعوم كله او جله

فاول ضربة من ضربات هذه الحرب الاقتصادية استعباد المتمولين طبقات العمال أي استعباد وتحكم أفراد معدودين بمعايش الجمهور ومصالحهم وبالتالي حرمانهم حقهم من رخاء المدنية الحاضرة وهنائها

مصائب الاعتصابات والاضرابات

على ان الجمهور لا يطيق الصبر طويلاً على هذه العبودية لا من حيث غلاء الاشياء مع وفرتها وتناقص كلفتها ولا من حيث تحكم امراء الاعمال بحيث يعينون الاجور كما يشاؤون ويوقفون دولاب العمل متى راموا – بل يحفز للثورات السلمية ونعني بها الاعتصابات والاضرابات . فتأمل الويلات التي تنجم عن هذه الثورات . فهي لا تهدّد مصالح المتمولين وامراء الاعمال وأصحاب المشاريع فقط بل تؤذي مصالح الجمهور أذًى خطيراً . لما أضرب عمال الترام في مصر في الصيف الماضي شهرين ذاق الجمهور الامرَّين من المشي على الاقدام في الحر ومن وقر أجور المركبات العادية . ووقفت حركة الاعمال بتاتاً . وارتفعت أسعار الاشياء ولا سيما المأكولات

ولما أضرب عمال السكك الحديدية في انكلترا في العام الفائت خيف من مجاعة في لندن . ولولا نجدة الحكومة والمتبرعين بالاوتوموبيلات للاسعاف لمات مئات الالوف جوعاً

هذه ضربة ثانية من ضربات الحرب الاقتصادية والتنازع الدائم بين أهل المال والعمال

تقلقل النظامات والقوانين

ولا نغفل عن الضربات الادبية الناجمة عن الاستقطاب المالي . ان مركز التنازع الاجتماعي الذي تحتدم فيه الحرب هو الطبقة الوسطى . فمن هذه الطبقة الواقفة عند خط النار والمجاهدة في الصراع يصعد الفائزون الى محلة المتمولين المتسيطرين ويهبط الفاشلون الخائبون الى وهدة العمال العبيد البائسين . والاختبار والاستقراء اثبتا أن اهل الطبقة الوسطى هم الذين يقيمون النظام ويحافظون جهد طاقتهم على القوانين الادبية والمدنية والدينية أيضاً لانها هي سلاحهم في الصراع وحجتهم في الدفاع . وأما الذين صعدوا الى شرفات الغنى والثراء فصار المال سلاحهم

وبه يغلبون ويحرزون بواسطته ما يشاؤون فلا حرمة للقوانين عندهم ولا سلطة للنظام عليهم . ولا يؤيدون النظام الا ليقيدوا به الطبقات التي هي دونهم ويستحكموا من امتصاص دمائها . وأما الذين هبطوا الى دركات العبودية والذل والفاقة فلا تأثير للقوانين عندهم ولا فعل للنظام فيهم لان العقاب لا يخيفهم ما دام نمط معيشتهم لا يقل كثيراً عن نمط عيشة السجين . ونحن نعلم ان في بلادنا اشخاصاً يرتكبون الجريمة لأنهم يجدون عيش السجن اهنأ لهم من عيشهم القشف الذي لا ينالونه الا بشق النفس

طريقا الاجرام

فلذلك ترى أن للاجرام طريقين متعاكسين ولكنهما كقوسي دائرة فمع تعاكسهما يلتقيان : فيؤديان الى نقطة واحدة وهي التخريب في بنيان العمران . الطريق الاول طريق الثراء والغنى . فان أهل المال يستطيعون بالمال أن يشتروا كل شيء حتى الشرف الكاذب والثناء حتى على المساوىء . فليس لهم ما يردعهم عن الانغماس في الشهوات والتمادي في اللهو والبطالة والفحش . فلا بدع اذاً ان تجد هذه الطبقة بؤرة دعارة وفجور . ولا غرابة في ان تسمع كل يوم بحادث طلاق تلو حادث احتظاء . ولا عجب في أن تسمع من روايات الخيانات العائلية ما تشيب له الولدان . هذا ناهيك عن الانحطاط العقلي الذي تورثه عيشة القصف واللهو للسلالة . وعما يرتكب في تلك الطبقة من الجنايات التي يشفع المال بمرتكبيها

هذا ما تراه في طريق الغنى . وأما ما تراه في طريق الفقر فلا يقل تدميراً لبنيان العمران عما تقدم وصفه . فالاعراض تباع بيع السماح وتبذل بسخاء لقاء لذة العيش أو النجاة من ويل الجوع . وفي طبقة العمال البائسين تنقف بيوض العصابات اللصوصية والثورية وغيرها . وماذا تنتظر من جيش من العمال ارتجت في وجهه ابواب المعامل والمرافق لان هذه المعامل استوفت حاجتها من العمال أو لان السوق اكتظت بالحاصلات والمصنوعات وقل الطلب على المعامل والمصانع — ماذا تنتظر من جيوش العمال وهي بلا عمل ولم يكن عندها مدّخر كاف لوقت الحاجة لان الاجور لم تكد تكفي زاد اليوم — أتلام اذا جنحت الى اللصوصية ؟ ناهيك عن الخلاعة والدناءة والخساسة وغير ذلك من انواع الانحطاط التي تجد في هذه الطبقة مستنبتاً خصيباً لها

فما قولك بهذه الضربة الهائلة التي يضربها الاستقطاب المالي فتصيب قلب الهيئة الاجتماعية

الفصل التاسع

مؤدى النظام الافرادي

اجمال ما تقدم

رأيت فيما تقدم صورة موجزة لكيفية نشوء النظام الافرادي في المملكة الاقتصادية وكيفية تطور هذا النظام . وفي هذا الفصل نجمل مؤدى هذا النظام ومآله

النظام الافرادي يتمشى على « سنة التنازع » التي ورثها الانسان من الحيوان سنة « الجهاد لاجل الحياة » . وهي تسوغ لكل فرد أن يستأثر بكل ما يستطيع الاستئثار به سواء كان نتيجة عمله الشخصي أو نتيجة عمل غيره

وبناء على هذا النظام ساغ امتلاك الارض بمجرد وضع اليد أو السبق الى استثمارها أو بالفتح والاستعمار وساغ بيعها وشراؤها بثمن . مع ان الانسان لم يصنع الارض بل الارض صنعته وهي ملك الله . والله اشاعها بين من يشتغلون فيها . ولكن النظام الافرادي قضى بأن يكون مالكها غير المشتغل فيها وله النصيب الاوفر من غلتها

وعلمت فيما تقدم ان المال نتيجة عمل عامل . ولا مال الا ما بذل في تحصيله قوى عضلية أو عقلية . فهو جزاء تعب في عمل . ولكن النظام الافرادي قضى بان المال يلد مالاً . فهو اله في عرف الافراديين يخلق شيئاً من لا شيء . فالالف في يد من يستغني عن استهلاكها في تمتعه تتوالد فتصبح على التمادي الوفاً وملايين . كان كارنجي في ايام صباه بائع جرائد فمات عن ملايين . والحقيقة ان المال في عرف الاقتصاديين لا يعمل مالاً وانما يختلس حصةً من ثمرة العمل — يختلسها باسم فائظ المال في مقابل امساك صاحبه نفسه عن التمتع به . و في حين أن النظام الافرادي يستند الى « سنة التنازع » تراه يلجأ ايضاً الى سنة التعاون والتضامن . لانه يجد ان المال الذي هو ركنه الاول لا يستغني عن العمل الذي هو ركن الثروة الحقيقي ومصدرها الاساسي . فلذلك يجعل المال والعمل متضامنين متعاونين في الدرجة الاولى

ثم انه (النظام الافرادي) اذعن لما قضت به الاجتماعية من توزيع الاعمال على الافراد والفئات اتقاناً للعمل وتسهيلاً لنجازه ومن مقايضة الافراد ثمرات اعمالهم .

وما بلغت المدنية الى حالها الحاضرة حتى اصبح الناس بحكم سنة التعاون والتضامن مرتبطين بعضهم ببعض في مصالحهم ومعايشهم بحيث يتعذر انفكاكهم ويستحيل انفصالهم الا بفنائهم . والاضراب عن أي نوع من العمل برهان محسوس على هذا الارتباط لان وقوف حركة أي نوع من الاعمال يوقف حركة سائر الاعمال أو يشلها

فالنظام الافرادي الذي يرتكز في تحصيل الثروة على سنة التعاون أولا ينكر هذه السنة عند توزيع الثروة ويتشبث بسنة التنازع . فهو في حالة التحصيل تعاوني وفي حالة التقاسم تنازعي

النظام الافرادي بفضل سنة التنازع ألّـه المال وجعله مصدر القوة الاول . فمن كان ذا مال كان ذا قوة بقدر ما له من المال . واكثرهم مالاً اقواهم بل هو الملك الحقيقي والحاكم المطلق . وفي طوقه أن يستعبد العامل استعباداً حقيقياً مهما كان نوع عمله عقلياً أو فعلياً ومهما كانت قيمة عمله عظيمة . ولذلك استطاع ملوك المال أن يدخروا ثمرات اعمال العمال كلها عندهم وان يضنوا على مثمريها حتى بالضروري لهم . فانشقت الهاوية العظمى بين الغنى الطائل والفقر المدقع

النظام الافرادي قضى بان يتمتع فريق قليل من الناس بثمرة أعمال السواد الاعظم من الناس وقدر لهم ان يبذخوا ويبذروا ويقصفوا في حين ان ذاك السواد يرى ثمرة عمله ويشتهيها ولا يقدر أن يمد لها يداً . الفلاح يربي الفرخة ويستنتج منها البيضة ولا يذوق لحم الفراخ ولا بياض البيض . يصنع الجبن ولا يأكله . يزرع القمح ويحصده ولا يأكل الا الذرة

فالنظام الافرادي اذاً لم يستطع اسعاد الجنس البشري برمته مع أن في الجنس البشري قوى للعمل كافية ان تسعد ضعفيه جميعاً

النظام الافرادي فشل وخاب في مهمته فلنرَ ماذا يستطيع ان يفعله النظام الاشتراكي

الباب الثاني

النظام الاشتراكي

الفصل الاول

المجتمع البشري بين التنازع والتعاون

اول ما يخطر لجاحد الاشتراكيـة ـ وما اكثر جاحديها . وكلهم او جلهم لايفهمون ما هي ـ قوله ان التنازع سنة الله في خلقه ، ولن تجد لسنة الله تبديلا . فاما الذين لا يفهمون ما هي الاشتراكية فمن العبث مناقشتهم في هذا القول او غيره قبل التمكن من افهامهم ما هي لانهم يجحدون عقيـدة غير موجودة الا في ظنهم . واما الذين فهموا العقيدة الاشتراكية كما يؤمن بها ذووها وما زالوا يجحدونها فلا بد من مناقشتهم في حقيقة « سنـة التنازع » لانها هي الاساس الذي يشيدون عليه براهينهم في تسفيه العقيدة

وزبدة قولهم هي ان التنازع ارث البهمية للانسان فهو غريزة فيه ٠ ومهما ربيته وقيّـدته بالقوانين والنظامات فلا يلبث ان يفلت من ايدي القوانين ويعود الى طبيعة الطمع وحب الأثرة . فلا يعفّ عما تصل اليه يداه . وما يظفر به يعده ملكا حلالاً له ٠ فعبث استنباط النظامات والقوانين لردع الانسان عن الطمع وحمله على القناعة والاكتفاء عند حد . زد على ذلك ان التنازع يذكي جمرة الحذق في الانسان ويثير النخوة والهمة والنشاط . فلولا التنازع والتنافس ما اخترعت المخترعات ولا اكتشفت الاكتشافات ولا بلغ الانسان درجته الحاضرة من الرقي ـ الى غير ذلك من هذا القول الذي يضرب على نغمته كل متحذلق يظن أن ظواهر الامور حقائقها وهي أقرب ما يقتنع به العقل

ولسوف يرى القارىء في بسط العقيدة الاشتراكية ان كل خاطر خطر على

بال عدوٍّ للاشتراكية ليس الا ظلّ سخافة تلقاء نور الحقيقة في هذه العقيدة . وقبل التبسط في العقيدة لابد من بسط حالة المجتمع الانساني بين سنتي التنازع والتعاون

تعاقب سنتي التنازع والتعاون

اجل إن التنازع سنة في الطبيعة كلها لا في الاحياء وحدهم . فالاجرام السماوية يتنازع بعضها بعضاً . ولكن التنازع ليس الا ظاهرة لسنة اسبق واعمق في كنه الطبيعة وهي سنة الجاذبية او التجاذب . وهذه السنة ليست منفردة بل لها ضد وهي سنة التدافع . وكلتا السنتين تعملان متقابلتين ونتيجة عملهما التوازن

على ان التنازع الذي نعلمه ونراه في الاحياء ليس تجاذباً كما يُتَوهم بل هو بالحقيقة تدافع بين الاحياء . يتجاذبون الرزق ولكنهم يدفعون بعضهم بعضاً عنه . فهم فيما بينهم متدافعون .

وقد علق العلامة داروِن اهمية عظمى على هذه السنة في اثبات قضايا التطور الحيوي ـ الوراثة والانتخاب الطبيعي والانتخاب الجنسي وبقاء الاصلح او الانسب . ولما كان الانسان حياً كسائر الاحياء او هو من سلالة الاعجم كان بالطبع متمشياً على هذه السنة في جميع تطوراته واحواله الاجتماعية

ولكن هذه السنة لا تعمل وحدها في تطوير الاحياء بل هناك سنة اخرى تقابلها وتعمل ضدها حرصاً على التوازن وتحاشياً للتطرف أو التهور . ونعني بها سنة التعاون وهي تشابه التجاذب العام ـ يتجاذب الناس في المسترزق متعاضدين في استخراج الرزق

هاتان السنتان تتسارقان أو تتعاقبان في كل صورة من صور هذا الكون . الاجرام تجاذب وتتدافع وهي دائرة في افلاكها . ولكن تجاذبها اغلب على تدافعها . ولهذا تتصاغر افلاكها حتى ينتهي الامر بها ان تتجمع حول مركز واحد

وهكذا يتساوق او يتعاقب التنازع والتعاون في الاحياء . فبين ترى جماعة الذئاب تتنازع الفرائس تراها تقحم على الحظائر جماعات متعاونة على الافتراس . الثيران البرية تتجمع الكلاء جماعات والجواميس تفعل كذلك مجتمعة لدرء اخطار اعدائها وهلم جرّاً . وفي اسلوب حياة الحيوانات الاجتماعية كالنمل والنحل وكلاب الماء Beavers مثل صريح ظاهر على عمل سنة التعاون في العجماوات

اما نتيجة تعاقب هاتين السنتين فهي التطور الاجتماعي . وبالاجمال يقال : كلما

صار الحيّ اجتماعياً أي كلما قويت فيه الاجتماعية قويت سنة التعاون وضعفت سنة التنازع وبالتفصيل يقال : كلما استتبت الاجتماعية في حال من احوال الحي أو الانسان على الخصوص قامت له سنة التعاون مقام سنة التنازع . فالتنازع لا يتلاشى بتاتاً ولا التعاون يتسيد تسيداً مطلقاً

لما اخذ الانسان يصير اجتماعياً جعل التنازع في حياته السياسية يتقلص رويداً رويداً وأخذ التعاون يحل محله الى أن نشأت الحكومة . فالحكومة هي صورة من صور التعاون

كذلك كان التنازع في حياة الانسان الاقتصادية يتضاءل تدريجاً ويظهر التعاون حتى ظهرت القومية فتكونت العشيرة فنشأت القرية فالمدينة . فتجمع القوم في جماعة هو مظهر من مظاهر التعاون

تنوع الاعمال وتوزعها على الافراد بحيث يختص كل فرد بنوع عمل ، ثم تقايض الافراد ثمرات اعمالهم ، كل ذلك ضرب من ضروب التعاون

تنظيم الجندية استعداداً للحرب هو حالة من حالات التعاون

اتفاق القوم على العبادة واشتراكهم في تمجيد المعبود نوع من التعاون

اشتراك القوم في تعليم احداثهم في مدرسة واحدة هو ضرب من ضروب التعاون

اتفاق القوم على قضاء واحد ضمن دائرة قوانين يتفقون عليها هو شكل من أشكال التعاون

اشتراك جماعة في أي عمل مالي أو صناعي الخ هو التعاون بعينه . وأي عمل مشترك ليس قوامه التعاون ؟

وبالاجمال يقال ان الاجتماعية قائمة على سنة التعاون

اسلوب تعاقب التنازع والتعاون

ولكن ليس معنى ذلك ان سنة التنازع وقفت بل هي باقية تعمل عملها في الحيز الذي لم تصل اليه سنة التعاون

العيلة مؤلفة من افراد متعاونين ولكنها تنازع عيلة اخرى . القوم متعاونون فيما بينهم ومنازعون اقواماً اخرى . الجيش متعاون الجنود ضد جيش آخر متعاون الجنود أيضاً فالجيشان متنازعان

الشركة المالية قائمة بنفسها على سنة التعاون لانها مؤلفة من ماليين متعددين ولكنها تنازع شركات اخرى مناظرة لها في صنف عملها

الشركات المتحالفة في صنف عمل واحد متعاونة فيما بينها ولكنها منازعة للافراد المناظرين لها في عملها وهلم جرا

ومن نظرة عمومية في احوال العمران وكيفية تطور الاجتماع البشري نلاحظ اسلوباً عمومياً في تعاقب التنازع والتعاون . التنازع اعم والتعاون اخص . وحيثما حل هذا انتفى ذاك . يبدأ التعاون بين الافراد في دوائر صغيرة فيبقى التنازع بين الجماعات المتعاونة ثم ينشأ التعاون بين الجماعات الصغيرة ويبقى التنازع بين الجماعات الكبيرة المؤلفة من جماعات صغيرة متعاونة تعد كل منها وحدة وهلم جرًّا

ثم انه قد يحل التعاون محل التنازع في ظاهرة واحدة من ظواهر الحياة ويبقى التنازع في ظاهرة اخرى في نفس ذلك الوسط الاجتماعي . مثال ذلك يتعاون جمهور في نوع حكم ولكنهم ينقسمون فيما بينهم احزاباً متنازعة . تتفق جماعة على مشروع ولكنهم يتنازعون فيما بينهم فوائده . يأتلف فريق من الناس في جمعية ويتنازعون فيما بينهم رئاستها والعضوية في مجلس ادارتها وهلم جرًّا

هذا هو اسلوب تعاقب التنازع والتعاون في كل ظاهرة من ظواهر الاجتماع البشري . فلنقصر النظر في الظاهرة الاقتصادية التي هي محور بحثنا

التعاون الاقتصادي — في الانتاج لا في المحاصة

الافراد في حلبة الاسترزاق متنازعون العيش يدافع بعضهم بعضاً عنه ويتجاذبونه بعضهم من بعض. ولكن كلما أوغل الانسان في الاجتماعية لجأ الى التعاون حتى اصبح الناس متعاونين حتماً في كل سبيل من سبل تحصيل الثروة . فالفلاح لا يقدر ان يجني غلة الارض ما لم يقدم له الحداد المحراث . والحداد لا يقدر ان يقدم المحراث ما لم يقدم له المعدّن الحديد · وكلاهما لا يقدران ان يعملا ما لم يقدم لهما الفلاح القمح . وجميعهم لا يستغنون عن حذاءِ الاسكاف وثوب الناسج وهلم جرًّا

ولولا تعاون المهندس والحداد والنجار والوف غيرهم ما بني الجسر ولا الاسطول ولا السكة الحديدية ولا الترام الخ

وبالاجمال يقال ان جميع الاعمال البشرية متوقف بعضها على بعض بحيث ان اضراب فئة من العمال يوقف جميع الاعمال · وفي ذلك دليل ساطع على اهمية سنة

التعاون في حياة الهيئة الاجتماعية . فالمجتمع البشري تعاوني اكثر جداً مما هو تنازعي وما التنازعية فيه الا بقايا بهيميته

فلذلك تقول العقيدة الاشتراكية : اذا كان الناس متعاونين حتماً في تحصيل الثروة او بعبارة اخرى في استخراج الارزاق واجتناء المعايش فلماذا لا يشتركون في التمتع بها على قاعدة العدل والانصاف كلٌّ على قدر استحقاقه ؟

اذا كان المهندس والحداد والنجار والفاعل و و الخ قد اشتركوا جميعاً في انشاء السكة الحديدية او الترام في شوارع العاصمة وهم القائمون بادارة حركته وتسييره وسائر الناس يستعملونه فلماذا لا يشتركون في أرباحه؟ وما هو شأن زمرة من الماليين حتى يجنوا القسم الاعظم من ثمرات هذا العمل المفيد ولا يدعوا الا النزر القليل لاولئك الذين يقومون بالعمل

القوانين تنازعية — تساعد القوي على الضعيف

قد يقول بعضهم : ان المتموّلين مدُّوا بالرزق الذي احرزوه العمالَ يوم كان هؤلاء يشتغلون بانشاء الترام وهو لا يجني الرزق الا مؤجلاً فلذلك كان الترام ملك المتمولين. ولا يزالون يجنون ريعه ويدفعون للعمال ما رضوا به أجراً . فبوسيلة احراز المال وادّخاره استطاع المتمولون ان يجنوا من تعب العمال وان يتمتعوا بثمرة تعب هؤلاء. فمن قدر ان يعمل ما عمله المتمولون فليعمل لان سنة التنازع تسوغ له ذلك . القوي بقوته . والدنيا لمن غلب وفاز ونال وظفر

عجباً عجباً

اذا صرع قويٌّ الجسم ضعيفه وسلبه ما في جيبه من المال اوعزتم الى الشرطة المأجورين ان يقبضوا على القوي ويسوقوه الى المحكمة قائلين يجب ان يجري العدل فيه مجراه — يجب ان يعاقب على جنايته — يالله . ألا يجب أن يجري العدل مجراه الا هنا ؟ او لا يجوز ان يجري مجراه بين المتمول والعامل في قضية الترام مثلاً ؟ أو لا يجوز أن تجري سنة التنازع الا في مسأله الترام ولا ينبغي ان تجري في مسألة السطو ؟ . الساطي قوي والمتمول قوي . والمسلوب ماله ضعيف والعامل ضعيف . فلماذا يجب ان ينصف المسلوب من الساطي عليه ولا يجوز ان ينصف العامل من المتمول — بالله قولوا لنا . متى واين يجب ان يستيقظ العدل ومتى وأين يجب ان ينام ؟

قد تقول : للسطو قانون عقوبة معروف ومدوّن والقوة الحاكمة موافقة

عليه ومنفذته . ولهذا يعد جريمة تستحق العقاب . ولكن ليس لاغتصاب المتمول تعب العامل قانون فلا يعد جريمة

الاشتراكية تبتغي قانوناً للمحاصة

فنقول : الاشتراكية تطالب بسن هذا القانون

الاشتراكية تبسط هـذا الحيف وتفضح هذا الاجحاف وتسعى الى الاسلوب الموافق لازالتهما ولاقامة قسطاس العدل والانصاف بين المتمول والعامل حتى لا يبقى في طوق ذاك ان يغتصب ثمرة عمل هذا ويتمتع بها - حتى لا يعيش ذاك على جنى هذا كما يعيش الحلم على الشجرة

ما دامت الارزاق لا تجنى الا بالتعاون والاموال لا تجمع الا بالتعاون والثروات لا تحشد الا بالتعاون وجب ان يتقاسمها المتعاونون بجمعها على قاعدة العدل والانصاف - هذه نواة العقيدة الاشتراكية

تقول : - كيف ذلك وسنة التنازع لا تزال جارية مجراها وهي التي سوغت هذا الحيف . فهل نستطيع أن نقاوم سنة طبيعية أصيلة في الاحياء موروثة من الطبيعة

أقول : - نستطيع . فكما استطعنا ان نسن نظاماً قضائياً وقانون عقوبات يمنعان القوي العضل عن السطو على ضعيف البـدن واستلاب ماله نقدر ان نسن نظاماً نمنع فيه المتمول عن امتصاص دم العامل . وكما استطعنا ان ننظم حكومة تدير شؤوننا السياسية ونشترك جميعاً في فوائدها نستطيع أن نسن نظاماً اقتصادياً عادلاً نشترك جميعاً في فوائده . وكما استطعنا أن ننشيء مدرسة يتعلم فيها أولادنا علماً واحداً على السواء نستطيع أن ننشيء نظاماً مالياً نتمتع فيه جميعاً على السواء . وكما استطعنا أن ننشيء بريداً وتلغرافاً لفائدة الجمهور وريعه آئل لمصلحة الجمهور كذلك نستطيع ان ننشيء المعامل والمرافق لفائدة الجمهور وريعها يعود لمصلحة الجمهور

فغاية الاشتراكية القصوى اقتصادية وهي تتذرع الى الوصول اليها بغاية سياسية . أما الغاية الاقتصادية فهي أن تكون جميع المسترزقات ملك الامة لا ملك الافراد . وأما الغاية السياسية فهي ان تكون القوانين مؤيدة هذا النظام وحائلة دون مخالفته

وفي الفصل التالي شرح ذلك

الفصل الثاني

فكرة النظام الاشتراكي

رأينا في خلاصه الباب السابق في الفصل الثامن أن النظام الافرادي أساسه سنة التنازع . وانه لذلك لم يكفل سعادة الجنس البشري بل بالعكس كان سبباً لاستفحال البؤس والشقاء فيه . مع ان الارض والطبيعة اللتين هما مصدر الرزق والهناء للانسان سخيتان بالرزق والهناء . فالذنب في شقاء الانسان وبؤسه هو نفسه لا الارض ولا الطبيعة . ورأينا ان فساد هذا النظام الافرادي الذي سبب البؤس والشقاء في المجتمع الانساني نشأ عن امرين خارجين عن دائرة الحق أفضى اليهما التطور الاقتصادي المتمشي على سنة التنازع

الاول ـ امتلاك الارض

والثاني ـ تثمير المال المدَّخر

بطلان ملكية الارض

اما ان امتلاك الارض بطل ولا رائحة للحق فيه فلأن الارض ليست نتيجة عمل الانسان حتى يحق له امتلاكها بل هي مشاع للجنس البشري كله فمن اشتغل فيها جنى منها فيجب ألاَّ يجني منها الا من اشتغل فيها

ولهذا رأينا في الفصل الثاني من الباب الاول ان امتلاكها افضى الى نتائج مجحفة أهمها :ـــ

١ ـ ان معظم الذين يملكون الارض لا يشتغلون فيها ولكنهم يجنون القسم الاوفر من ريعها . وان معظم الذين يشتغلون في الارض لا يملكون أرضاً ولا ينالون الا النزر اليسير مما تجنيه الارض التي يشتغلون فيها . ويمكنك ان تقول بعبارة اخرى اجمالية ان مالكي الارض غير المشتغلين فيها وان ما يناله اولئك منها أضعاف ما يناله هؤلاء ـ اللهم باستثناء النزر القليل من هذا الاجمال

٢ ـ ان معظم العقارات تحولت الى ملكية أفراد معدودين وانتهى الامر باستقطاب عقاري . فبين تجد شخصاً يملك الوف الفدادين او مئات الابنية تجد مئات

الالوف من الناس لا يملكون شيئاً بل أن معظم هؤلاء يشتغلون في أملاك ذاك وهم تحت رحمته

٣ ـ ان هذا الاستقطاب العقاري مكن الملاك من التحكم والاستبداد في تسعير الحاصلات وأجور الابنية والاراضي

٤ ـ ان هذا التحكم افضى في بعض الاحوال الى تعطيل قسم من اراضي الزراعة بلا زرع وقسم اوفر من اراضي البناء بلا بناء في حين الحاجة الى الزرع والى البناء معاً

بطلان تثمير المال

واما ان تثمير المال بُطل ولا حق فيه فلأن المال ليس قوة عاملة تنتج عملاً بل هو معبر عن حاصل عمل كما تقدم شرحه في الفصل الثاني من الباب الاول اي أن الجنيه الذي معك لا يعبر عن خمسة عمال بل يعبر عن نتيجة عمل خمسة عمال أو هو نتيجة عملك خمسة ايام : ولهذا يحق لك أن تستهلك لاجل تمتعك من الحاصلات والسلع الخ ما يساوي قيمة الجنيه . لك أن تنفقه على تمتعك فقط ولكن ليس لك أن تثمره . ولولا مقتضى النظام الافرادي لما أستطعت ان تثمره اذ لا قوة له على الانتاج وانما له مزية حق استبداله بما تتمتع به

ولهذا رأينا ان تثمير المال الذي لم تسوغه الا سنة التنازع قد افضى الى النتائج المجحفة التالية

١ ـ ان صاحب المال استعبد بماله العامل . هذا يعمل وذاك يجني ثمرة عمله . ذاك يزداد مالاً واستعباداً لهذا . وهذا يزداد فقراً وشقاء وعبودية لذاك . كما تقدم شرح ذلك في الفصول السابقة

٢ ـ ان المال تحول عن المستوى العام الى جانب واحد (الاستقطاب المالي) واستفحل غنى الاغنياء حتى اصبحوا ملوك المال • والنتيجة الطبيعية لهذا الاستفحال هبوط الجانب الاخر في هاوية الفقر المدقع والشقاء المضنك

٣ ـ وقوع المرافق وسائر مصادر الرزق في حوزة أهل المال يتحكمون فيها ما يشاؤون • فيقبلون اليوم فريقاً من العمال في معاملهم ومصانعهم ومصالحهم ويرفضون الفريق الاخر • ويضنون بالاجور ما استطاعوا الى الضن سبيلاً • وفي امكانهم أن يوقفوا حركة العمل متى شاؤا

٤ - ان جانباً من الثروة التي هي نتيجة عمل العامل يذهب سدى بلا جدوى كما تقدم بيانه في الفصل السابع من الباب الاول

الديموقراطية تمهيد للاشتراكية

هذه نتائج النظام الافرادي الذي قضى بملكية الارض واستثمار المال . ولتلافي هذه النتائج المجحفة يجب ابطال هذين الامرين

فكيف ذلك . وكيف يمكن تنفيذه ؟

أما كيف يمكن تنفيذه فله فصل آخر . وانما نقتصر الان في البحث في كيفيته وهنا لا بد من التنبيه الى امر جوهري خطير الشأن وهو ان تنفيذ المبادىء الاشتراكية يجب أن يسبقه تنفيذ المبادىء الديموقراطية في الحياة السياسية . لان الاشتراكية ليست الا ديموقراطية الحياة الاقتصادية . فاذا لم تكن الحكومة حكومة الشعب فلا يمكن أن يشترك الجمهور في الارزاق على حد اشتراكهم في تحصيلها

شيوع العقار - الاراضي الزراعية

نحن بحكم التطور العمراني والاجتماعي اشتراكيون في تحصيل الارزاق أي اننا مشتركون او متعاونون في استخراج الثروة من الطبيعة (ولكننا لسنا الى الآن اشتراكيين في اقتسام هذه الارزاق) فلماذا لا نكون مشتركين في الارض التي نستخرج الثروة او الارزاق منها ؟

لماذا لا تكون الارض كلها (في المملكة الواحدة) ملك الامة كلها وتكون حكومة الامة قيّمة عليها ويكون الفلاحون وسائر العاملين في الارض مزارعين في ارض الامة بالمحاصَّة حسبما تجد الحكومة (او بالاحرى لجنتها الزراعية) تعيين الحصص عادلاً

دعنا نمحو من ذهننا الان عهد بدء النشوء الاجتماعي الذي كانت سنة التنازع لم تزل متغلبة فيه وكان كل فرد لا يزال يعمل لنفسه منازعاً جاره ومواطنه . ولنتصور اننا وقد اشتبكت مصالحنا وارتبطت مرتزقاتنا بعضها ببعض وأمتزجنا بمعاملاتنا واصبحنا كعيلة واحدة في بيت واحد ونعمل كلنا لهذا البيت ونعيش فيه - والحقيقة اننا لكذلك - هذا يفلح وذاك يربي الماشية وهذاك يستدر الضرع وهذا يعدن وهذاك يبني البناية وذاك يهندس الجسر والطريق والسكة الحديدية الخ وكل واحد يعمل باجرته أو بحصة من جنى عمله . ولنتصور أيضاً ان الارض ليست ملك أحد بل هي

ملك الامة برمتها تحت سيطرة حكومتها والناس يعملون فيها بالاجرة او المحاصَّة . فلنتصور ذلك ونرَ هل يمكن ان يكون المجتمع أسعد حالا في هذا النظام الاشتراكي منه في النظام الافرادي ؟

في هذه الحال يكون في الحكومة لجان مختلفة لكل نوع من أنواع الاسترزاق. فمنها لجنة تلم بالمسائل الزراعية وتتسيطر على فريق المزارعين فتضع في عهدة كل مزارع الارض او الافدنة التي يستطيع ان يزرعها او يتعهد ان يزرعها او تكون نصيبه لزرعها . وتجعل للمحاصة قانوناً عاماً فيكون للمزارع نصيب وللحكومة نصيب آخر . ولا شريك لهما قط اذ لا مالك آخر للارض غير مجموع الامة . ولا مالك يجني من الارض من غير ان يعمل فيها . ويراعى في قانون المحاصة (اي تعيين النصيبين) الامرين التاليين

اولا الايراد الذي تبتغيه الحكومة من الارض من جملة ايراداتها التي تحتاج اليها للانفاق على جميع المصالح والمنافع العمومية . وهي لا تحتاج ايراداً لغير ذلك اذ ليس غرضها الجمع والادخار اللهم الا ادخار الاحتياطي لوقت الحاجة غير الاعتيادية . ولماذا تجمع الحكومة المال ؟ ولمن تحشد ؟

ثانياً قيمة عمل الزارع بالنسبة الى غيره من الاعمال بحيث لا يقع على الزارع اجحاف ولا يكون محسوداً لوفرة ايراده .

ولا يتعذر الاهتداء الى قيمة عمل الزارع لان لها مختبراً طبيعياً لا بد من ظهوره حالاً ولا يخفى على احد . وهو متى قلَّ الزراع عن الارض المعينة للزراعة لجنوح الافراد الى الاعمال الاخرى علمت الحكومة (او اللجنة الزراعية) ان نصيبهم من غلة الارض لا يغريهم كما اغرتهم انصبتهم من الاعمال الاخرى التي جنحوا اليها . ولتلافي هذا الجنوح تزيد حصتهم الى حد اغرائهم على العمل في الارض . وما نقص من ايرادها تحمله للاعمال الاخرى التي تجني منها ايراداً اوفر . وهكذا تتوازن قيم الاعمال وتتعادل استحقاقاتها ويندر الحيف بل قد لا يحدث الا خفيفاً في ادوار او اطوار لا تكون في الحسبان

شيوع الابنية

ان لجنة الابنية عليها ان تتولى امر بناء الابنية بحيث تعد على الدوام ما تحتاج اليه الامة من الابنية المتنوعة المناسبة والموافقة لكل طبقة من الافراد والعيلات ٠

وتفرض اجور المساكن مراعية ايضاً امرين :

الاول مقدار الايراد الذي تبتغيه من الابنية من جملة ايراداتها التي تحتاجها للانفاق على المصالح العمومية

الثاني طاقة الساكن بالنسبة الى قيمة عمله ودرجة معيشته حتى لا يقع عليه اجحاف ولا يكون غابناً لحق الامة

ويمكن الاهتداء الى الصواب في هذا ايضاً بمختبرٍ واضح وهو : متى كثر الاقبال على المساكن الفضلى والادبار عن المساكن الدنيا فهم ان الاجور دون مقدرة الجمهور والعكس بالعكس . وبناء على ذلك تزاد الاجور وتنقص حسب الاقبال والادبار. وتعدل ايرادات الحكومة على هذا النحو ايضاً بحيث لا يفضل عند الحكومة شيء ولا تفتقر الى شيء لان قاعدة الحكومة في ميزانيتها على الدوام أن يكون دخلها وخرجها متعادلين ولا فضلة عندها الا الاحتياطي اللازم للحاجة

وما قيل في دائرة الزراعة يقال في دائرة التعدين وغيرها من وسائل استغلال الارض

شيوع المرافق العمومية

ثم نأتي الى المشروعات العمومية الكبرى . قل ان الامة تحتاج الى سكة حديدية في جهة . فتمدها على حساب الاحتياطي وتكون السكة ملك الامة تحت سيطرة الحكومة . وهي تعين اجرة النقل واجرة العمال وايرادها من هذه السكة بحيث تكون اجرة النقل مساوية لاجرة العمال والايراد معاً . ولا تضل عن العدل في ذلك لانه اذا قل عمالها لجنوحهم الى الاعمال الاخرى علمت انهم مغبونون فتزيد اجورهم الى حد اغرائهم على العمل . وتحصل الزيادة اما من زيادة أجرة النقل او من تقليل ايرادها من السكة الحديدية او من كلا الامرين معاً حسبما تجده مناسباً بمقتضى قاعدة التكافؤ والتعادل في جميع مصالح الامة

وعلى هذا النحو يمكن أن تكون الامة مالكة لجميع المرافق بلا استثناء . فتكون مالكة للتلغراف والتلفون والبريد والترام ومصلحة المياه ومصلحة الغاز ومصلحة اللبن ومصلحة السكر ومصلحة الملح ومصلحة الصابون وجميع أنواع المعامل والمصانع والمرافق كالمخابز والمجازر والفنادق والملاهي والمتاجر حتى يمكنها أن تكون صاحبة

الدكاكين والقهوات وكل مسترزق ويكون جميع أفراد الناس مستخدمين في هذه المسترزقات والمرافق ولكل اجرته حسب قيمة عمله بالتعادل والتكافؤ على نحو ما تقدم بيانه

الفصل الثالث

محاسن النظام الاشتراكي

بالطبع يتراءى لك هذا النظام نظرية خيالية وتعتقد باستحالة تنفيذها . فلا بدع في توهمك ذلك لاننا من أول الحديث قلنا لك : تصور كذا وكذا . ونحن الان في حيز التصور . وما دام النظام الافرادي التنازعي ماشياً فنجد هذه النظرية خيالية مستحيلة التنفيذ . ولكننا قلنا في اوائل الفصل الآنف ان للتنفيذ فصلاً آخر . فمهلاً وامض معنا الان في عالم التصور والتخيل الى أن نتمم لك صورة كيفية النظام الاشتراكي

تصور أن جميع المرافق والمسترزقات كلها ملك الامة تحت سيطرة الحكومة وادارتها ولا تفتكر الان في كيف حصلت الامة عليها. بل افتكر انها حاصلة عليها . فإما أن الامة جديدة وقد نشأت رأساً على الطرز الاشتراكي الجديد او ان الحكومة انتزعت ملكية هذه المرافق بالتدريج واشترتها بالمال او بأي اسلوب آخر . ثم تصور ان جميع أفراد الناس يشتغلون في هذه المرافق كعمال فيها من المدير والناظر والمفتش الى الكاتب والحاسب والعامل والفاعل وكلٌ يأخذ اجرته حسب قيمة عمله . فكيف تكون حالة الامة الاجتماعية على العموم بموجب هذا النظام ؟ اليك بيان ذلك :

سقوط دولة المال

أولاً تسقط دولة رأس المال سقوطاً لا قيام لها بعده أي انه لا تبقى لرأس المال قوة التثمير مطلقاً لان المرافق وجميع موارد الرزق ملك الجمهور بادارة حكومته. فلا يعود أحد يستطيع أن ينشىء مرفقاً بما يدَّخره من المال ويجعله رأس مال للتجارة والاعمال في انشاء معمل لان الحكومة انشأت او ملكت كل مرفق ومعمل وأرض وبناء فلا يقدر أحد أن يزاحمها ولا سيما لانها لا تجمع الربح لنفسها بل توزعه

هنا وهناك اجوراً ومنافع . وهبه استطاع مزاحمتها بالحيلة فللحكومة أن تمنعه او ان تستلم مرفقه منه ولو بثمن وتجعله ملك الامة ان كان لازماً لها . (وسيرد شرح ذلك في فصل الاستنباط والاختراع)

تسقط دولة رأس المال ولا يبقى مال للتثمير وانما يبقى النقد الموفر من فضل الاجرة أو الماهية وهو ما بقي بعد النفقة اما بسبب التقتير أو قلة الحاجة اليه . هذا مال في يد من وفره لا قبل له على تثميره وانما له ان ينفقه يوم الحاجة اليه أو يوم يريد ان يرتاح من العمل مدة لان معه مالا لينفق على نفسه أو يوم يريد البذخ والتمتع فوق المعدل . فهو حر في انفاقه لتمتعه ولكنه لا يقدر أن يثمره اذ لم يبق سبيل للتثمير الفردي

ضمانة الاسترزاق لكل فرد

ثانياً – يضمن الرزق لكل فرد . متى كانت جميع موارد الرزق ملك الامة حقٌّ لكل فرد أن يعمل في مرفق ليحصل رزقه تاماً . فلا تقدر الحكومة ان تقول لفريق من العمال مهما كانت درجتهم واهليتهم : « لست في حاجة اليكم الآن لان عندي عمالاً اكثر من الحاجة الى العمل . ارجعوا من مرافقي ودبروا اموركم » بل يجب عليها أن تقبل كل فرد في المرفق الذي هو أهل للعمل فيه . واذا كان العمال اكثر من حاجة العمل اليهم كان المعنى أن البلاد اصبحت في يسر ورخاء وكان عمل جانب من أهلها كافياً لاستخراج رزق الجميع . ففي هذه الحالة عليها أن تنقص ساعات العمل وتوزع الاعمال على الجميع بحيث يشتركون كلهم في استخراج رزق الجميع . قد يمكن في هذه الحال وتحت هذا النظام ان يكفي للحصول على ارزاق الامة أن تشتغل الامة نصف النهار وتتمتع بالراحة وحسن العشرة وترويض الاخلاق وتثقيف العقول في النصف الآخر

توحد السيطرة على الانتاج

ثالثاً – تتوحد السيطرة على الانتاج . وفي حالة توحده يكون الانتاج من كل محصول ومصنوع على قدر حاجة الجمهور . فاذا اكتظت الاهراء بالغلال مثلاً قللت الحكومة من زرعها في العام القادم واكثرت من زرع القطن والكتان مثلاً . واذا تدفقت الانسجة في السوق وقلّت الاحذية مثلاً ابطلت بعض المناسج أو قللت المستورد منه وزادت مصانع الاحذية أو استوردت كثيراً منها وهلم جرّا .

وبالاختصار يقال ان توحد السيطرة يجعل الانتاج مناسباً لحاجة البلاد بسهولة . وبذلك يتلافى التفريط بثروة البلاد واضاعة جانب من الارزاق في سبيل المزاحمة كما يحدث تحت النظام الافرادي وقد سبق بيانه في الفصل السابع من الباب السابق

الاقتصاد في الانتاج

رابعاً - يستغنى بتاتاً عن انفاق جانب من القوى العاملة في ترويج البضائع والسلع والحاصلات الخ اذ لا يبقى لزوم لذلك لانتفاء المنافسة والمناظرة والمزاحمة

انتفاء الميراث

خامساً - ينتفي الميراث بانتفاء الملكية . ولا يرث الابن من ابويه الا حسن بنيته وعقله واخلاقه وما فضل من النقد عندهما • ولكنه يرث من الامة كلها حقه في العمل والارتزاق وحمايته من الفقر والشقاء

السخاء على المنافع العمومية

سادساً - يتسنى للحكومة ان تقوم بجميع المنافع العمومية وتوفي الجمهور حاجته منها ولا تبقى حاجة في نفس يعقوب لان ما يفضل من مال الامة الزائد على حاجتها تحوله الى خدمة المنافع العمومية • او بعبارة اخرى ان ما يزيد من القوى العاملة عن الحاجة الى العمل لارزاق الجمهور تحوله الى العمل في تلك المنافع - واهم المنافع العمومية ما يأتي :

١ - التعليم والتربية • فيتيسر للحكومة ان تبذل في هذا السبيل كل ما تحتاج اليه الامة بسخاء لسعة يدها ولا يبقى لها عذر في قلة المال أو الرجال

٢ - العناية بالصحة العمومية . فيتيسر لها أن توسع دائرة المراقبة على النظافة بل تكون لها مصلحة مستوفية وسائل التنظيف ومقاومة الاوبئة والامراض • وتكثر من المستشفيات والمصحات

٣ - تكون للحكومة اليد المطلقة في تلافي فساد الالبان واللحوم والخضرة والفاكهة الخ لان كل ذلك يكون تحت سيطرتها وفي عهدتها

٤ - تنشئ الحدائق والمنتزهات لمسرة الجمهور وراحته

٥ - تنشىء الملاجىء للعجزة العزل والايتام بحيث لا ينضنك عاجز أعزل لا معين له ولا يشقى يتيم لا عائل له

٦ ـ تسخو بمعاش التقاعد لمن تجاوز سن العمل حتى لا يشعر شيخ في اواخر ايامه بنقص في اسلوب معيشته

٧ ـ تسخو بمعاش من نكب بنكبة اقعدته عن العمل

٨ ـ تجود في انشاء المعاهد التهذيبية والرياضية العقلية والحيوية فتنشئ المكاتب العمومية والاندية الادبية ونحوها الى غير ذلك مما لا متسع لتعداده والتبسط فيه

يتسنى للحكومة ان تفعل كل ذلك بل كل ما تتوق اليه انفس الجمهور لان ثروة الجمهور او قوى الامة العاملة تحت سيطرتها ولا منازع لهـا فيها فتديرها في المصالح المعيشية والمنافع العمومية معاً

تستطيع الحكومة ذلك لانه لا يوجد فريق من النـاس يستنزف ثروة الامة ويحتكرها ويمنع انتفاع الامة بها ـ تصبح جميع منتجات الامة للامة فتتوزع على حاجيات الامة وكالياتها ايضاً ويتمتع جميع أفراد الامة بالكماليات تمتعهم بالضروريات ـ يمحق الفقر ويكبح جماح البذخ المضيع للصحتين العقليـة والجسدية ـ يسعد تعساء النظام القديم ولا يتعس سعداؤه

هذا مجمل محاسن النظام الاشتراكي التعاوني وهذه زبدة ما يقال في المقابلة بينه وبين النظام الافرادي التنازعي أجملناه لضيق المقام

الفصل الرابع

ما تبرأ منه العقيدة الاشتراكية

اما وقد علمت فحوى العقيدة الاشتراكية فلا تستغرب بعد الان تحامل الذين يجحدونها ويشجبونها لانهم يظنونها غير ذلك

الفوضوية

وعديمو الخبرة بها يظنونها الفوضوية بعينها ولهـذا يجفلون منها لان معنى الفوضوية الغاء القوانين والاحكام واطلاق الحرية للشعب . على أن الاشتراكية أبعد عن الفوضوية من النظام الافرادي . فقد يكون في النظام الافرادي شيء من الفوضوية لان جانباً من الناس وهم ملوك المال يكادون يكونون فوق القانون ولا يخضعون لحـكم لان مالهم

يقيهم من سطوة الحكم . ومع ان هذه الطبقة أكثر اجراماً من طبقة الفقراء لا تجد منها في غيابات السجون عشر معشار من تجدهم من الفقراء فيها

أما الاشتراكية فديموقراطية بكل معنى الكلمة وهي تخول القانون والنظام ان يكونا مسيطرين على جميع طبقات الناس (طبقاتهم من حيث الاهلية على السواء) بل هي تمكن القانون والنظام من رقاب الجمهور اكثر من النظام الافرادي

تقاسم الاملاك والاموال

ويظن بعضهم ان الاشتراكية تقضي بثورة العمال ضد المتمولين وثورة الفلاحين ضد الملاك حتى متى تغلب هؤلاء تقاسموا أموال واملاك اولئك فيما بينهم

ولكنك رأيت فيما تقدم أن الاشتراكية ليست كذلك بل هي الغاء الملكية الفردية بتاتاً وجعل الملكية حقاً شائعاً للامة تحت سيطرة قوة حكومية ديموقراطية . ولا ينال من الريع والغلة والرزق الا من عمل تحت ظل هذه السيطرة

اما اقتسام الجمهور فيما بينهم املاك الملاك وأموال المتمولين فلا يتلافى حيف النظام الافرادي الحاضر لان المال المتفرق لا يلبث ان يتجمع في ايدي أفراد قليلين كما كان أولاً والعقارات المتوزعة على الفلاح لا تلبث ان تعود الى حوزة أفراد قليلين ويعود الاستقطاب المالي الى ماكان عليه اولاً . فالاشتراكية براء من هذا الاسلوب الاخرق

الاخوية

وقد يتطرف بعضهم ويزعم ان الاشتراكية اشتراكية بكل معنى الكلمة اي ان الناس شركاء في العقارات والمرافق وشركاء في التمتع بالريع على الاطلاق من غير قيد ولا شرط . وهو ما يسمونه بالنظام الاخوي

والاشتراكية براء من هذا أيضاً لنفس العيب الذي يعزوه أصحاب هذا الزعم لهذا النظام . وهو ان النظام الاخوي لا عبرة فيه للاستحقاق . فما دمت انت اخاً في الانسانية فلك حق أن تعيش اشتغلت او كسلت

والاشتراكية تقضي بالعكس . تقضي ان تموت اذا لم تشتغل وعلى قدر شغلك تتمتع . تكسل فتشقى . وتجتهد فتتمتع . ومع ذلك تمنع ان يتمتع احد غيرك بتعبك او بجزء من تعبك اللهم الا الذي عجز عن العمل لسبب فوق القدرة وهو قليل . فهو أخوك في الانسانية وقد اعجزته الاقدار فعليك أن تأخذ بيده

أما النظام الافرادي فيؤذن للكسلان الوارث ان يتمتع بتعب غيره . ويفسح المجال للمتمول ان يتنعم على حساب تعب غيره . وقد مرَّ شرح ذلك

الفصل الخامس

اوهام خصوم الاشتراكية

اول ما يخطر لخصوم الاشتراكية هذا الاعتراض :

فقد التنافس

ان الناس متفاوتون في مواهبهم وقواهم واجتهادهم . والاشتراكية تقاوم هذا التفاوت او لا تعتبره لان النظام الاشتراكي يذهب بالهمة لانتفاء التنافس فيه . ذلك لان كل فرد متى علم ان دخله محدود وان مسترزقه مضمون فلا يعود يجتهد بل يقنط من الفلاح والاثراء فيكسل وتخمد همته . وعلى التمادي تتسلسل آفات الخمول والكسل في الامة وتصبح السلالة بعد أجيال كسولة لا تحصل رزقها الا شحيحاً فتنحط درجة معيشتها

ولا اسهل من محق هذا الاعتراض

وسبب خطور هذا الاعتراض في البال توهم ان الاشتراكية تنفي التنافس لحلول التعاون محل التنازع . والحقيقة ان الاشتراكية لا تذهب بالتنافس ولا تسمح بان يحل التعاون محل التنازع حلولا مطلقاً بل تأذن أن ينال القوي اكثر من الضعيف أي أن ينال القوي على قدر قوته والضعيف على قدر ضعفه ولكنها تمنع ان يهتضم القوي حق الضعيف . فالاشتراكية تستوقف التنازع عند حد العدل ولا تدعه يجاوزه الى حد الاغتصاب . وتحل التعاون محل ما تغتصبه من التنازع المتمادي

وبناء على ذلك لا يضيع حق الاقوى والاكفإ والاكثر اهلية واجتهاداً . بل يبقى المجال رحيباً لذي المواهب والاهلية والنشاط ما دامت انواع الاعمال نفسها مختلفة ومتفاوتة في تطلب المواهب والاهلية والنشاط وما دامت الاجور على قدر قيمة العمل

خذ ـ أي مصلحة من المصالح ـ خذ مصلحة السكة الحديدية مثلاً فانها تحتاج

الى مدير عام ذي عقل ثاقب اداري وتحتاج الى مهندسين ذوي علم واسع في فن الهندسة وتحتاج الى كتاب وتحتاج الى مستخدمين مختلفي المعرفة والاهلية الخ . وقيم اعمال كل هؤلاء مختلفة بحكم الطبع وبالتالي اجور اعمالهم متفاوتة . فقد يكون اجر المدير اضعاف اجر الكاتب والفاعل

فاذا كان لا يرقى الى منصب المدير الا الاقدر في الادارة ولا يرقى الى وظيفة المهندس الا ذو العلم الواسع في فن الهندسة وهلم جرًّا فمجال التنافس رحيب . واذا كانت اخلاق الامة راقية وعادلة فلا يرقى الى منصبه الا من كان اهلا له ولا يحرم منه من كان اكثر اهلية من سواه

فمجال التنافس هذا تجده في النظام الاشتراكي ارحب منه في النظام الافرادي لانك ترى في ظل النظام الافرادي كثيرين من ذوي العقول الثاقبة والمواهب النادرة قد دفنت مواهبهم وعقولهم تحت اقدام المتنازعين. وما اكثر ما تخسره الهيئة الاجتماعية من نوابغها الذين تنطفي شعلة ذكائهم بين زوابع النظام الافرادي التنازعي

وحاصل القول انه ما دام الافراد جميعاً متعاونين في الاعمال وما دامت الاعمال متفاوتة في الاهمية وما دامت الاجرة متفاوتة بتفاوت الاعمال بالاهمية فكل فرد يبذل جهده في ان ينال العمل الذي هو اهل له . فاذاً لا صحة للقول ان النظام الاشتراكي يقتل النخوة والنشاط والمواهب بل بالعكس يحييها ويقويها ولا سيما اذا كانت المكافآت وافرة تحمس المواهب والنشاط

فقد النبوغ

ويزعمون ايضاً ان هذا النظام الاشتراكي يقتل النبوغ لانه وهو يقضي بان ينال كل فرد نصيباً معيناً محدوداً من الاسترزاق لا يدع مجالاً لتفوق النوابغ . فقد يكون زيد من الناس نابغة في فن او علم أو صناعة فان كان يعلم ان نبوغه لا مكافأة له اكثر من مكافأة من يقوم بعمل كعمله تقاعد عن العمل فيما يزيد عن الواجب عليه

نقول انه ما دام مجال التنافس رحيباً فمن عمل افضل واكثر نال حق الاولوية ولهذا اضطر النابغة ان يطلق العنان لنبوغه حتى لا يسبقه غيره الى المنصب الذي يسعى اليه

والنظام الاشتراكي لا يضن على من يأتي أي عمل مفيد بالمكافأة المرغوبة حتى لا يضن النابغة بذلك العمل فاذا اخترع النابغة اختراعاً نافعاً أو استنبط استنباطاً مفيداً

أو اكتشف اكتشافاً نافعاً ايضاً قضى النظام الاشتراكي بمكافأته مكافأة وافرة تساوي قيمة نفع اختراعه أو اكتشافه أو استنباطه أو تزيد حتى يتمتع هـذا المخترع او المكتشف او المستنبط تمتعاً فائقاً في مقابل نفعه للجمهور . وقـد تكون مكافأة المخترع عظيمة جداً تغنيه بقية حياته عن العمل وتأذن له أن يتمتع منتهى التمتع . ولا يخفى ما في ذلك من الاغراء له ولغيره أيضاً . وهـذا الاغراء كافٍ لاحياء النبوغ والذكاء وروح المنافسة في الاختراع والاستنباط . هـذا فضلاً عن الفخر وخلود الذكرى اللذين يستحقهما النابغة ويكونان من بواعث الاغراء أيضاً

فاذاً النظام الاشـتراكي لا يقتل النبوغ بل يحييه . لانه يمهد السبيل للمخترع والمستنبط والمفكر ويطمئنه على حياته ومعاشه ويفرغ باله من الهموم والغموم لضمانة مسترزقه له بحيث يبقى له وقت وقوة للتفكير والتروي والتحري والاستقراء الخ

واما النظام الافرادي فكثيراً ما يقتل النبوغ ويميت روح الاستنباط والاختراع ويفني الذكاء . فان كثيرين من ذوي المواهب النادرة الذين قدّر لهم النبوغ يفشلون او يقصرون عن اظهار مواهبهم وإثمار ذكائهم لان الجهاد في سبيل الرزق لا يبقي لهم حولاً ولا قوة ولا وقتاً ولا همة ولا فكراً للاستنباط

ثم ان هذا النظام الافرادي لا يضع العثرات في سبيل النبوغ فقط بل كثيراً ما يضيع حقوق النوابغ عليهم ويذهب بثمرة ذكائهم . فكم من المخترعين والمستنبطين الذين ضاع فضلهم لاغتصاب غيرهم اياه . فمن شواهـد ذلك ان كولومبوس اكتشف اميركا ولـكن اميركا سميت باسم امريكوس الذي سافر اليها بعـده . وغاليلو الذي اكتشف دورة الارض سجن . . ووط الذي اخترع الآلة البخارية لم يجن ثمرة اختراعه بل جناها المتمولون بعده . وغوتمبرج الذي اخترع الطباعة لم يستفد من ثمرات اختراعه

فلو كان هؤلاء في ظل نظام اشتراكي لقضوا حياةً ملأى من المسرات والهناء والراحة والفخر والرخاء

فقد الحرية الشخصية

ويزعمون أن النظام الاشتراكي مقيـد للحرية الشخصية منتهى القيد بحيث أن جميع الافراد يكونون فيه كجنود جيش خاضعين كلهم لنظام العمل على السواء خضوعاً

مطلقاً ومقيدين بنظام الاستهلاك أيضاً بحيث يكون ثمت حدٌّ للبذخ والترف

وهو زعم ليس أقل سخافة من سابقه . نعم أن النظام الاشتراكي يجعل للحرية حدوداً . لان الحرية المطلقة من خصائص الحياة الافرادية كالحياة البهمية . البهائم مطلقة الحرية ولهذا يسود التنازع بينها ويقل التعاون . وأما الانسان فمذ صار اجتماعياً يمتزج افراده بعضهم ببعض وتماس مصالحهم وتشتبك معاملاتهم . اصبحت حريته محدودة بحدود تضمن سلامة المجموع من الفوضى ومن التنافر والتخاصم . وكلما أوغل الانسان في الاجتماعية ضاقت دائرة حريته بحكم الطبع . فلا بدع أن تقضي الاشتراكية وهي ضرب من ضروب الاجتماعية بتحديد الحرية على قاعدة العدل بحيث يتساوى الناس جميعاً في قدر الحرية ويتشابهون في نوعها . فاذا كان جمهور الناس يمشون على قاعدة واحدة ويشملهم نظام واحد حتى لا يقع حيف على واحد دون آخر فأي ظلم في ذلك

مع ذلك دعنا نبحث لنرى أي النظامين الاشتراكي أم الافرادي يقيد الحرية أو يزيدها وايهما ينقص من هناء المجتمع وايهما يزيده

النظام الاشتراكي يخير كل فرد في أن يشتغل او يكسل ولا يضطر أحداً للعمل (وانما يمنع الشحاذة والتشرد) بل يوجب على الحكومة ان تقبل كل عامل في دائرة عمله . على انه معلوم فيه أن من يشتغل يعيش وبقدر ما يشتغل يتنعم . ومن يكسل يجوع الا اذا كان عنده متوفر من قبل

وأما النظام الافرادي فلا يخير الافراد في العمل بل يأذن لافراد قلال ان يحتكروا المسترزقات او دوائر العمل ويتحكموا بالعاملين . ولهذا تجد كثيرين يقرعون أبواب الرزق فيجدونها مقفلة في وجوههم فيجوعون وهم أهل للعمل ويشقون وهم نشيطون . بل يأذن هذا النظام لافراد أن يكسلوا ويتقاعدوا عن العمل وان يخربوا ويدمروا بنيان الآداب والاخلاق وهم يتنعمون ويبذخون على حساب العاملين . فبالله قل لي أيُّ النظامين أشد تضييقاً للحرية الفردية

النظام الاشتراكي يقضي بان يكون التعليم كله اي الابتدائي والعالي شائعاً ومجانياً للجميع وكل فرد حر في ان يتعلم ما شاء بلا قيد ولا شرط على حساب المجموع لان كل مولود يعتبر ابن المجموع من هذا القبيل

واما النظام الافرادي فيحظر التعليم كله (او العالي منه في البلاد الديموقراطية)

الا على الغني الذي يقدر أن ينفق على التعليم . فاين الحرية الفردية فيه

النظام الاشتراكي يقضي بالعناية التامة في الصحة العمومية ويوجب انشاء مستشفيات على غاية من الاتقان للمعالجة والتمريض مجاناً على حساب المجموع ويجعل الجميع متساوين في حق الاستشفاء والتمتع بالوسائل الصحية . (وليس في النظام الاشتراكي درجات أولى وثانية وثالثة)

واما النظام الافرادي فيقضي باختصاص طبقات دون طبقات بالعناية الصحية ما دام كل فرد يعنى بصحته على حسابه . ولهذا ترى جمهوراً من الناس تهاجمهم الامراض وتفتك فيهم اذ لا قبل لهم على الانفاق على المعالجة

النظام الاشتراكي يقضي بالسخاء على الملاهي والاندية العمومية لمسرة الجمهور ونفعه . والنظام الافرادي يقصر ذلك على من كان ذا سعة وهلمَّ جرًّا . فايُّ النظامين أجود بالحرية الشخصية واضنُّ بها ؟

ان النظام الافرادي نظام استعباد افراد قليلين لجمهور . والنظام الاشتراكي نظام مساواة في حقوق التمتع ومنع هذا الاستعباد . فهل ينكر الافراديون ذلك

الحكومة ليست تاجرة

ويزعمون ان الحكومة لا يمكن ان تكون تاجرة ولا تستطيع ادارة جميع الاعمال . والا احتاجت الى كثيرين من الناس لتولي الادارة ومع ذلك تعجز عن ضبط الادارة . الى غير ذلك من هذا القول الذي يتمادون به

اما ان الحكومة لا يمكن ان تكون تاجرة فصحيح . وغرض النظام الاشتراكي ألاَّ تكون الحكومة تاجرة تجمع ربحاً لنفسها ، بل غرضه ان تكون قيّمة على جميع الاعمال ولا سيما العظيمة منها والعمومية ، وتديرها بحيث تعود فوائدها (او ارباحها) للجمهور وبحيث ينفق كل عمل او مشروع على نفسه ، اي ان الحكومة لا تأخذ منه الا نفقات عمله والقليل الذي تفرضه عليه من الضريبة اللازمة للانفاق على المنافع العمومية . غرض النظام الاشتراكي ألاَّ يكون اي مشروع او اي عمل عمومي ملكا لافراد معدودين يستأثرون بارباحه ويبتزون ثمرات اتعاب غيرهم لتحصيل تلك الارباح ، بل غرضه أن تحل الامة كلها محل هؤلاء الافراد وان تكون فوائد المشروع عائدة للامة كلها — فغرض النظام الاشتراكي الغاء التجارة اي ابطال فكرة المرابحة

واما ان الحكومة لا تستطيع ان تتولى ادارة الاعمال كلها ولا سيما لانها تحتاج

حينئذ ان تستخدم عـدداً عظيماً من العمال لتولي الادارة ، فهو وهم باطل • لانه لا فرق مطلقاً بين ان يكون المشروع او العمل تحت رقابة صاحب أو اصحاب له أو ان يكون تحت رقابة الحـكومة . فالمسألة بسيطة : ارفع يد أصحاب المشروع عنه والق عليه يد الحـكومة • انقله من تحت سلطة اولئك الى تحت سلطتها ، وابق ادارته كما هي وعمَّاله كما هم

لما اشترت الحـكومة المصرية مصلحة التلفون لم تعمل شيئاً جديداً . وجل ما ما فعلته انها حلت محل مجلس ادارة الشركة ـ جعلت وزير المواصلات يحل محل هذا المجلس ليس الا . فما زادت عمالاً ولا غيرت نظاماً

وهكذا يمكن الحـكومة ان تتسيطر على جميع الاعمال الان كما هي بان تضعها تحت رقابتها وتجعل جميع مديريها ومتولي أمورها مسأولين لها. وجل ما في الامر ان تكثر الحـكومة وزراءها لكي توزع الرقابة عليهم

ان الحـكومات الان تدير اعمالا عظيمة وخطيرة الشأن فاذا أضافت الى أعمالها اعمالاً اخرى فليس عليها الا ان توسع دائرة مراقبتها كما تقدم القول ـ وتحول الاعمال من ايدي أصحابها الى يد الحـكومة ما هو الا توحيد الرقابة او الادارة العليا

في مدة الحرب تسيطرت الحكومة الالمانية على جميع الاعمال والمرافق بلا استثناء حتى أصبح كل فرد كأنه مستخدماً عند الحـكومة . فما رأينا تلك الحـكومة عجزت عن ادارة الاعمال

خلل ادارة الاعمال

ويزعمون ان الحـكومة لا تحسن ادارة الاعمال كالافراد الذين يملـكون تلك الاعمال لان رجال الحـكومة وهم لا نصيب لهم من الربح أو لا مصلحـة لهم في المشروع لا يهمهم نجح المشروع أو فشل . واما اصحاب المشروع فيسهرون عليه لان مالهم فيه وربحهم منه . ويستشهدون على ذلك بكثير من المصالح التي كانت في ايدي اصحابها فلما انتقلت الى يد الحـكومة اختلت (وربما استشهد بعضهم بمصلحة التلفون المصرية التي اشترتها الحـكومة من الشركة)

وهذا الزعم مهما كان فيه من الصحة لا يعيب النظام الاشتراكي مطلقاً لان الخلل اذا تطرق الى مصلحة او مشروع بعـد صيرورته الى يد الحـكومة لا يعزى الخلل فيه الى النظام الاشتراكي بل الى الرجال القائمين بالنظام . والقاعدة العمومية

التي لا شذوذ لها ان الرجال الذين يحسنون ادارة الحكومة يحسنون ادارة الاعمال أو رقابتها ايضاً . اي ان الحكومة القوية التي تخلو من الفساد أو يقل فيها الفساد لا تخشى من خلل المصالح والاعمال التي توضع تحت سيطرتها . والحكومة المختلة من طبعها لا تصلح لتنفيذ النظام الاشتراكي ولا يستحق شعبها ان يكون اشتراكياً . ولكي يستحق الشعب ان يكون اشتراكياً يجب ان يكون ديمقراطياً قبل كل شيء . وقد قلنا سابقاً انه يشترط ان تتقدم الديمقراطية الاشتراكية لان هذه فرع من تلك

فاذا كان ثمت عيب في ادارة مصلحة او مشروع فليس السبب في النظام بل في اخلاق القائمين بالنظام . والاشتراكية كالديمقراطية تفشل اذا لم يكن اهلها قد تطبعوا بالمبادىء الديمقراطية

ذلك هو السر في فساد المصالح وخللها متى وقعت في يد الحكومة

على ان الامتحان قد برهن لنا ان الحكومات تقدر ان تدير الاعمال المعاشية كما تقدر ان تدير السياسة والقضاء والامن العام والجندية الخ . والحكومة المصرية نفسها تدير الان عدة من المرافق كالسكة الحديدية والتلغراف والري الخ . واذا كانت مصلحة التلفون مختلة فلان مديرها الاعلى لا يحسن الادارة . فلو كان النظام اشتراكياً لقضت الحكومة بعزله واختيار من هو اكفأ منه للادارة

واما أن رجال الحكومة لا يهتمون بحسن ادارة المصالح اذ لا مصلحة لهم فيها ولا ربح لهم منها وما دامت ماهياتهم محدودة فلا ينتظر منهم الاهتمام فهذا مردود أيضاً لانه ما دام الترقي في المناصب والوظائف متوقفاً على الاهلية لا على القومية فقط فمصلحة كل موظف ومستخدم تقضي عليه أن يخدم المصلحة العمومية بكل همة ونشاط وعناية لكي يستحق منصبه والترقي فيه ولا خوف في أن يكسل ويهمل لان الكسل والاهمال يحرمانه وظيفته أو ترقيته على الاقل

الارتقاء العقلي والاشغال الشاقة

ويعترض بعضهم قائلاً : ـ اذا كان النظام الاشتراكي يعم التعليم المجاني ويُقدِر كل فرد على ان يتلقى العلم الذي يريده، فلا ينقضي جيل حتى تكون كل افراد الامة متعلمين وخريجي مدارس مختلفة ، لانه يندر من يتمكن عن التعلم وهو يعلم ان العلم يؤهله للوظائف العالية والقليلة المشاق . وحينئذ يصبح كل الافراد طلاّب مناصب ادارية وكتابية ونحوها مما يستلزم علماً ومعرفة، ويجنحون عن الاشغال الشاقة كالزراعة

والبناء وسائر الصناعات التي تحتاج الى قوى عضلية . وبالتالي تحدث ازمة معاشية

ولا يخفى ما في هذا الاعتراض من قصر النظر والوهم . اجل ان النظام الاشتراكي يفتح باب التعليم لجميع ناشئة الامة على السواء ويصبح في وسع كل فرد ان يتعلم حتى ارقى العلوم . ولكن لا يعزب عن البال ان الناس غير متشابهين في الاميال والاذواق ولا هم متساوون في القوى العقلية والجلد على الدرس والحرص على المعرفة حتى يكون في امكان جميعهم ان يستعدوا لاسمى المناصب والوظائف ويستحقوها . فمهما اوغلت الامة في اكتساب العلوم والمعارف لا ينتفي التفاوت بين افرادها في الاستعداد العقلي والاهلية للوظائف الادارية والكتابية . ولذلك يبقى مجال التنافس واسعاً . فمن كان أهلاً للمنصب الاداري استحقه وناله ومن لم يستحقه يسعى الى عمل آخر يحسنه . وهكذا توزع الاهلياتُ الافرادَ على الاعمال

ثانياً — ان الناس مختلفو الاذواق والاميالُ كل الاختلاف . ففلان يميل الى الادارة وهذا يميل الى العلم والتعليم وهذاك يميل الى الطب وذلك الى المحاماة وزيد الى الميكانيكيات وعمرو الى احدى الصناعات وهلم جرا . وهكذا توزع الاميالُ الشخصية اربابَها على الاعمال توزيعاً آخر

ثالثاً — ان الجاذب الى انواع الاعمال ليس مقصوراً على سهولة الاعمال وما فيها من الراحة البدنية بل هناك جاذب آخر لانواع الاعمال ربما كان اقوى من ذاك وهو قدر المكافأة على العمل . فلنفرض ان معظم الافراد جنحوا عن الاشغال الشاقة او الاعمال العضلية كالزراعة والبناء والنجارة وغيرها وتهافتوا الى الاعمال الادارية والكتابية والعقلية ونحوها . فلا اسهل من ردهم عن التهافت على هذه الاعمال العقلية الى الاعمال العضلية برفع قيمة المكافأة على هذه وانزال قيمة المكافأة على تلك حتى يتوازن الاقبال على جميع الاعمال

رابعاً — ان نسق التربية والتعليم في ظل النظام الاشتراكي يقضي بتقوية العقل والجسد معاً فمن كانت لهم المواهب العقلية ومزايا الهمة الجسدية والنشاط الى العمل البدني يستسهلون الاعمال العضلية مهما كانت شاقة ويميلون اليها ما دامت المكافأة عليها مغرية ومشوّقة

خامساً — لا يبقى ما ينفر الافراد من الاعمال الشاقة الى استنكافها لاعتبار أنها منحطة في اصطلاح القوم . ولكن متى كان اجرها وافراً وكان ذووها على جانب

من العلم والمعرفة والرقي زال اعتبار انها منحطة ودنيئة وعدَّت حرفاً شريفة وعاش ذووها مساوين لارباب الاشغال العقلية في الرفاهة والمقام الادبي وبالتالي اقبل جانب كبيرٌ من الناس عليها

سادساً ـ ان العلم والمعرفة لا يكونان عثرة في سبيل الاقبال على الاشغال الشاقة بل بالعكس يمهدان السبيل اليها لان العمل اذا كان مقروناً بالعلم والمعرفة صار سهلاً ومتقناً . ولا ريب ان الفلاح اذا كان على علم ومعرفة كان اقدر على الاستغلال بالاساليب السهلة

سابعاًـ ان العلم والمعرفة يكونان في ظل النظام الاشتراكي اقدر على تسهيل الاعمال الشاقة بحيث يعمم الالات الميكانيكية فيها فتقوم هذه الالات مقام الجانب الاعظم من عمل الانسان

فترى مما تقدم ان النظام الاشتراكي يرفع طبقة العمال العضليين من درك شقائهم وانحطاطهم الى مستوى سائر الاعمال العمومية وينيلهم حقهم من العلم والاجر ورفاهة المعيشة والاعتدال في الجهاد ـ يرفعهم من غير ان يحط من منزلة غيرهم

ترى نموذجاً لذلك في الولايات المتحدة الاميركية مع انها لم تصر بعد اشتراكية بالفعل . فهناك لا تجد جاهلاً او عديم العلم . ولا اقل من ٩٠ بالمئة نالوا الشهادة الابتدائيـة في المدارس من ذكور واناث . ولا اقل من ١٠ بالمئة نالوا الشهادات العالية المختلفة . والسواد الاعظم من العمال يعرفون مبادىء العلوم العمومية ويقرأون الصحف والمؤلفات العمومية ويناقشون في المواضيع السياسية والاجتماعية ويحجون في المبادىء الاشتراكية . والفلاحون كذلك وربما كانوا ارقى علماً ومعرفة من طبقة العمال العضليين . فالعلم والمعرفة لم ينفرا الفلاحين من الزراعة ولا العمال من المعامل والمناجم والمصانع الخ بل زادا اجور هؤلاء وقيمة مكاسب اولئك ورفعا مكانتهم الى الدرجة الوسطى وكفلا رفاهتهم . فالفلاح والعامل الاميركيان ارفع من مستوى زميليهما في اوربا وارفع جداً منهما في الشرق وذلك بفضل العلم والمعرفة

ومع ارتقاء العامل والفلاح الاميركيين في العلم والمعرفة لم تقع البلاد في ازمة معاشية كما يتوهم المعترضون بل بالعكس نرى اميركا الان في مقدمة سائر الممالك يسراً ورغداً ورفاهة وأهلها في مقدمة الامم همة ونشاطاً وتمتعاً باطايب الحياة ـ بفضل العلم

ازدحام المعمور

وقد يعترض بعضهم قائلاً : — اذا كان النظام الاشتراكي يكفل الهناء والرفاهة والرغد لجميع الافراد كل على قدر استعداده واستحقاقه فلا بد ان يزداد التوالد الى حد أن يزدحم المعمور بالسكان بعد بضعة اجيال . وحينئذ لا تعود الارض رحيبة لاهلها ولا تبقى خيراتها كافية لاودهم فيعود الجنس البشري الى فاقته وشقائه

فنقول : اولاً ان شقاء الجنس البشري وفاقته في الآونة الحاضرة غير ناتجين عن ضيق الارض بأهلها ولا عن شحها في الرزق والخير بل هما ناجمان عن النظام الافرادي الذي يحكم فرداً بافراد ويؤذن بالاستعباد والاستبداد . فاذا حل النظام الاشتراكي محل النظام الافرادي العسوف وصار كل فرد ينال حقه من نعيم الدنيا وخيراتها رحبت الارض بضعفي سكانها بل باربعة اضعافهم لانه لم يزدحم حتى الآن بالسكان الا قارتا آسيا واوربا . وأما قارتا اميركا وقارة افريقا واسترااليا وسائر جزر الاوقيانوس العظيم فلا تزال قليلة السكان . ومتى امتلأت فلا خوف من احتشادها بالسكان الى حد ان لا يجد سكانها ارزاقهم فيها لان الطبيعة الاجتماعية نفسها تضع الحد للتوالد — تضعه حينئذ كما كانت تضعه كل حين . وكما يقل التوالد الان في المعمور المحشود يقل حين تحشد الكرة الارضية بالجنس البشري . وانما تختلف اسباب الاقلال من النسل حينئذ عنها في الوقت الحاضر وكذلك تختلف وسائله يومئذ عن وسائله الآن

أما اسباب الاقلال اليوم فهي الضنك بسبب امتصاص فريق دم فريق آخر . وأما في المستقبل فستكون امتلاء المعمور . ولا يخفى ما في الحالين من الفرق . وأما الوسائل في الحالة الحاضرة فلا يخفى ما فيها من الاجرام تارة والالم اخرى واما في المستقبل فلا بد أن يهتدى الى وسائل مشروعة طبيعياً واجتماعياً . والعلم لم يغفل عن هذا الامل وهو سائر في هذا الطريق

زد على ذلك انه ليس من شأن الانسان ان يهتم في ملء الدنيا سكاناً او في تلافي ازدحامها بالسكان . بل ذلك من شأن الطبيعة الاجتماعية فهي موكلة بذلك وهي تدبره من غير اهتمام الانسان . وما على الانسان الا ان يهتم بنعيم نفسه ويترك للطبيعة عملها

الذوق العقلي والفنون الجميلة

ويعترض بعضهم قائلاً : — متى اصبح الناس جميعهم مستخدمين عند الحكومة اذ تكون حينئذ قد احتكرت جميع المرافق والمسترزقات لا يبقى في وسع احد ان

يستقل في عمل حر بل يكون كل انسان مضطراً ان يتقلد وظيفة او يحترف حرفة أو يتأهب لاي مهمة والا فلا ينال نصيبه من الرزق . وفي هذه الحالة ينتفي الباعث النفسي الى الفنون الجميلة لان ثمرات هذه الفنون تعد من الكماليات التي لا تستوجبها العوامل المعاشية فتترك لذويها الحرية فيها في حين انه لم يبق لهم سبيل للتعيش منها بعد ان اصبحوا مقيدين بوظائف الحكومة وصاروا كالآلات في معملها العملي العظيم . ولذلك يخشى ان تتلاشى الفنون الجميلة وينحط الذوق العقلي في السلالة

فنقول : ان الامر سيكون في ظل النظام الاشتراكي بالعكس تماماً . اما الآن في ظل النظام الافرادي فنرى ارباب الفنون الجميلة اقل حظاً من سائر الافراد اذا نظرنا الى مسألة الاستحقاق . فاذا كان يحق لركفلر ان يجمع في حياته ٢٠٠ مليون جنيه حق لكل من روستان المؤلف الروائي ولساره برنار الممثلة ولڤجنر الملحن ولسبنسر الفيلسوف العظيم ولباستور ابو الطب الحديث وامثالهم من نوابغ العصر الحديث واضرابهم من ارباب الفنون الجميلة وغيرها ان يجمع في حياته الف مليون . ولكننا نرى الامر بالعكس لان انهماك الناس في امورهم المعاشية وانشغالهم في هذه الحركة التنازعية وتجندهم في الحرب الاقتصادية — كل ذلك لم يبق لهم مجالاً للتمتع بثمرات الفنون الجميلة حتى يغنم ذووها اجر عملهم الذي يستحقونه وحتى يكثر الاقبال على هذه الفنون

ولكن في ظل النظام الاشتراكي حين ينتفي انهماك الناس بامورهم المعاشية ويطمئنون على ارزاقهم يتفرغون للترف والتلذذ بالفنون الجميلة ويتطلبون هذه الملذات بشوق وتوق فيكثر النابغون فيها وينالون ثمرات نبوغهم على اختلاف انواعه

فحينئذ يكون للحكومة عدة ملاعب للتمثيل واندية للغناء وملاهٍ مختلفة في كل مدينة على قدر حاجة اهلها . وتدفع الحكومة اجوراً وافرة للممثلين ومؤلفي الروايات والملحنين والموسيقيين والمغنين الخ — تدفع لهم اجوراً وافرة اغراء لهم على الاقبال على هذه الفنون الجميلة حتى يكثر ذووها ويتقدم الى الاسترزاق منها كل نابغ منهم . وانما تجود الحكومة هذا الجود عليهم لان تنظيم حركة التمثيل وغيره تحت ادارتها وسيطرتها يقدرها على اجتناء الريع الوفر من هذا الباب من غير ان تتقاضى ثمناً باهظاً . ففي امكانها حينئذ ان تجعل الملعب عظيما وفخما جداً بحيث يسع الالوف . وتجعل الثمن

بخساً جداً بحيث يجني لها الاقبال على الملعب الريع الذي تبتغيه منه . وحينئذ يكون اقبال الجمهور عظيما على الملاعب لان نفوسهم تخلو من الهموم والغموم وتتطلب التمتع بالفنون الجميلة

وحينئذ يكون للحكومة صحافة منظمة واسعة النطاق جداً متنوعة حسب انواع العلوم والفنون والاحوال الاجتماعية . من جرائد يومية محلية لنشر الاخبار ومجلات أسبوعية وشهرية فكاهية من روائية وهزلية ومجونية ومجلات ادبية واجتماعية ومجلات علمية من طبيعية ونفسية ومجلات فنية من طبية وقضائية وهندسية وصناعية الى غير ذلك مما تقتضيه حاجة الامة ويحتمله يسرها ورقيها

وفي هذه الحال تدفع الحكومة المكافآت الوافرة لمقالات الكتاب المفيدة والبليغة ولروايات الروائيين اللذيذة المفيدة ولقصائد الشعراء الرنانة ولصور المصورين الجميلة بحيث تغري كل ذي موهبة على استثمار مواهبه . وفي هذه الحال تنشأ المواهب ويبرز النوابغ الذين تغيب شموسهم الآن وراء غياهب الغموم والهموم وتدفن مواهبهم تحت الاتربة التي تقلبها معارك الحياة

في ذلك الحين يكون للحكومة دور طباعة كبيرة ومخازن كتب ومطبوعات مختلفة حسب حاجة الجمهور . وحينئذ يتيسر للحكومة ان تدفع للمؤلف ثمناً وافراً لتآليفه اغراء له على التأليف . وتقترح على الكتاب وذوي المواهب القلمية مواضيع للانشاء والتأليف حتى يتباروا فيها وتغريهم بالجوائز النفيسة فضلاً عن الاجور الوافرة

حينئذ يكون تحت ظل الحكومة مجامع مختلفة من علمية وفنية وادبية الخ . ويكون لهذه المجامع حق الحكم في ما ينشر من المطبوعات والالحان والرسوم وما يمثل من الروايات ولها حق تقدير اثمان هذه المذكورات . وعلى هذه المجامع ان تهتم بسد كل نقص علمي او ادبي او فني او تمثيلي الخ بحيث لا تبقى حاجة في نفس يعقوب .

كل ذلك يكون حينئذ في ظل النظام الاشتراكي أيسر منه الان في ظل النظام الافرادي . لانه في ذلك الحين تكون الحكومة وحدها كفيلة بتولي هذه الاعمال وهي في سعة وقدرة على القيام بالواجب نحوها فلا تبقى عراقيل في سبيل ترقية هذه الفنون ويزول التناظر والتزاحم الذي يقتل هذه الفنون ويضعف أهلها في بعض الاحوال لما يستنفده من النفقات الباهظة

الاحزاب السياسية

بقي للمعترض أن يسأل : ـ وماذا يكون امر الاحزاب السياسية حينئذٍ ؟ مهما كانت البلاد ديموقراطية واشتراكية فلا بد أن يكون بين أفرادها خلاف على أمور عديدة والخلاف يفرق الامة الى أحزاب او الى حزبين رئيسيين على الاقل . فاذا كانت الحكومة مسيطرة على الطباعة والصحافة والمنابر فالحزب الذي يفوز في القبض على زمام الحكومة يحول دون الحزب الآخر في بث مبادئه وابداء آرائه والادلاء بحججه وبراهينه واحتجاجاته الخ

والجواب : انه في ذلك الحين يكون من بنود القانون الاساسي ان لكل حزب من أحزاب الامة صفحة معينة في جريدة البلاد السياسية او جريدة خاصة يكتب فيها الحزب ما يشاء من غير معارض او اعتراض . وكذلك يكون لكل حزب نادٍ او اندية لاجتماع افراده او ممثليه . يكون كل ذلك كما هو موجود الآن في البلاد الديموقراطية مع استقلال حزب دون حزب بالسيطرة السياسية . فتولي الاحرار الحكم في انكلترا لم يحل دون صراخ المحافظين بمناقشاتهم واحتجاجاتهم . واستيلاء الديموقراطيين على زمام الحكم الآن في اميركا لم يمنع الجمهوريين من الصراخ والصياح

تأثير النفوذ

بقي اعتراض يتراءى وجيهاً جداً . وانه لكذلك . وهو انه في ذلك الحين يكون كل استحقاق او كفاءة او اهلية تحت رحمة أفراد معينين للقضاء والحكم في الاستحقاقات والاهليات والكفاآت . فالفرد لا ينال وظيفة الا بموجب حكم من لجنة مثلاً . والشاعر لا ينال ثمن قصيدة الا بقدر ما تعينه لجنة وهلم جراً . فما الذي يكفل ان تكون هذه اللجان عادلة في أحكامها ؟ ألا يكون لبعض ذوي النفوذ تأثير ناقض للعدالة

نقول : ان تأثير النفوذ الناقض للعدالة موجود في كل مكان وزمان . وانما يقل ويكثر حسب ارتقاء الامة الاخلاقي والادبي والعلمي والعقلي . فالامة التي يتغلب فيها النفوذ الشخصي على العدالة والحق لا تستحق أن تكون اشتراكية ولا يمكن أن تنال النظام الاشتراكي ولا تنال النظام الاشتراكي الا الامة التي تغلبت فيها روح العدل والانصاف على النفوذ الشخصي

هذا ما يقال اجمالاً . وزد عليه انه في ظل النظام الاشتراكي يقل التعاون في

النفوذ بين الافراد عما هو عليه الان لقلة احتياج الناس بعضهم الى رحمة بعض والى المعروف والجميل اذ يكون كل فرد ضامناً رزقه ومركزه . وتنكسر حدة النفوذ حينئذ لانتفاء الغنى الفاحش الذي يرافقه الاستبداد

ثم انه ما دامت الاحكام ديموقراطية والامة أحزاب مختلفة فالاحزاب نفسها رقيبة بعضها على بعض . والامة كلها رقيبة على لجانها التي تتسيطر على مسألة تقدير المكافآت والاجور وتعيين الوظائف . والقانون الاشتراكي الديموقراطي يساعد هذه الرقابة فلا خوف من استبداد قوم بقوم ومن الاجحاف بالافراد

والمسألة هي مسألة اخلاق اكثر مما هي مسألة نظام . وارتقاء الاخلاق في ظل النظام الاشتراكي مضمون اكثر منه في ظل النظام الافرادي

الفصل الخامس

تنفيذ النظام الاشتراكي

حسناً . لا غبار على هذه المبادىء الاشتراكية ولا ريب في صحتها وعدالتها . ولكن كيف يمكن تنفيذها من غير وقوع الحيف والغبن على المتمولين والملاّك ولا سيما الذين لم يتعودوا الاعمال ولا هم يحسنون حرفاً . وعليهم ان يشتغلوا في ظل النظام الاشتراكي الجديد لكي يعيشوا والا ماتوا . فكيف تنقل املاكهم ومصالحهم من ايديهم الى ايدي الحكومات من غير أن يقع حيف عليهم

لا ريب أن ابدال النظام الجديد بالنظام القديم عقدة ليست سهلة الحل بل هي اصعب من الصعب . لان هذا الابدال انما هو تطوُّر اجتماعي عظيم الشأن جداً . ولا يحدث تطوُّر في الاجتماع البشري الا مصحوباً بمقاساة ومعاناة ولا يخلو من ضحايا كثيرة او قليلة . ثم أن التطوُّر لا يتم في وقت قصير بل يستغرق دوراً طويلاً في عمر المجتمع الانساني - فلذلك لا نتوقع أن يتلاشى النظام الافرادي ويستتب النظام الاشتراكي مكانه بسهولة وفي امد قصير ومن غير تضحية. وانما تفضَّل بالطبع الوسائل الاقل ضرراً وحيفاً

على أن هذا الابدال أي حلول هذا مكان ذاك يتسنى باسلوبين متماشيين معاً وكل

منهما يعمل تارة مستقلاً عن الآخر وطوراً متفقاً معه . أما الاسلوب الاول فهو اجتماعي طبيعي ونعني به التطور البطيء . أي أن الحكومات تجيب بعض طلبات العمال حيناً بعد آخر تحامياً لثوراتهم وارضاءً لهم حين يكونون قوة سياسية . وعلى التمادي يصطبغ النظام بالصبغة الاشتراكية . وفي الفصل الاخير تبسط كافٍ بهذا الموضوع . على ان كارل ماركس الواضع حجر الزاوية في بناء الاشتراكية لا يرجو خيراً من أسلوب التطوُّر البطيء . أما الاسلوب الثاني السياسي فمفتعل وهو ما يقرُّه الحزب الاشتراكي اذا تسنى له أن يستلم مقاليد الامور . وللباحثين الاشتراكيين آراء مختلفة في هذا الاسلوب واليك اهمها

الرأي الاغتصابي

فبعضهم يرتئي ان تلغى ملكية العقار والمرافق جميعاً من غير ان يدفع ثمنها لذويها بحجة أن العقارات والمرافق من مصالح ومعامل ومصانع الخ امتلكها ذووها بلا حق لأنها ليست ثمرة أتعابهم بل هي ثمرة أتعاب العمال الذين اشتغلوا فيها . ولذلك يسوغ اغتصابها وردها للامة عموماً . على ان بعضهم يزيد على هذا الرأي بان يعوض بعض التعويض على أربابها لئلا ينضنكوا لعدم طاقتهم على العمل ولجهلهم حرف الارتزاق

ولا يخفى ما في هذا الرأي من الجور والظلم لانه يشبه تخطئة فعل قديم كان سائغاً بحسب القانون الجاري لعهده والمعاقبة عليه بموجب قانون جديد . على أن الفعل لا يعد ذنباً قبل أن يُسنّ القانون الذي يعتبره ذنباً . والاستملاك لا يعد حراماً قبل أن يسن قانون الغاء الملكية

هـذا ناهيك عما يؤدي اليه هـذا الاسلوب من الثورات الدموية التي لا تبقي ولا تذر . وتصورها يغني عن وصفها

نزع الملكية

ويرى بعضهم ان نزع الملكية أنفى للظلم وأسلم عاقبة . والمراد بنزع الملكية ان تبتاع الحكومة الاملاك والمرافق على انواعها من ذويها بالثمن الذي تساويه او بثمن عادل يساوي قيمتها بحسب اثمان اشيائها

ولا يخفى ما في ذلك من التعذر والاستحالة تقريباً لان الحكومة مهما تفننت في الاساليب المالية يستحيل أو يتعذر عليها أن تدفع أثمان المملوكات التي لا يكاد يحصيها حساب ـ بالطبع لا تستطيع ذلك لا فوراً ولا دفعة واحدة ولا تدريجاً ولا تقسيطاً

وهب ان الحكومة استنبطت وسيلة لاقتناء الاملاك والمرافق وتقسيط اثمانها جاعلة الثمن ديناً على الامة فهذا الاسلوب لا يقضي الوطر الاشتراكي مطلقاً لانه لا يلاشي الاستقطاب المالي الذي هو داء الاجتماع العضال وموضوع شكوى الاشتراكيين بل يبقي الملاك واصحاب المعامل والمصانع وسائر المرافق المعاشية متمولين . يبقى المليونيون مليونيين هم واولادهم واحفادهم وتبقى طبقة تعيش عالة على طبقة أخرى اجيالاً طويلة بالرغم من انتفاء تثمير المال لان اثمان تلك الاملاك والمرافق التي يقبضونها فضلاً عن الاموال المحصورة في خزائنهم أو التي هي حق لذويها لا تفنيها الاجيال فيقضون الاحقاب الطويلة ينفقون منها من غير ان يعملوا عملاً

فرأي نزع الملكية بالثمن لا يقضي اللبانة فضلاً عن انه نظرية متعذرة التحول الى حيز العمل

ملاشاة قيم الاملاك بالضرائب

على ان هنري جورج الاقتصادي الاميركي المشهور يرى رأياً اسلم عاقبة من سائر الآراء وان كان لا يخلو من قليل من عيوب الرأيين الاخرين وهو :

تضرب الضرائب على الاملاك والمرافق بنسبة ريعها . وتزاد هذه الضرائب عاماً بعد عام أو حيناً بعد حين زيادات مطردة

وما دام العامل لا يعمل الا وقتاً معيناً ولا يعمل الا مستوفياً اجره بحسب قوانين العمل التي سن بعضها في الماضي ولا تزال حتى الان تنقح وتعدل لمصلحة العامل ـ فالضريبة تقع على العقارات والمرافق نفسها وتؤخذ من ريعها

وبحكم طبيعة الحال كلما زادت الضريبة قلّ الريع . وكلما قلّ الريع هبط ثمن العقار والمرفق . وهكذا تزداد الضريبة فيقل الريع وتهبط اثمان المتملكات وهلم جرّاً الى ان تشتمل الضرائب الريع كله وعند ذلك تصبح العقارات والمرافق بلا ثمن فتقع في حوزة الادارة الحكومية المسيطرة

بالطبع لا تزاد الضرائب سريعاً بل ببطء كي حتى لا يشعر الملاك بالغبن ولا سيما لان الاملاك والمرافق تنتقل بين ايدي المتمولين بطريق البيع والشراء فيشترك المتمولون جميعاً على اختلاف درجاتهم بهذا الضمور المالي على تمادي السنين

ولكن المعترض يقول : ـ ان المالك اذا زادت الضريبة على عقاره أو مرفقه ولم يستطع ان يحصل الفرق من انقاص اجرة العامل لجأ في تحصيله الى زيادة اثمان

الحاصلات . وهكذا يبقى يستدر من عقاره أو مرفقه نفس الريع

فنقول : لا ريب في ذلك . وانما النظام الاشتراكي يضع قانوناً يحول دون هذا الاستبداد في الأثمان وهو ان يسن قوانين التسعيرة الدقيقة ويمنع المالك من ان يرفع الاسعار

ناهيك عن ان التنافس والتزاحم في اصدار الحاصلات والمصنوعات الخ يحولان دون حيلة المتمول هذه ويعرقلان استبداده . وحسبنا في ذلك مزاحمة المرافق التي تكون في حوزة الحكومة أو تشرع في انشائها حينئذ ـ مزاحمتها لمرافق المتمولين انفسهم

على ان هذه الطريقة بطيئة جداً قد تستغرق اجيالاً ولا بد أن تعترضها في عملها عراقيل كثيرة فضلاً عن مقاومة المتمولين الشديدة . ولا يمكن تنفيذها الا اذا وقعت السلطة الحكومية في ايدي الاحزاب الاشتراكية ولم تفلت من ايديهم

القوة لتنفيذ النظام

تقول : سلمنا . كل ذلك صواب وحق ومعقول . ولكن كيف يمكن تنفيذه والسلطة في ايدي المتمولين حتى في البلاد الديمقراطية لان هؤلاء قابضون بالفعل على زمام الحكم بواسطة قواهم المالية . وهؤلاء يعرقلون كل وسيلة لتنفيذ النظام الاشتراكي مهما كان صواباً وحقاً لان من كانت في يده قوة لا يتنازل عنها الا مكرهاً . فما العمل

اجيب : ـ لا ريب في ذلك . ولا ريب أن جميع الذين اشتركوا في هذا المعترك الاقتصادي في كل العالم حتى المتمولين منهم ادركوا صحة العقيدة الاشتراكية وعدالتها ولكنهم يرون صعوبة تنفيذها لهذا الاعتبار الآنف بسطه . والاشتراكيون انفسهم لم يعودوا يجدون صعوبة في اقناع العالم بصحة عقيدتهم وصواب مبادئهم وانما يجدون الصعوبة في تنفيذ نظامهم الاشتراكي

فالمتطرفون منهم يدعون الى الثورة لانهم يقولون أن معظم التطورات الاجتماعية حدثت عن يد ثورات حادة . ولهذا يودون ان يتمادى النظام الافرادي في ضغطه على العمال وان يزداد شقاء هؤلاء تحت هذا الضغط حتى لا يعودوا يطيقونه واخيراً ينفجر مرجل غيظهم وحنقهم وتشتعل ثورتهم فيقلبون النظام القديم ويدكون بنيانه الى الحضيض ويبنون على انقاضه بناءهم الجديد الذي هندسوه ورسموا شكله

وربما كان البلشفيون اليوم من هذا الفريق اذا ثبت ان عقيدتهم تتفق مع العقيدة

الاشتراكية القويمة · ولا يخفى ما في هذه الوسيلة الثورية من الخطر على الاجتماع البشري فقد يتيسر الهدم ولكن يتعذر البناء الا بعد فناء الجانب العظيم من المجتمع البشري وانتهاك قواه وربما عاد الى همجيته القديمة قبل ان يتسنى له بناء النظام الجديد

قوة التنفيذ سياسية لا ثورية

فلذلك يرى المعتدلون ان خير سبيل الى غايتهم المبرورة التذرع بالذرائع السياسية والاعتماد على استقواء السياسة الديموقراطية في الحكومة . وخير هذه الذرائع تقوية الاحزاب الاشتراكية السياسية حتى متى تغلبت هذه الاحزاب في المجالس النيابية (البرلمانات) قبضت على السلطة الحكومية وتسنى لها حينئذٍ أن تنفذ النظام الاشتراكي بالتؤدة والاعتدال وبتجنب غبن المتمولين وأصحاب الاعمال ما أمكن وبتحاشي الثورات الاهلية

وهم يمهدون السبيل الى هذه الذريعة السياسية بتأليف النقابات وتقويتها وانمائها لكي يجمعوا بواسطتها كلمة العمال في الانتخابات . بيد انهم لا يزالون يجدون صعوبات حتى في هذا السبيل القويم · لانه بالرغم من وفرة العمال او بالاحرى وفرة المعتنقين للعقيدة الاشتراكية لاتزال الاكثرية في الجانب المقاوم لهم . ذلك لان أصحاب الاموال الذين يخشون خطر الاشتراكية عليهم يبذلون جهدهم في اكتساب أصوات فريق من العمال في الانتخابات تارة بالمال واخرى بالتهديد بقطع الارزاق · والعامل الضعيف المعدم مضطر ان يتنازل لهم عن صوته حرصاً على حياته في الحاضر لانه يخشى ان يفنيه العدم قبل ان يبلغ وطره في النظام الاشتراكي

وهكذا ترى أن المتمولين وأعوانهم يضربون العمال الاشتراكيين بانفسهم ويقمعون ثوراتهم السياسية بجنود منهم كما تفعل القوة الحاكمة التي تقمع ثورة الامة بقوة بنيها

ولهذا يجتهد الاشتراكيون ان يقووا نقابات العمال مالياً ايضاً حتى يستطيعوا أن يقاوموا تهديدات المتمولين المشار اليها بافراج أزمات زملائهم العمال الذين يطردون من أعمالهم انتقاماً منهم لاجل تصويتهم في الانتخابات لمن يخالف مصلحة أرباب الاعمال

الفصل السادس

مورفين النظام الافرادي لتسكين آلام المجتمع الاشتراكي

ان اعداء الاشتراكية بالرغم من تعنتهم في شجب المبادىء الاشتراكية وجحد هذه العقيدة شاعرون ان التيار ضدهم ولهذا لا يرون بدًّا من مماشاة هذا التيار الجارف بقدر الامكان

يرون ان المتألم لا يستطيع الآن ان يصرخ وصراخه يزعجهم . ويخشون ان الكلب الجائع اذا اشتد جوعه اضرى ونهش فيضطرون ان يلقموه . يرون ان المجتمع يتألم آلاماً شديدة تحت نير النظام الافرادي الثقيل فيحاولون ان يحقنوه بمورفين تسكيناً لآلامه . واليك انواع هذا المورفين

الاحسان

يقولون : أجل ان هؤلاء العمال مساكين يتعبون ويشقون في العمل حتى اذا نابت احدهم نائبة انضنك اذ لا ملاذ له ولا مجير . فهو صفر اليد من المال الا يوم يشتغل . فلنسعفه عند ضيقه

ولذلك الفوا جمعيات الاحسان يجودون من مجموع اكتتاباتهم على من يحتاج اذا استحق . ولا يستحق الا من اثبت بشهادات مقدسة انه غير مجرم حسن السلوك عاجز لا معين له الخ فيحسنون عليه بكل تقتير

وأنشأوا الملاجىء للعجزة والمقعدين الذين لم يعودوا يستطيعون العمل للاسترزاق وهناك يعيشون عيشة تؤجل الموت الى حين ولكنها لا تضمن هناء ولا لذة ولا عزاً بل تمد أجل العذاب والذل

وبنوا المستشفيات للمرضى حتى لا يقال مات فلان لعدم العلاج

وأنشأوا المكاتب حتى لا يقول زيد من الناس ليس عندي ما اشتري كتباً لاقرأ

وأنشأوا المنتديات الادبية الى غير ذلك مما يسد فم العامل المتذمر

على ان الاشتراكيين يقولون : « يجود علينا الخيرون بمالنا » فهذه الجمعيات الخيرية وهذه المستشفيات وهذه الملاجىء وهذه المكاتب وهذه المنتديات وهذه

الحدائق كلها انشئت بمال نحن وحدنا تعبنا فيه ولولا عملنا ما كان . فنحن لا نريد أن يتصدق علينا المتمولون بجزء من ثمرة تعبنا . نحن نريد أن نعمـل ذلك للمحتاج والعاجز والمريض والجاهل الخ كواجب لا كاحسان

نحن لا نشكر لركفلر جوده بمعظم ثروته الطائلة لكي تنفق في المبرات والاحسان والمشروعات الخيرية لانه ما جمع تلك الاموال الطائلة الا بعد أن انضنك ألوف وملايين من العمال في تحصيلها له . فلا كان انضناك العمال في جمعها ولا كانت هـذه الصدقة من يد ركفلر . نحن نريد أن ينال العامل حقه وان يتمتع بثمرة عمله وان يغاث وقت الضيق بحق له لا بصدقة عليه

ولا نشكر كارنجي الذي ملأ اميركا مكاتب المطالعة لان الاموال التي أنفقها في هذه المـكاتب ليست من عرق جبينـه بل هي ثمرة أعمال ملايين العمال . فنحن لا نريد مكتبة من يده بل من يد النظام الاشتراكي . ولا يحتاج العامل الى مكتبة المطالعة بل يحتاج حقه من المال لكي يتسنى له أن يتعلم في المـدرسة ويصير أهلا لتفهم ما يطالع

على هذا النحو يعترض الاشتراكيون على أعمال الاحسان التي يجود بها المتمولون تسكيناً لآلام العمال واسكاتاً لصراخهم وتذمرهم

التوفير

ثم يقول أعداء الاشتراكية : ـ اذاً لـكيلا يشعر العمال اننـا نتصدق عليهم بالاعانة صدقة فلنعاونهم على التوفير . وللتوفير أساليب مختلفة

فمنها أن صاحب العمل يستقطع من أجور العمال أو ماهياتهم جزءاً يسيراً (من واحد الى ١٠ بالمئة) ويحتفظ به عنـده حتى اذا مرض العامل اعانه على العلاج والتمريض بما وفر له عنده . ومتى تقاعد عن العمل استعان على معيشته بما حصل له من ذلك الموفَّر . والحـكومة السودانية جارية على هذه الخطة في معاملة مستخدميها ومعظم المعامل والشركات تتبعها أيضاً

ومنها ان صاحب العمل يفعل كذلك ويزيد عليه بان يضيف من عنده الى ذلك قدر الموفر . وهي في يقينه مكرمة يحسد عليها عماله

ومنها أن صاحب العمل يحسب لمستخدميه معاش تقاعد مناسباً لماهياتهم يدفعه لهم مشاهرة مدة الحياة

مع ذلك لا تجد العمال راضين بهذه التدبيرات لانها في يقينهم ليست الا مخدّراً لاعصابهم وقيداً آخر لهم بالعمل. ولا فضل فيها لاصحاب العمل لان الموفر مستقطع في الاصل من أجر العامل وهو لا يساوي جزءًا من تعبه . وما هو بالحقيقة الا جزءًا من ثمرة عمله . فهذا الاسلوب مع ما فيه من تخفيف الضنك عن العامل لا يعد في نظر الاشتراكيين حلاً لعقدة الخلاف بينهم وبين الافراديين بل يحسبون ان هذه الوسائل التي يتخذها ارباب الاعمال لاسعاف العمال عند الضيق والحاجة ما هي الا وسيلة لاغرائهم بالرضى بما قسم لهم من حظ المعائش بل هي قيود لهم تمنعهم عن المطالبة بحقوقهم وعن القيام ضد سادتهم اصحاب الاعمال وتربطهم بهؤلاء ربطاً محكماً لان اصحاب الاعمال يشترطون لاعطاء هذه المكافآت — وما هي بالحقيقة مكافأة لانها مقتطعة من أجور العمال — أن يكون ذووها حسني السيرة بعيدين عن المشاغبة . وحسن السيرة عندهم هو الخضوع لهم والابتعاد عن الحركات الاشتراكية

زد على ذلك أن هذا الموفَّر الذي يسمونه مكافأة للعامل مهما كان كثيراً فلا يقضي له وطراً عند الحاجة وفي ايام الشيخوخة بعد ان يكون قد استنفد العمل كل قواه . حتى أن معاش التقاعد الذي يعطى للعامل بعد انقضاء افضل سنيهِ في العمل لا يسد حاجته من المعيشة التي تعودها

فلذلك يقول الاشتراكيون إن المكافآت ليست الا مخدرات للاعصاب ولا تحسن حال العامل حتى تضارع حال المتموّل . وليس الغرض تحسين حال العامل بمثل هذه المخدرات بل حصول العامل على حقه من ثمرة عمله

ضمانة الحياة

والمدافعون عن النظام الافرادي يقولون أيضاً : لقد استنبطنا اسلوباً آخر يضمن للعامل بل لكل فرد في الدنيا العيش في حين العجز والشيخوخة وتربية اطفاله ايضاً وعيش ارملته ايضاً وايضاً . وهو « ضمانة الحياة » (السيكورتاه) . وضمانة الاخطار على الحياة الخ . فاذا كان العامل عاقلاً ضمن نفسه في شركة من شركات السيكورتاه اما لاجل معين فيأخذ المبلغ بعد مرور الاجل أو مدة الحياة فيعود المبلغ لبنيه بعده أو لحدوث خطر له فيأخذه عند حدوث الخطر الخ . فان لم يفعل كذلك فلا حق له أن يلوم غير نفسه

ولم يعد أحد يجهل اليوم أن اسلوب ضمانة الحياة (السيكورتاه) هذا من احدى

حيل الماليين الجهنمية . فما هو مخدّر فقط بل هو مسكر . ولله درّ من استنبطه . (وامكر منه من استنبط النصيب والمراهنات واضرابها) ولا سيما لان مروجي مشروع الضمانات يبرهنون لك أن اساس هذا المشروع التضامن فان جميع الضامنين حياتهم في الشركة الواحدة متضامنون كلهم ومتعاونون في الدفع ومن يستحق مبلغاً يناله من مجموع المدفوعات. فالمشروع اشتراكي الاسلوب

لا ريب في أن المشروع اشتراكي الاسلوب . ولا غرو انه مفيد في حالة النظام الافرادي . لانه ما دام التنازع الافرادي متسيداً في الحياة الاجتماعية فخير للمرء أن يعتصم بمثل هذه الوسيلة ليضمن لشيخوخته ولبنيه اعانة حين لا يعود صالحاً للعمل . ولكن الاشتراكيين يقولون لك : اذا نفذ النظام الاشتراكي لا تبقى ثمت حاجة لمشروع الضمانات هذا لان النظام الاشتراكي نفسه ضمانة عامة لكل حيّ على حياته بلا منّة ولا تمنين ولا اضطرار الى تقتير أو توفير

وهم يعيبون على هذا المشروع الامور الاتية :

اولاً ان اصحاب هذه الشركات والمساهمين فيها يستخدمون المال المجموع من « المضمونين » في وسائل التثمير المختلفة ويكسبون مكاسب طائلة باستعمال رأس مال ليس لهم . بل هو لغيرهم ولم يقدموا ضمانة أو رهناً له

ثانياً ان هذا المشروع ليس الا صندوق توفير للمضمونين يضعون فيه ما يوفرونه مقسطاً على مقادير متساوية ومتى تعاقدوا مع الشركة لا يستطيعون الانفكاك من غير خسارة ما دفعوه أو خسارة بعضه . فلا جميل للمشروع على ذويه ولا فضل فيه على المضمونين اذاً

ثالثاً ان العامل مهما وفر من أجره فلا يستطيع أن يوفر الا اذا قتر على نفسه وحرمها شيئاً من ضروريات الحياة . فهو يتألم في ابان نشاطه لكي يوفر لشيخوخته او اولاده ما يقيه الموت العاجل ويقيهم الذل القاتل

فالاشتراكيون لا يحسبون هذا المشروع قائماً مقام النظام الاشتراكي أو مغنياً عنه . لانه لا يبطل الاستقطاب المالي الذي هو سبب شقاء العامل ولا ينيل العامل حقه من ثمرة عمله ولا يتلافي بؤسه

وقد حسّن الاميركيون هذا المشروع بان جعلوا في بعض الشركات جميع

المضمونين مساهمين في الشركة كلاً على قدر ضمانته . فالمضمونون هم اصحاب الشركة ولهم تأول ارباحها

ومع ذلك فالمشروع على تحسنه لا يقضي لبانة الاشتراكيين للاعتبارين الاخيرين السابقين

وقد تمادى في تحسين هـذا المشروع المستر لويد جورج يوم كان وزير المالية قبيل الحرب اذ سنّ قانوناً يجعل فيه كل فرد في انكلترا مضموناً ضمانة حقيقية لدى الحكومة على أسلوب يكثر فيه الدفع من أيدي الاغنياء ويقل من أيدي المتوسطين ويتلاشى عند الفقراء ولكن يستحق المكافأة كل عاجز عن العمل على قدر درجة معيشته . ولا متسع في هذا المقام لتفصيل ذلك المشروع . فالمشروع أفضل ما توُصّل اليه من وسائل التضامن تحت ظل النظام الافرادي . ولكنه مع ذلك لا يقوم مقام النظام الاشتراكي ولا يغني عنه للاعتبارات التي أصبح القارىء يفهمها جيداً

اشراك العمال بريع العمل

ولما ضاق أصحاب الاعمال ذرعاً بتذمر العمّال لجأوا الى أسلوب آخر لتخدير أعصابهم وتلافي تذمرهم وهو أن يشركوا العمال بنصيب من أرباح العمل . ولهم في ذلك أساليب مختلفة

فبعض الشركات أو اصحاب المرافق الكبيرة تمنح العمال جزءاً يسيراً من صافي الارباح قد لا يتجاوز ٥ بالمئة منها وتقسم هذا الجزء على العمال بنسبة أجورهم

وبعضها تزيد على ذلك بأن توزع بعض هذا الجزء عليهم وبعضه الآخر تجعله أسهماً لهم وللاسهم أرباح اخرى . ويقال ان مخزن « البون مارشه » في باريس سائر على هذه الخطة وقد أصبح جانب كبير من أسهمه لعماله

وبعض المحلات التجارية تعطي مستخدميها علاوة على ماهياتهم عمولة زهيدة عما يبيعونه

وهناك أساليب اخرى لا تخرج عن قاعدة اشراك العمال بقسم من ريع العمل

ولا ريب أن هذا الاسلوب خطوة قصيرة في سبيل الاشتراكية على انه لا يحل العقدة ولا يقضي وطر الاشتراكيين لانه لا يقوم مقام النظام الاشتراكي بشيء ولا يزيل عيوب النظام الافرادي للاسباب التالية

أولاً ان هذا الاسلوب لا يقضي بتوزيع ريع العمل على القائمين به توزيعاً

عادلاً فان الجزء الذي ينـاله العمال من ربح العمل لا يساوي معشار ما يستحقونه . ولهـذا يبقى اناس يجنون من تعب اناس واناس يتمتعون بلا عمل واناس يعملون بلا تمتع . وهكذا يستمر الاستقطاب المالي سائراً في سبيله ويبقى الانفراج يتسع بين طبقات الشعب

ثانياً ان هذا الاسلوب لا يعمم التضامن المتكافىء بين أفراد الامة كلهم بل يخصصه في دوائر العمل على حدة ويقصره على العمال وحدهم دون أصحاب العمل فان عمال كل مصلحة او معمل او شركة يكونون متشاركين فيما بينهم بعض الشركة ببعض ربح العمل . فتضامنهم جزئي ومحصور فيهم وحدهم . واما اصحاب العمل فيبقون اصحاب النصيب الاكبر من الربح

ثالثاً ان هذا الاسلوب لا ينفي التناظر الافرادي ولا يقلله بل بالعكس يزيده اذ يجعل طلاب العمل متزاحمين على ابواب المرافق التي اختصت عمالها بهذا اليسير من الربح . والتزاحم يؤدي الى انقاص الاجور او يملك صاحب العمل من اعناق العمال لابتزاز ثمرات اتعابهم

رابعاً ان كان هذا المشروع يفرج كرب فريق من العمال فلا يفرج كرب الجميع. والاشتراكية تريد ان يكون الاسلوب النافع عام النفع للجميع

فلذلك يعد هـذا المشروع من المخدرات او المسكرات التي تغري العامل على الاعتكاف على عمله وتصرفه عن عقيدته الاساسية التي تكفل العدالة في العـالم الاقتصادي للجمهور كله

نقابات التعاون

والمعتدلون من الاشتراكيين يجنحون الى اسلوب آخر لتخفيف ضيق العمال وهذا الاسلوب من باب « مداواة الحاضر بالحاضر » فهو نوع من المخدرات ايضاً . ونعني بهذا الاسلوب تأليف نقابات للتعاون الاقتصادي وذلك ان كل فئة من العمال تنشيء لنفسها متجراً خاصاً برأس مال تجمعه من افرادها كأن تفتح حانوتاً أو حوانيت تحتوي على معظم الحاجيات . ويجتهد مديرو هذه الحوانيت أن يبتاعوا السلع بارخص ما يمكن وأن يبيعوها للعمال بلا ربح سوى مصاريف الحوانيت اللازمة. وبهذه الطريقـة يتوفر للعمال الربح الذي كان ممكناً أن يبتزه التجار منهم فيما لو اشتروا حاجياتهم من المحلات العمومية

وقد نشر الهلال في العدد السابع من السنة الثامنة والعشرين مقالة ضافية عن هذه النقابات في انكلترا تدل على تضامن العمال . ولكنه تضامن يقتصر فيما بينهم وفائدته مناهضة المتمولين الى حد قصير . وما هو الا علاج وقتي كما تقدم القول وانما يعد من جملة الخطوات البطيئة في سبيل الاشتراكية

الضريبة على الايراد

ولما كثرت ضجة العامة والعمال من استفحال ذوي الاموال صار اولو الامر في الحكومات يرون أن خير الوسائل لاسكات تلك الضجة أو اخفات دويها أن تجبي الحكومة ضرائبها من اولئك الاغنياء لانهم اقدر من سائر العامة على احتمال وطأة النفقات التي تنفقها الحكومة . فاستنبطوا « الضريبة على الايراد » . ولهم في هذه الضريبة اساليب مختلفة لا محل لها هنا

على أن الاشتراكيين لا يزالون يرون أن هذه الوسيلة ليست الا مخدراً من جملة المخدرات لانها وان كانت ترفع اثقال الحكومة المالية عنهم وتلقيها على الاغنياء فلا تحول دون استفحال الغنى واشتداد الفقر تحت ظل النظام الافرادي . بل يبقى المتمول يستفحل والعامل يقاسي وينضنك . فلم تكن هذه الوسيلة لتقضي لبانة الاشتراكيين وتسكتهم عن الدعوة الى عقيدتهم

ولكنهم يرضون عن هذه الضريبة لانها ستستأنف أو تستمر مضروبة في عهد نظامهم حين يُنفذ لانها ستكون على الغالب هي الوسيلة الاولى لانتقال الاملاك والمرافق من أيدي ذويها الى أيدي الحكومة كما سبق بيانه في الفصل السابق . ولكن لكي تقضي هذه الضريبة الوطر يجب أن تتزايد عاماً بعد عام كما سبق القول. ولذلك تعد هذه الوسيلة خطوة كبيرة في السبيل الى الاشتراكية وان كان المقصود منها تدارك الحركة الاشتراكية

الفصل السابع

مسير الهيئة الاجتماعية في سبيل الاشتراكية

ليس في هذا الكتيب المختصر متسع لبيان اتجاه الهيئة الاجتماعية منذ القديم الى العقيدة الاشتراكية . لان النظام الاشتراكي نتيجة الترابط الاجتماعي وتضام أجزائه وتوثق اتحاده . فكلما تمكنت الوحدة الاجتماعية اشتد اشتباك المصالح وتحتم التضامن وصار الاشتراك في التمتع بثمرات المصالح أحق واضمن لسلامة المجتمع

قدم الروح الاشتراكية

والروح الاشتراكية قديمة كقدم الروح الديموقراطية في السياسة الشعبية . وفي التعاليم القديمة ما يؤيد هذه الروح . وغير مرَّة حاولت بعض الهيئات الاجتماعية الجري على النظام الاشتراكي . وأعجب ما جرى من هذا القبيل اشتراك أهل أثينا في الازمنة القديمة في زمن قصير في الحياة اليومية حتى كانوا يأكلون على موائد مشتركة . وقد فشلت الهيئة الاجتماعية في كل تجرباتها الماضية الجري على النظام الاشتراكي لا لان الاشتراكية غير معقولة بل لان الاساليب التي اتبعت لم تكن كلها صواباً ولان السبيل لم يمهد التمهيد الكافي

وما غرضنا نحن تحقيق ما كان من امر الاشتراكية في الازمنة القديمة والحديثة بل بغيتنا ان نبين ان الحوادث والتطورات الاجتماعية الحديثة تدل على ان المجتمع الانساني سائر في السبيل الى الاشتراكية بل هي تمهد السبيل له وهو بالغ اليها لا محالة آجلاً او عاجلا لانها هي المصير الطبيعي

النظام الافرادي يعد السبيل للنظام الاشتراكي

قد يتوهم القارىء من مفاد بحثنا فيما مضى ان النظام الافرادي منافٍ للنظام الاشتراكي بل انه خصم له . والحقيقة ان النظام الافرادي نفسه يعد السبيل للاشتراكية بل يضع أساساتها لكي تبني عليها بنيانها العظيم . بل انه انجز قدراً كبيراً من مهمة الاشتراكية

فمن ذلك توزيع الاعمال واختصاص كل فرد بجزء من العمل واختصاص كل جماعة بنوع من العمل وتقايض حاصلات الاعمال . كل ذلك تمَّ عن يد النظام

الافرادي . ولكن لا بد منه للنظام الاشتراكي . لانه لا يمكن أن يتعاون الناس في الاعمال ليتشاطروا منافعها ما لم توزع الاعمال عليهم أو يختص كل منهم بنوع من العمل . ولا يخفى أن توزع الاعمال بوسيلة الاختصاص أدى حتماً بطبيعة الحال الى اشتباك الناس في مصالحهم . وهذا الاشتباك انشأ الحق بتوزع منافع الاعمال على الناس على قاعدة الاستحقاق العادل . لهذا صح القول ان الافرادية وضعت أساس الاشتراكية

هذا ما يقال بالتعميم من هذا القبيل . وأما بالتخصيص فنقول ان جميع الاعمال الكبيرة والمشروعات الخطيرة التي انشأتها الشركات والتي قام بها كبار المتمولين مستقلين بعضهم عن بعض ونعني بها جميع الاعمال التي تحتاج الى رؤوس اموال كبيرة وعمال عديدين مختلفي الحرف والاهلية ـ جميع هذه الاعمال تمت على قاعدة الاشتراكية اذ تعاون فيها جمهور من الناس على تحصيل منفعة عمومية عظيمة لا يمكن أن تتم عن يد أي واحد وحده من غير معاونة الاخرين كالسكة الحديدية مثلاً أو الترام أو مصلحة الغاز أو مصلحة الكهرباء الخ ـ على انها قصرت عن استيفاء جميع شروط الاشتراكية . فهي اشتراكية الاسلوب في التعاون على العمل ولكنها ليست اشتراكية في تشاطر ثمرات العمل لان قاعدة المحاصة فيها غير عادلة . فللمتمولين القدر العظيم من هذه الثمرات وللعمال الذين قاموا فعلاً بالعمل النزر اليسير منها . فلكي تصير هذه الاعمال اشتراكية بحتة ـ اشتراكية في المحاصة كما هي اشتراكية في التعاون ـ يكفي أن تنتقل من ايدي المتمولين الى ايدي السلطة الحكومية التي تدير شؤون الامة

فانشاء هذه الاعمال العظيمة التي يشترك فيها أفراد عديدون مشى بالاشتراكية في سبيل غايتها القصوى شوطاً عظيماً . وكأن النظام الافرادي الذي أنشأها يقول للاشتراكية خذي من يدي معظم نظامك الذي تسعين اليه

فمتى استتب للاشتراكية ان تنفذ نظاماتها تجد ان معظم ما عليها ان تفعله قد تهيأ وتمّ بواسطة النظام الافرادي الذي سبقها ومهد لها السبيل . فكأن معظم مشقاتها قد انقضت

أعمال الحكومات الاشتراكية

ذلك هو الطريق الطبيعي للاشتراكية . وقد سارت فيه بحكم النواميس الاجتماعية الحالية . وهناك خطوات أخرى تخطوها الاشتراكية بجهاد ذويها بمساعدة هذه

النواميس ايضاً ونعني بها ما تم من الاعمال الاشتراكيـة عن يد الحـكومات . فان بعض الاعمال التي لم يقدم عليها الافراد المتمولون اما لصعوبتها او لخوف الفشل فيها او لان الحـكومة شعرت بضرورتها قبل ان يقدم عليها الافراد تُـعد اعمالاً اشتراكية كمصلحة البوسطة مثلاً فانها من الاعمال المعاشية لا السياسية وهي في ايدي حكومات العالم كله تقريباً ٠ وقد توسعت دائرة اعمالها حتى شملت نقل طرود البضائع ومبادلة الحوالات المالية الى غير ذلك من الاعمال المعاشية . فهي عمل معاشي اشتراكي بحت

وقس عليها مصالح التلغراف والتلفون والسكك الحديدية التي في ايدي الحـكومات وكذلك مصالح اخرى في ايدي بعض الحـكومات كمصلحة الترام ومصلحة توزيع اللبن عن يد بلدية جلاسكو . ولا متسع هنا لاحصاء الاعمال المعاشـية التي تتولاها بعض الحـكومات ٠ فجميع هذه الاعمال التي في ايدي الحـكومات انما هي خطوات في السبيل الى النظام الاشتراكي العام . حتى ان مصلحة البوسطة خطوة سابقة اوانها في سبيل الاشتراكية الدولية لا الشعبية فقط

مساعي الاشتراكيين

بقي أن نذكر مساعي الاشتراكيين أنفسهم في سبيل تحقيق أمنيتهم وأهمها النقابات التي يؤلفونها بغية توحيـد كلمتهم وجمع شتات قوتهم السياسية والاقتصادية تذرعاً الى غايتهم . ونجاحهم في اعتصاباتهم يقوي أملهم في الوصول الى الغاية وان كان معظم هذه الاعتصابات يرمي الى ابتغاء زيادة الاجور فان نجاحهم فيه يبشرهم بامكان اتحاد كلمتهم واستقوائهم في الميدان السياسي . فامس كانوا يعتصبون بغية استزادة الاجور والآن نراهم يعتصبون بغية نقل الاعمال من ايدي الافراد الى ايدي الحـكومات

في الشتاء الماضي كان الفحامون الانكليز معتصبين وهم يطلبون أن تكون المناجم ملك الامة . وكذلك اعتصب البحارة وهم يبتغون أن تكون الملاحة في يد الحـكومة . والان يعتصب عمال السكك الحديدية في فرنسا لا لاجل زيادة الاجور بل لاجل ان تستولي الحـكومة على هذه السكك . وفي اميركا يحدث كل حين بعد آخر مثل هذا الاعتصاب أيضاً . فكأن جمهور العمال يشعرون أن وقت تغلب النظام الاشتراكي على النظام الافرادي قد دنا ـ فهذه خطوات أخرى في سبيل الاشتراكية لا يستهان بها

ولا نغض النظر عن نقابات التعاون التجارية التي أشرنا اليها في الفصل السابق

فان هذه النقابات صادفت نجاحاً عظيماً واتسعت اتساعاً فسيحاً لم يكن يخطر في بال . وهي تعد خطوة عظيمة في هذا السبيل وان كانت لا تقضي لبانة الاشتراكية . وما أدرانا أن تتسع دائرة هـذه النقابات التعاونية التجارية حتى تشمل المتاجر كلها وتضمر وتتلاشى أمامها سائر المتـاجر وهكذا تحل التجارة الشعبية مكان التجارة الافرادية ولا يشعر الناس الا وهم في ظل نظام اشتراكي في فرع المقايضة . ان أمام هـذه النقابات اذا اطرد نجاحها شأن عظيم في التطور الاقتصادي لا ندرك الان اقصاه وانما نتوقعه توقع الغيث بعد وميض البرق

الخاتمة

مصير العالم الى الاشتراكية

قد يتراءى للقارىء وقد فرغ من فصول هذا الكتيّب ان النظام الاشتراكي أصبح على الابواب وان تنفيذ العقيدة الاشتراكية صار قريب العهد . أجل انه لكذلك ولكن لما كان عمر الاجتماع البشري يقاس بالاجيال والاحقاب لا بالايام والاعوام فلا نقدر أن نعين لتحقيق أمنية الاشتراكيين أجلاً محدوداً . وانما نقول ان الافكار المتمدنة قد اختمرت بهذه المبادىء الاجتماعية وصارت تشعر أن الديموقراطية طبيعية في كل مظهر من مظاهر الاجتماع . طبيعية في المظهر الاقتصادي كطبيعيتها في المظهر السياسي . وكما تحققت في هذه لا بد ان تتحقق في تلك ما دامت جميع مظاهر الاجتماع متمشية على سنة واحدة متساوقة في مسيرها متلاحقة في مصيرها

فكرة الحكم الجمهوري قديمة . وقد حاولت بعض الامم منذ القديم غير مرّة انشاء حكومات جمهورية لها فكانت تفشل حتى كان يقوم في يقين السواد الاعظم من الناس الذين لا يرون الا ظواهر الامور ان الحكم الجمهوري لا يثبت لانه غير طبيعي وان الحكم الملكي هو الثابت الدائم الخالد لانه طبيعي بل كان فريق يعتقد بصحة دعوى الحكام ان سلطة الملك من الله . ولكن القرن التاسع عشر اثبت لنا ان الحكم الجمهوري الذي كان يعد بدعة في السياسة هو الحكم الطبيعي الذي يجب ان يقوم ويثبت حتى ان بعض الامم التي كنا نظنها عريقة في التقاليد القديمة أخذت تنفض عنها غبار هذه التقاليد ونادت بالجمهورية كالصين والعجم وقبلها اليابان . وما كان المبدأ الديموقراطي ضعيفاً في الماضي وما فشل الا لان الاجتماعية البشرية كانت رخوة ومحلولة العرى . أما الآن وقد توثقت عراها واشتد تضام الناس وتشابك مصالحهم فوجدت الديموقراطية السياسية (أي الحكم الجمهوري) اركاناً تقوم عليها وتثبت . وصار محققاً ما كان يظن مستحيلاً

فاذا كان شأن الجمهورية هكذا فلا بدع ان يكون شأن الاشتراكية كذلك وهي ديموقراطية كتلك . تتراءى لفريق من الناس نظرية مستحيلة ولكنها ستصبح

حين يتمهد السبيل كله لها حقيقةً راهنة . ولا بدع ان تصادف في سبيلها فشلاً متوالياً لان التجربة والامتحان في كل أمر معرضان للفشل والخيبة دائماً . وأي أمر تمّ بتجربة واحدة

فامام الاشتراكية عقبات كثيرة لا بد ان تقع وتقوم بينها قبل ان ترتقيها وتتجاوزها . ولا يؤخرها الا القنوط واليأس وهما ضعيفان تلقاء الطمع بالبقاء

ثم ان تطوّراً عظيماً كهذا لا يمكن ان يتم دفعة واحدة بل لا بد ان يتدرج في درجات متعددة مختلفة على حد تدرج الديموقراطية السياسية قبله . فان الحكم الجمهوري ما استتب في البلاد الجمهورية البحتة قبل ان تطور تطورات مختلفة . ولا تزال الآن اشكال هذا الحكم مختلفة باختلاف الامم التي انشأته . كذلك الاشتراكية لا ينتظر ان تكون طبق النظريات التي بسطناها فيما مضى دفعة واحدة وفي جيل او عصر واحد بل لا بد ان تمر عليها عصور عديدة وفي كل عصر يقوم نظام مكان نظام قدم وتداعى وسقط فيثبت النظام في الكليات قبل الجزئيات وينفذ في الاعمال العظيمة قبل الاعمال الصغيرة ويعمّ على الجماعات قبل ان يبلغ الى الافراد . وهكذا ينتقل هذا النظام الخطير الشأن من حال الى حال ومن شكل الى ان يثبت على النظريات التي شرحناها

ولا ينبغي ان نغفل عما تعانيه الهيئة الاجتماعية في أثناء هذا التطور مثل ما عانته في اثناء التطورات السياسية وتحول الاحكام الفردية الاستبدادية الى احكام ديموقراطية . وهي في الوقت الحاضر تعاني من الامرين معاً اكثر مما عانته في اي زمن من الازمنة الغابرة

فهرس الكتاب

الباب الاول

في اجحاف النظام الافرادي

الباب الثاني

في النظام الاشتراكي



